جامعة الأزهر – غزة
عمادة الدراسات العليا
كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية
قسم العلوم السياسية



تأثير التغيرات العربية والإقليمية على السياسة الداخلية الفلسطينية 2000 - 2011

The Impact of Regional Changes and The Arab Palestinian Domestic Politics 2000 – 2011

دراسة مقدمة لاستكمال متطلبات درجة الماجستير في العلوم السياسية

إعداد الطالب

عمر يوسف سلمان بشير

إشراف الدكتور

كمال محمد الأسطل

غزة – فلسطين

1434 هـ - 2013 م


بسم الله الرحمن الرحيم


وما أوتيتم من العلم إلا قليلا
سورة الإسراء/الآية "85"


صدق الله العظيم

إهداء

إلى الشمعة التي أحرقت نفسها لتضئ دربي وتنهض بمستقبلي . . .

أمي الغالية .

إلى الذي أدبني فأحسن تأديبي وأجهد نفسه في سبيل سعادتي وسعادة إخوتي حتى في كبره . . .

المرحوم أبي .

إلي الرفيقة المخلصة . . . . زوجتي العزيزة . . .

إلى الذين تمنوا لي النجاح والتقدم . . . إخوتي .

إلى من جعلوا من دمائهم سراجاً ينير لنا ظلمات الليالي لكي نشق الطريق نحو الحرية . . . شهدائنا الأبرار .

إلى من هم خلف القضبان . . . أسرانا البواسل

إلى من ترحل عيونهم كل يوم نحو الوطن . . . اللاجئون

إلى كل هؤلاء أهدي عملي هذا متمنياً لهم وافر الصحة والعيش الكريم في ظل الدولة المستقلة وعاصمتها القدس الشريف

شكــر و تقديــر

الشكر لله عز وجل على وافر نعمه التي تكرم بها عليَ، إذ لولا رعايته وتوفيقه لي لما استطعت إنجاز هذا العمل.

كما وأتقدم بجزيل شكري وعرفاني لأستاذي ومعلمي الدكتور/ **كمال الأسطل**، الذي شُرِفت بإشرافه على هذه الرسالة، لما حباني به من حب ورعاية، حيث كان نعم العالم الذي جمع بين العلم والخلق، فكان كريماً في عطائه للعلم والجهد والتوجيهات، التي لولاها لما خرج هذا العمل بهذا الشكل إلى النور، فله مني عظيم امتناني وتقديري، وجزاه الله عني وعن أهل العلم خير الجزاء.

كما لا يفوتني أن أقدم جزيل شكري وعرفاني لأسرة قسم العلوم السياسية في جامعة الأزهر- غزة ، الذين لم يبخلوا علينا بوافر علمهم، أثناء دراستنا، فلهم مني جميعاً كل حب وتقدير.

كذلك أتقدم بشكري الجزيل للقائمين على جامعة الأزهر-غزة هذا الصرح الأكاديمي العظيم، لما حبونا به من اهتمام ورعاية ساعدتنا على إكمال مشوارنا التعليمي.

وأخيراً لا يفوتني أن أتقدم بخالص الشكر والتقدير إلى كل من ساهم ولو بجزء بسيط في إخراج هذا العمل من طباعة وتدقيق ومراجعة.

ووفقني الله وإياكم إلى ما فيه خير للجميع

والله ولي التوفيق

الملخص

تناولت الدراسة تأثير التغييرات العربية والإقليمية على السياسة الداخلية الفلسطينية 2000- 2011، واستخدم الباحث المنهج التاريخي حيث أن الدراسة استعرضت أحداث يحكمها عامل التغيير والتطور التاريخي، كما قام الباحث بإستخدم المنهج الوصفي التحليلي، وذلك من أجل دراسة ووصف تأثير التغييرات العربية والإقليمية على السياسية الداخلية الفلسطينية وتحليل وتفسير تلك التغييرات. كما استخدم الباحث منهج تحليل المضمون في تحليل بعض القضايا المهمة، من خلال تحليل الخطابات والتصريحات والمواقف والقرارات والوقوف عليها من باب الأهمية.

وخلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج كان أهمها: تشير معطيات السياسة التركية خلال السنوات الأخيرة، ومؤشرات المستقبل القريب بوضوح إلى أن تركيا قامت وبقوة بلعب دور أوسع وأكثر تأثيراً مما وقفت عنده في المراحل السابقة، فضلاً عن أنها مؤهلة للقيام بدور فاعل وربما محوري في هذا السياق. كما أوضحت الدراسة أن معطيات السياسة الإيرانية خلال السنوات الأخيرة ومؤشرات المستقبل القريب،

تشير بوضوح إلى أن إيران تسعى لتمرير مخطط يرمي لتحقيق مصالحها في المنطقة، وفرض هيمنتها، وإيجاد درع واقي لها أمام أى عدوان محتمل عليها. كما اتضح من الدراسة أن تحقيق المصالحة الوطنية الفلسطينية هو السبيل الوحيد لإعادة توجيه المسار الفلسطيني نحو الاتجاه الصحيح، والتوافق على رؤية واحدة مشتركة بين جميع أطياف العمل السياسي الفلسطيني، عبر إجراء انتخابات فلسطينية نزيهة تضمن تصحيح المسار السياسي الفلسطيني.
كما وخرجت الدراسة بمجموعة من التوصيات كان أهمها: ضرورة بناء نظام سياسي فلسطيني، يراعي المحددات التي تحكمه ليس فقط كمؤسسات وعلاقات وإنما أيضا كبرنامج ومشروع سياسي لمرحلة الاحتلال وما بعد الاحتلال. كما أوصت الدراسة بضرورة العمل على إعادة استكمال بنية النظام السياسي الفلسطيني دستورياً. وأوصت الدراسة بضرورة توثيق العلاقات الفلسطينية مع الأطراف ذات التأثير الايجابي على النظام الفلسطيني، ودعمها في جميع الجوانب والمجالات، من ما ينعكس إيجاباً على القضية الفلسطينية.

Abstract

The study the effect of changes regional and Arab politics Palestinian Interior 2000 - 2011, and the researcher used historical terms, the study reviewed the events governed agent of change and historical development, as the researcher use ALL descriptive analytical method, in order to study and describe the effect of changes Arab and regional political Palestinian Interior and the analysis and interpretation of those changes. The researcher used a content analysis approach in the analysis of some important issues, through the analysis of speeches and statements, attitudes and decisions and stand by the door of importance.
The study concluded a set of results was the most important: - According to new data of Turkish politics in recent years, and indicators of the near future clearly that Turkey has strongly play the role of a larger and more influential than stood him in previous phases, as well as they are eligible to play an active role and possibly pivotal role in this context. The study also showed that the data Iranian politics in recent years and the near future indicators, clearly indicate that Iran is seeking to pass a plan designed to achieve its interests in the region, and hegemony, and a protective shield and before any potential aggression. As evidenced by the study that achieving Palestinian national reconciliation is the only way to redirect the Palestinian track in the right direction, through the

achievement of national reconciliation, and agreeing on a single vision shared among all spectrums of Palestinian political action, so are Palestinian elections fair ensure correct path Palestinian political. The study came out with a set of recommendations, the most important: the need to build the Palestinian political system, taking into account the parameters that control the Palestinian political system not only as institutions and relations, but also as a political project to the stage of the occupation and after the occupation. The study also recommended the need to work on the re-completion of the structure of the Palestinian political system constitutionally. The study recommended the need for closer ties with Palestinian parties with a positive impact on the Palestinian system, and support in all aspects and areas, which will reflect positively on the Palestinian issue.

الفصل الأول

خطة الدراسة

1. الفصل الأول

خطة الدراسة

1. 1. المقدمة

كانت بداية انتفاضة الأقصى في 18 سبتمبر عام 2000م، ردة فعل شعبية على دخول رئيس الوزراء الإسرائيلي، ارئيل شارون أحد باحات المسجد الأقصى المبارك، وقد عملت الفصائل الفلسطينية على إدامة الانتفاضة وتصعيدها حتى تحولت إلى مقاومة مسلحة في مواجهة ترسانة الحرب الإسرائيلية. وهو ما اعتبر تغييراً كبيراً على الخارطة السياسية الفلسطينية.

إن الثورات التي تشهدها بعض الدول العربية ليست حدثا عاديا يمكن تصنيفه وقراءته في إطار الهبات الاحتجاجية الشعبية التي تعرفها كل الشعوب،عموميتها وشموليتها لكل قطاعات الشعب يجعل منها ظاهرة فريدة حتى على المستوى العربي و العالمي، وذات تأثير كبير على السياسة العربية بشكل عام وعلى

السياسة الفلسطينية الداخلية بشكل خاص، وذلك للإرتباط الوثيق ما بين الفلسطينيين وقضيتهم والعرب بشكل عام، هذا الارتباط ناجم عن خصوصية الوضع الفلسطيني.

كان الواقع الفلسطيني ذا سمة خاصة وبالذات قبل قيام السلطة الوطنية الفلسطينية، حيث كان ومازال يتأثر بالتغيرات في الأقطار العربية وخاصة في الأقطار التي يتواجدون فيها بعمق أكبر مثل تلك التي على تماس أكبر مع القضية الفلسطينية كمصر ولبنان وسوريا. وبسبب انطلاقة الثورة الفلسطينية سنة 1965م، بدأ الفلسطينيون يحصلون تدريجيا على استقلاليتهم التي ولدتها قدرتهم على خلق آليات فعل لصالح قضيتهم، وحصولهم على اعتراف عربي ودولي بتمثيل أنفسهم عبر منظمة التحرير الفلسطينية. وفي كل الحالات، تأثر الفلسطينيون بطبيعة النظام العربي الذي تواجدت الثورة فيه كساحة مركزية لفعلها في الأردن أولا ومن ثم في لبنان، وسوريا. وبعد قيام السلطة الوطنية، ظل الفلسطينيون يتأثرون وإن كان بشكل أقل من السابق، بما يحدث في الواقع العربي من متغيرات.

في السنوات العشر الأخيرة طرأ تغير واضح في السياسة التركية تجاه منطقة الشرق الأوسط، وخاصة القضية الفلسطينية، فقد أخذت علي عاتقها تحمل دور فعال ونشط في تلك المنطقة الهامة من العالم، فقامت بتحسين وتوطيد العلاقات مع الدول العربية والإسلامية.

وقد تزامنت تلك التطورات مع تولي حزب العدالة والتنمية مقاليد الحكم في البلاد عام 2002، وهو ما جذب الأنظار إلي صناع السياسة الأتراك علي المستوين الداخلي والخارجي. وربما يري البعض أن لهذه السياسة ايجابيات وسلبيات، لكن الكل يجمع علي أن الساسة الأتراك الحاليين هم من أراد إحداث ذلك التغيير الجوهري.

فالقيادة التركية منذ ذلك الوقت تسعي للعب دور فعال ونشط في القضايا التي تهم منطقة الشرق الأوسط وخاصة القضية الفلسطينية، سعياً لتطوير علاقاتها بدول المنطقة وذلك نتيجة سياسة التوازن أو سياسة

المحاور، التي جاءت بعد سنوات من إتباع تركيا العلمانية لسياسة الاتجاه الواحد نحو أوروبا، وهذا يعد تغيير محوري في السياسة التركية.

فعلي مدي عقود عديدة كانت تركيا تطبق سياسة خارجية تركز بؤرة اهتمامها علي الغرب، وهو ما عزلها عن المنطقة المحيطة بها، الأمر الذي أدي إلي إضرار مصالحها الحيوية.

فالقيادة التركية تسعي للظهور كوسيط محايد، وتؤدي دور الوسيط لفض النزاعات والمشاكل بالطرق السلمية، وهذا واضح من خلال دورها في محاولة إقامة السلام بين سوريا وإسرائيل، وكذلك في البرنامج النووي الإيراني، ودعمها للمواقف الفلسطينية.

مما لاشك فيه أن امتلاك إيران لأسلحة نووية من شأنه التأثير على استقرار منطقة الشرق الأوسط وعلى السياسة الفلسطينية، حيث يلعب الدور الإيراني دوراً هاماً وبارزاً في رسم معالم التطورات السياسة الفلسطينية، من خلال التأثير الكبير الذي تقوم به إيران على بعض الفصائل الفلسطينية بتقديمها الدعم المباشر والمستمر لتلك الفصائل، وقدرتها على السيطرة الفكرية لتلك الفصائل في محاولة لفرض سيطرتها على السياسة الفلسطينية.

ثم كان التطور الأهم للقضية الفلسطينية وما شهدته من انقسام داخلى في حزيران (يونيو) 2007، حين سيطرت حماس على قطاع غزة بالقوة، هذا الانقسام الخطير والذي هدد وحدة المشروع الوطني والنظام السياسي الفلسطيني بأكمله.

لقد ضرب الانقسام بالصميم قدرة الشعب للوصول إلى هدفه الوطني من خلال السلام العادل ومن خلال المقاومة كحالة وطنية شمولية، وما كان لهذا الانقسام أن يحدث لولا التغيرات الإقليمية التي ساهمت في إيجاد اتفاقية أوسلو والدعم الخارجي الذي تتلقاه حركة حماس.

لذلك سنتناول من خلال الدراسة الحديث عن تأثير بعض التغييرات العربية والإقليمية ، وهي التركية والإيرانية ودول الربيع العربي على السياسة الداخلية الفلسطينية دون التطرق إلى علاقة إسرائيل بتلك التغييرات.

1 . 2. مشكلة الدراسة

يمكن القول أن تأثير التحولات والتغيرات العربية والإقليمية بشكل عام على الواقع الفلسطيني يمكن أن يكون مباشرا وقويا، ويمكن القول أن تحولات مهمة حدثت في الواقع الفلسطيني، متأثرة بالتحولات والتغيرات الحادثة على المستوي العربي والإقليمي من الثورات العربية، مروراً بتغيير السياسة التركية تجاه القضية الفلسطينية وقضايا العالم العربية، ومن ثم تصاعد أزمة الملف النووي الإيراني، ووصولاً إلي تحقيق المصالحة الفلسطينية.

فعلى ضوء هذه التحولات الملموسة نشاهد في الواقع الفلسطيني تغييراً واضحاً نحو الديمقراطية والتنمية الوطنية المستقلة وتصلب في مواجهة الاحتلال، وإعادة اللحمة بين أبناء الشعب الواحد فيما نشهده من إجراءات جدية وسريعة نحو المصالحة الوطنية وتوحيد شطري الوطن، وإعادة بناء منظمة التحرير الفلسطينية.

من خلال ما سبق نستطيع أن نحدد ملامح مشكلة الدراسة بالتساؤل الرئيس التالي:

ما تأثير التغييرات العربية والإقليمية على السياسية الداخلية الفلسطينية من عام 2000وحتي عام 2011؟

ومن خلال التساؤل الرئيس السابق تنبثق مجموعة من التساؤلات الفرعية التالية:

1. ما طبيعة الواقع السياسي الفلسطيني في ظل العلاقة العربية والإقليمية؟

2. هل تأثرت السياسة الداخلية الفلسطينية في ظل التحول في السياسة التركية تجاه القضية الفلسطينية وقضايا العالم العربي، وكيف تأثرت بهذا التحول؟

3. ما مستقبل الدور التركي في الشرق الأوسط، وتحديداً القضية الفلسطينية؟

4. هل أثرت أزمة الملف النووي الإيراني على السياسة الداخلية الفلسطينية؟ وما هي التحولات الإستراتيجية التي قامت بها إيران على صعيد السياسة الداخلية الفلسطينية ؟

5. ما التحولات الفكرية في الخطاب السياسي الفلسطيني التي أدت لحدوث الانقسام الفلسطيني الداخلي؟ وما تأثيرات المصالحة الفلسطينية على السياسة الداخلية الفلسطينية؟

6. هل الثورات العربية قد تنعكس سلباً على القضية الفلسطينية؟

1. 3. أهمية الدراسة

تكمن أهمية الدراسة من خلال عدة نقاط أهمها:

1. تبرز أهمية الدراسة في سعيها للوقوف على تأثير التحول في السياسة التركية تجاه القضية الفلسطينية، وأثره على السياسة الفلسطينية الداخلية.

2. تناقش الدراسة التحولات الإستراتيجية التي حصلت على صعيد السياسة الداخلية الفلسطينية إثر بروز الدور الإيراني في المنطقة.

3. تناقش الدراسة قضايا تشكيل الواقع السياسي الفلسطيني في ظل المصالحة الوطنية الفلسطينية.

4. تأثر الواقع الفلسطيني بالتغييرات العربية والإقليمية، وأثرها على المستقبل الفلسطيني.

5. إلقاء الضوء على تداعيات الثورات العربية الحادثة في الوطن العربي، وعلى السياسة الداخلية الفلسطينية.

1. 4. أهداف الدراسة

تهدف الدراسة الحالية إلي التالي:

1. التعرف على طبيعة الواقع السياسي الفلسطيني في ظل العلاقة العربية والإقليمية.
2. الكشف عن طبيعة السياسة الداخلية الفلسطينية بعد التحول في السياسة التركية تجاه القضية الفلسطينية وقضايا العالم العربي، وكيف تأثرت بهذا التحول؟
3. توضيح التحولات الإستراتيجية التي حصلت على صعيد السياسة الداخلية الفلسطينية بعد بروز الدور الإيراني في المنطقة.
4. التعرف على تأثير المصالحة الفلسطينية على السياسة الداخلية الفلسطينية.
5. الكشف عن تأثير الثورات العربية على السياسية الداخلية الفلسطينية، ودورها في مساندة القضية الفلسطينية.

1. 5. منهجية الدراسة

سوف يعتمد الباحث على أساليب بحثية متعارف عليها ومطبقة في مثل هذا النوع من الدراسات ومنها:

1. **المنهج التاريخي:** أننا نقف أمام أحداث يحكمها عامل التغيير والتطور التاريخي، فكان لابد من الأخذ بالمنهج التاريخي الذي يعتمد على جمع البيانات والمعلومات عن المشكلة، وعرضها، وتحليها للخروج باستنتاجات موضوعية تؤدي إلى نتائج أقرب للواقع، وبالتالي كان جمع البيانات عن أي متغير على الساحة السياسة الداخلية الفلسطينية قد جاء نتيجة التغييرات العربية أو الإقليمية، ودراسة

هذا المتغير، وإثبات علاقته مع هذه التغييرات للخروج بنتائج تكون أقرب لما يدور فلسطينياً وعربياً ودولياً.

2. **المنهج الوصفي التحليلي:** استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي، والذي يهدف إلى وصف الظاهرة محل الدراسة، وتشخيصها، وإلقاء الضوء على مختلف جوانبها، وجمع البيانات اللازمة عنها مع فهمها وتحليلها، وذلك من أجل دراسة ووصف تأثير التغييرات العربية والإقليمية على السياسية الداخلية الفلسطينية وتحليل وتفسير تلك التغييرات.

3. **منهج تحليل المضمون:** استخدم الباحث منهج تحليل المضمون في تحليل بعض القضايا المهمة، من خلال تحليل الخطابات والتصريحات والمواقف والقرارات والوقوف عليها من باب الأهمية.

1. 6. حدود الدراسة:

الحد الزماني: تم استعراض فترة الدراسة الحالية كفترة زمنية لدراسة أثر التغييرات العربية والإقليمية على السياسة الداخلية الفلسطينية من عام 2000– 2011.

الحد الموضوعي: تحديد أثر التغييرات الإقليمية والعربية على السياسة الداخلية الفلسطينية.

الحد المكاني: تم تطبيق الدراسة الحالية على شطري الوطن (قطاع غزة والضفة الغربية)، إضافة إلى التغيرات الإيرانية، والتركية ، ودول الربيع العربي تجاه السياسة الداخلية الفلسطينية.

1. 7. الدراسات السابقة

دراسة علاء نزار العقاد (2009) بعنوان:"دراسة الخلاف السياسي بين التنظيمات العربية الفلسطينية 1994–2000م (فتح وحماس :دراسة حالة)".

تناولت الدراسة طبيعة العلاقة السياسية بين فتح وحماس قبل العملية السلمية وبعدها – اتفاق أوسلو– ودراسة الخلاف فيما بينهم. وتحدث الباحث من خلال هذه الدراسة عن الخلاف السياسي بين تنظيمين كبيرين على الساحة الفلسطينية، ولكن الباحث توقف عند عام 2000م في سرد الأحداث ومن أهم النتائج التي توصل لها الباحث :–

1. هذه الفترة الزمنية (1994– 2000م) شهدت خلافاً سياسياً بين التنظيمات بالأساس، وإن استناد كل منها إلى منطلقات أيديولوجية وفكرية متضاربة ومتباعدة مثل عقبة رئيسة في عدم قدرتها على إحداث تغيير جوهري في طرفيهما .

2. إن عدم مشاركة حماس وباقي المعارضة الفلسطينية في انتخابات 1996م ساعد في أن ينفرد فصيل في زعامة السلطة الفلسطينية، وبالتالي كان سهلاً على تلك السلطة تحديد القرارات التي تريدها قيادة التنظيم الواحد.

3. إن التناحر السياسي وإفرازاته من انقلابات فكرية وعقائدية بين التنظيمات الفلسطينية هو من أقصر الطرق إلى تفكيك وتقسيم القضية الفلسطينية ومن ثم إسقاطها ، وخصوصاً أن مصادر القوة الفلسطينية باتت مبعثرة مابين السلطة والمعارضة.

دراسة زهير المصري (2006) بعنوان: "اتجاهات الفكر السياسي الفلسطيني بين الكفاح والتسوية رؤية تاريخية(1978–1991)".

جاءت هذه الدراسة استكمالاً للدراسة التي قام بها الباحث في أطروحة الماجستير والتي تناولت مراحل تبلور الفكر السياسي الفلسطيني وتعامله مع التسوية السياسية في الفترة 1947–1977

هدفت الدراسة إلي رصد كل الظروف الموضوعية المؤثرة في تطور الفكر السياسي الفلسطيني، وتحوله من الكفاح المسلح إلى النضال السياسي، ومراحل هذا التحول الذي طرأ على مسار النضال الفلسطيني، ورصد التطور الذي حدث في الفكر السياسي الفلسطيني من خلال قرارات المجلس الوطني في دوراته المتعاقبة ومناقشة هذا التطور، فالباحث يتطرق إلي بعض التغيرات الإقليمية والدولية التي أثرت على تطور الفكر السياسي الفلسطيني والذي بدا واضحاً من سلوك الفصائل الفلسطينية.

ومن أهم النتائج التي توصل لها الباحث :-

1. إن موازيين القوى وليس عدالة القضية هي العامل الحاسم في تقرير سبل الأهداف الوطنية الكبرى وتحقيقها.

2. إن عدالة القضية لا تكفي للوصول إلى الحلول العادلة، كما أنه من الصعب إن لم يكن من المستحيل إغلاق باب الصراع قبل التوصل إلى حل شامل يعيد كل الأراضي المحتلة منذ عام 1967إلى أصحابها، ويضمن قيام دولة فلسطينية كاملة السيادة ، ويجعل من فلسطين دولتين للشعبين.

دراسة محمد الأزعر (1996) بعنوان: "النظام السياسي والتحول الديمقراطي في فلسطين"

هدفت الدراسة إلي التعرف على الحوارات والمناظرات المتعلقة بالحوار الوطني والتنمية والديمقراطية، كذلك التعرف على مداخل التحول الديمقراطي، وتشمل الثقافة السياسية، التعددية السياسية، الإصلاح المؤسساتي. ومن أهم النتائج التي توصل لها الباحث :-

1. إن الديمقراطية نادراً ما كانت قيمة عليا في الفكر السياسي العربي وبرغم كونها في هذا الفكر، ومن ثم نادراً ما تم استدعاء القيم الثقافية المساندة لها، ولم يكن الفلسطينيون بإستثناء من هذه الخاصية لعقود ممتدة.

2. ثبت بمؤشرات قوية أن تنمية حقيقية مستقلة تعتمد على الذات، تتطلب لنجاحها مشاركة فعالة من الجماهير التي تملك حريتها وقدرة الفعل دون إكراه.

3. إن الثقافة السياسية ليست مجرد إرث من الماضي لأي شعب، بل هي بنية جيولوجية ذات ترسبات وطبقات من عدة مراحل، وأحداث تاريخية، واجتماعية، واقتصادية، وأساليب متباينة للتنشئة.

4. إن قضية صياغة قانون أساسي فلسطيني (دستور) تعد هامة في دلالاتها على صعيد التكوين القانوني الجامع والمضمون الديمقراطي، إذ يصعب ضمان سياسة القانون بدون نظام دستوري.

دراسة صالح طه (2003) بعنوان: "ظاهرة العنف السياسي في النظام السياسي الفلسطيني دراسة تحليلية 1994-2000".

تهدف هذه الدراسة للإجابة عن التساؤل المقدم بشأن التعرف على مدي تأثير غياب الاندماج السياسي في العنف السياسي في النظام السياسي الفلسطيني، واستندت للإجابة عن هذا التساؤل إلى الفرضية التي مفادها: إن هناك علاقة وثيقة ما بين غياب الاندماج السياسي والعنف السياسي في فلسطين، واعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلى لما يوفره من أدوات، وآليات الكشف عن الظاهرة ورصيد مؤشراتها إلى جانب إمكانية التحليل والكشف عن الأسباب المؤدية إلي حدوثها، ولما يمدنا به من إمكانات اقتراح، وتقديم التوصيات لضبط الظاهرة، والتنبؤ بمستقبلها.

عكف الباحث على إبراز مظاهر غياب الاندماج السياسي وإظهار تأثيراتها في ظهور العنف السياسي، بحيث تجلت تلك المظاهر في غياب الاندماج القيمي للعديد من القضايا المرتبطة بالأهداف العليا للمجتمع (التحرر والاستقلال والبناء الوطني) من قبيل غياب الاجتماع الوطني على تحديد طبيعة المرحلة الانتقالية التي يمر بها، هل هي مرحلة تحرر أم مرحلة بناء، وغياب الإجماع الوطني على

الأهداف العليا وتحديد الحدود الإقليمية للدولة الفلسطينية العتيدة، وغياب الإجماع على الهوية الوطنية ببعدها السياسي والمرتبط بطبيعة النظام السياسي والعملية السياسية فيه، ومبدأ تداول السلطة.

ومن أهم النتائج التي توصل لها الباحث :-

كان لغياب هذه العناصر من الحقل السياسي الفلسطيني وتزامن غيابها مع ظهور سلطة سياسية فلسطينية تملك شرعية استخدام العنف الداخلي وصناعة القرار السياسي، الأمر الذي أدى إلي ظهور العنف السياسي بين السلطة والمعارضة كنتيجة لمبدأ غياب الاندماج السياسي.

دراسة سعيد حمود (1972) بعنوان: "الوحدة الوطنية الفلسطينية، واقعها وكيفية اجتراحها"

هدفت الدراسة إلي التعرف على معضلات تحقيق الوحدة الوطنية بشقيها الموضوعية والذاتية وأسباب عدم تحقيقها، ومعرفة الشروط الموضوعية لاجتراح معجزة الوحدة الوطنية وفهمها والتعامل معها. ومن أهم النتائج التي توصل لها الباحث :-

1. ضرورة التخلي نهائياً عن الصيغ والقوارب الفوقية والموضوعية لتحقيق الوحدة الموضوعية. والتركيز على البرنامج السياسي المقر، ومحاولة إغناء تعبيراته وبرامجه العملية.

2. وجوب البحث عن صيغ متواضعة للعمل المشترك في برامج صغيرة وعملية، وتنميتها خطوة وراء خطوة، ويوماً بعد يوم.

3. ضرورة إرساء التحالفات على أساس الفهم العملي لطبيعة المرحلة، ولطبيعة الهجمة الشرسة التي تستهدف الوجود الفلسطيني برمته.

دراسة جميل هلال (1998) بعنوان: "تحولات النظام السياسي الفلسطيني بعد أوسلو".

هدفت الدراسة إلي دراسة موسعة ومعمقة للتحولات في المجتمع، و في النظام السياسي الفلسطيني بعد أوسلو.

ويري الباحث أن هذا البحث يعالج موضوع علي درجة عالية من التعقيد و البساطة في آن واحد، فموضوع التحول الدولاني طرقه العديد من الباحثين و توفر حول هذا التحول أدبيات غنية في بلدان عديدة، وهو لأن الدولة الفلسطينية ما زالت مشروعا وطنيا غير منجز، وإن الدولة باتت قائمة و لا يحتاج استكمالها إلا لوقت قصير أو أنه بالإمكان إعلانها و فرضها كأمر واقع، ويكاد الوضع يكون فريدا من حيث وجود سلطة تغيب عنها الدولة (رغم حضور عدد من رموزها)، ومن حيث حركة التحرر الفلسطيني التي خاضت مختلف أشكال النضال من أجل الاستقلال في أكثر من مرحلة تاريخية فتحول جزء منها إلي سلطة، و تحول جزءها الأخر معارضة قبل أن تنجز مشروعها الوطني.

ومن أهم النتائج التي توصل لها الباحث :-

1. أن التحول في النظام السياسي الفلسطيني بعد أوسلو عملية معقده، لأنها ما زالت غير منجزة على أرض الواقع.
2. أن الواقع الفلسطيني أصيب بتغيرات كثيرة بعد هذا الاتفاق أثرت على كافة مجريات الحياة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، وكان لها انعكاسات خطيرة على الشعب الفلسطيني، مشيرا إلى مأزق مواجهة المشروع الوطني المتمثل بإقامة دولة فلسطينية، في ظل غياب الحوار الوطني والوحدة الوطنية.

دراسة بلال الشوبكي (2007) بعنوان: "التغيير السياسي من منظور حركات الإسلام السياسي في الضفة الغربية وقطاع غزة".

جاءت الدراسة كنتاج لعدة عوامل حيث كان لتنامي حركات الإسلام السياسي عموما دور العامل الأول، فيما كان لانعكاس هذا التنامي على الحالة الفلسطينية دور العامل الثاني. هذه التغيرات في ضوء عدم وجود تجربة سابقة للحكم أو المشاركة فيه من قبل تلك الحركات على المستوى الفلسطيني، دفعت الباحث لمحاولة الوقوف على تفاصيل مشروع التغيير السياسي لدى نموذج الدراسة لحركة حماس.

في محاولة للوصول إلى هدف الدراسة، انطلق الباحث في فحص فرضياته التي يمكن إيجازها، في أن مشروع حركة حماس في التغيير السياسي وضمن حدود الدراسة الزمانية 2007-2000 يتضمن عدة أهداف تتمحور حول تغيير أسس النظام السياسي الفلسطيني ومرجعية السلطة والمنظمة، إضافة إلى إعادة صياغة معالم العلاقة مع الاحتلال الإسرائيلي. ومن أهم النتائج التي توصل لها الباحث :-

1. أن الأساس الفكري للتغيير السياسي عند هذه الحركات ينطلق من مرجعية إسلامية، كما الملامح العامة لمنهجية تلك الحركات، وأهمها تدرج التغيير وتعاطيه مع المؤسسات والمفاهيم المعاصرة للوصول إلى هدفها الاستراتيجي بإقامة الدولة الإسلامية، مجمل هذه القضايا كما كانت المفاهيم المجردة مدخلا لها، شكلت هي الأخرى مدخلا للتغيير السياسي لدى حركة حماس، فكان للأساس الفكري أن يشكل قاسما مشتركا بين حماس وغيرها من حركات الإسلام السياسي. أما منهجية حماس فقد انسجمت في معظم تفاصيلها مع منهجية الإخوان المسلمين التي تمثل جذورها الفكرية.

2. من خلال تحليل التغيرات التي طرأت في فترة الدراسة الزمنية، تبين أن حركة حماس حققت جزء من تلك الأهداف حتى لحظة إنجاز هذه الأطروحة خاصة فيما يتعلق بأسس النظام ومرجعية السلطة نتاجا للاتفاقيات الثلاثة التي وقعتها القوى السياسية الفلسطينية وهي اتفاق القاهرة، والوفاق الوطني، واتفاق مكة.

التعقيب على الدراسات السابقة

من خلال مناقشة الأدبيات السابقة، تبين أن هذه الأدبيات منها ما عالج الخلاف السياسي بين التنظيمات العربية الفلسطينية، ومنها ما عالج الفكر السياسي الفلسطيني وارتباطه ببعض القضايا السياسية ، وأخرى تدرس تحولات النظام السياسي الفلسطيني. أما هذه الدراسة فتتميز بأنها تستعرض موضوع جديد في غاية من الأهمية، ألا وهو ربط بعض التغييرات العربية والإقليمية بالسياسة الداخلية الفلسطينية، من خلال الانطلاق بتصور عن السياسة الداخلية الفلسطينية، وربطها ببعض التغييرات التي حدثت أو تحدث في المنطقة والعالم العربي، ووضع رؤية للسياسة الداخلية الفلسطينية في ظل تلك التغييرات.

وقد ركزت الدراسة على دراسة السياسة الداخلية الفلسطينية في ظل التغيرات العربية والإقليمية وتأثيرها على واقع السياسة الفلسطينية وهذا ما لم تتناوله الدراسات السابقة حيث أن دراسة العقاد ركزت على الخلاف السياسي الفلسطيني الداخلي دون ربط للمتغيرات العربية والإقليمية. كما ركزت دراسة المصري على بعض التغيرات الإقليمية والدولية التي أثرت على تطور الفكر السياسي الفلسطيني، في حين أن دراسة الأزعر ركزت على النظام السياسي الفلسطيني في ظل التحول الديمقراطي في فلسطين.

1. 8. مصطلحات الدراسة:

النظام السياسي:

ويعرف "ثابت" النظام السياسي بأنه: "مجموعة من القواعد والأجهزة المتناسقة المترابطة فيما بينها، التى تبين نظام الحكم، ووسائل ممارسة السلطة، وأهدافها، وطبيعتها، ومركز الفرد منه، وضماناته قبلها، كما

تحدد عناصر القوي المختلفة التي تسيطر علي المجتمع وكيفية تفاعلها مع بعضها البعض، والدور الذي تقوم به كل منها".(ثابت،2008، 73)

النظام السياسي الفلسطيني:

تشكل السلطة الوطنية الفلسطينية مع الإطار الأوسع لمؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية تشكل ما يعرف بالنظام السياسي الفلسطيني، وبرغم أن السلطة الوطنية الفلسطينية ليست دولة بالمعني الكامل، إلا أن لها ما للدولة من مؤسسات تشريعية وتنفيذية وقضائية. وصحيح أن الدولة ليست إلا مؤسسة من مؤسسات النظام السياسي، الذي يضم إلي جانبها مؤسسات أخري خارج نطاقها مثل الأحزاب والتنظيمات السياسية والحركات الاجتماعية وجماعات الضغط وتكوينات المجتمع. إلا أن النظام السياسي هو مجموعة الأسس الدستورية والقواعد القانونية والهياكل والبني السياسية التي تفصح السلطة من خلالها عن إرادتها.(أبو سيف، 2009، 9)

السلطة الوطنية الفلسطينية:

تم تأسيس السلطة الفلسطينية في العام 1994م، بعد توقيع اتفاقية اوسلو، وهي كيان إداري وسياسي لتنفيذ اتفاق الحكم الذاتي المحدود في مناطق الضفة الغربية وقطاع غزة(ثابت ،2008 ، 74)

م.ت.ف:

منظمة سياسية ، معترف بها في الأمم المتحدة والجامعة العربية كممثل شرعي وحيد للشعب الفلسطيني داخل وخارج فلسطين. تأسست عام 1964 بعد انعقاد المؤتمر العربي الفلسطيني الأول في القدس نتيجة لقرار مؤتمر القمة العربي 1964 (القاهرة) لتمثيل الفلسطينيين في المحافل الدولية وهي تضم معظم الفصائل والأحزاب الفلسطينية تحت لوائها. ويعتبر رئيس اللجنة التنفيذية فيها، رئيسا لفلسطين والشعب الفلسطيني في الأراضي التي تسيطر عليها السلطة الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة بالإضافة إلى فلسطينيي الشتات. (طه ،2003 ، 41)

الفصل الثاني

النظام السياسي الفلسطيني "المفهوم والتطور"

2. الفصل الثاني

النظام السياسي الفلسطيني "المفهوم والتطور"

2 . 1. مقدمة

ثمة إشكالية مفاهيمية في الإقرار بوجود أو عدم وجود نظام سياسي فلسطيني، خاصة عند الحديث عن القدرة الكامنة في النظام على التغيير، وانتهاج سياسات محددة بإتجاه التحول الديمقراطي والتنمية، إذ إن قدرات وسمات أى نظام سياسي تقاس بالسياسات التي يتبعها، وهذه السياسات هي مخرجات لبنية النظام وسماته والعوامل المؤثرة فيه. وبقدر استقلالية النظام وما يتمتع به من قدرات ذاتية، بقدر ما تعكس دينامية تفاعل محدداته الداخلية أكثر مما تعكس مطالب خارجية، أي أن التمأسس الدولاني للنظام (وجود الدولة القومية ذات السيادة) هو شرط أساسي لوجود النظام السياسي، ولقدرته على صوغ وتنفيذ السياسات.

وقبل الخوض في تفاصيل وحيثيات النظام السياسي الفلسطيني لابد من تعريف لمفهوم النظام السياسي، فالنظام السياسي لأي دولة يحدده هيكل نظام الحكم والمؤسسات السياسية العاملة فيه، وطريقة ممارسة

السلطة، وبذلك يمكن تحديد مفهوم النظام السياسي بأنه "مجموعة من القواعد والأجهزة المتناسقة المترابطة فيما بينها، وتبين نظام الحكم، ووسائل ممارسة السلطة، وأهدافها، وطبيعتها، ومركز الفرد منه وضماناته قبلها، كما تحدد عناصر القوي المختلفة التي تسيطر علي المجتمع، وكيفية تفاعلها مع بعضها البعض، والدور الذي تقوم به كل منها.(ثابت،2008، 73)

والحالة الفلسطينية تختلف مع ما تم الإشارة إليه سابقاً، لأن ما سبق ذكره لا يمكن تطبيقه إلا في ظل هدوء واستقرار سياسي، وليس في مثل الحالة الفلسطينية الوليدة والقائمة على أساس اتفاقيات مقيدة.

لكن المتمعن في الحالة الفلسطينية، سيقودنا إلى أن نلاحظ أن ثمة خصوصية تحكم مسار ولادة النظام السياسي الفلسطيني. ففي الوقت الذي ما زالت فيه الحالة الفلسطينية تعيش مرحلة التحرر الوطني، وتناضل لأجل الخلاص من الاحتلال والاستيطان، والجدار، واستعادة الأرض الفلسطينية التي ستقام عليها الدولة المستقلة، قامت على أجزاء من هذه الأرض سلطة فلسطينية ذات بنية خاصة، باتت هي المعنية في ظل الاحتلال عن إدارة شؤون الضفة الغربية وقطاع غزة. إلي ذلك ما زالت منظمة التحرير الفلسطينية ورغم انحسار دورها ، تحتل موقعها التمثيلي الشامل للشعب الفلسطيني في مناطق تواجده كافة، الأمر الذي أوجد علاقة معقدة ما بين المنظمة كمؤسسة وكفصائل وبين السلطة الفلسطينية، وكذلك ما بين المنظمة والسلطة معاً، وبين مؤسسات المجتمع المدني.

نتناول من خلال هذا الفصل الحديث عن النظام السياسي من حيث تعريفه ونشأته ومراحل تطوره وذلك من خلال مبحثين، نتناول في المبحث الأول النظام السياسي من حيث المفهوم، ومكونات النظام السياسي الفلسطيني، وخلفية تاريخية عن النظام السياسي الفلسطيني، أما المبحث الثاني فنتناول من خلاله الحديث عن مراحل تطور النظام السياسي الفلسطيني مبتدأين بالمرحلة الأولي منظمة التحرير الفلسطينية 1964-

1994، ومن ثم نتحدث عن المرحلة الثانية مرحلة السلطة الوطنية 1994-2006، وأخيرا النظام السياسي بعد الانتخابات التشريعية عام2006م.

2 . 2 . النظام السياسي الفلسطيني و نشأته

يبدو للوهلة الأولي أنه من غير المناسب أن نتحدث حول عنوان "النظام السياسي الفلسطيني"، في الوقت الذي لم يأخذ فيه هذا النظام شكله الواضح، بقيام دولة فلسطينية مستقلة كاملة السيادة، لها عاصمتها وسلطاتها المختلفة المنصوص عليها في الدستور، ولها آليات عملها وقوانينها، وأحزابها السياسية ومؤسساتها المختلفة التي تستكمل بناء النظام السياسي.

تشكل السلطة الوطنية الفلسطينية مع الإطار الأوسع لمؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية تشكل ما يعرف بالنظام السياسي الفلسطيني، وبرغم أن السلطة الوطنية الفلسطينية ليست دولة بالمعني الكامل، إلا أن لها ما للدولة من مؤسسات تشريعية وتنفيذية وقضائية. وصحيح أن الدولة ليست إلا مؤسسة من مؤسسات النظام السياسي، الذي يضم إلي جانبها مؤسسات أخري خارج نطاقها مثل الأحزاب والتنظيمات السياسية والحركات الاجتماعية وجماعات الضغط وتكوينات المجتمع. إلا أن النظام السياسي هو مجموعة الأسس

الدستورية والقواعد القانونية والهياكل والبني السياسية التي تفصح السلطة من خلالها عن إرادتها.(أبو سيف، 2009، 9)

نتناول من خلال هذا المبحث الحديث عن النظام السياسي من حيث المفهوم، ومكونات النظام السياسي الفلسطيني، وخلفية تاريخية عن النظام السياسي الفلسطيني.

2 . 2 . 1. ماهية النظام السياسي

إن أهمية تحديد المقصود بالنظام السياسي ومضمونه، تكمن في أنها تساعد على تحديد المواضيع التي ينبغي دراستها للإحاطة بالنظام، وبشكل عام هناك مفهومين أساسيين للنظام السياسي:

الأول هو المعني الضيق لتعبير "النظام السياسي"، الذي يشير إلى نظام الحكم في بلد ما ، أي كيفية ممارسة السلطة في الدولة، حيث يُفهم النظام السياسي بأنه السلطات الثلاث في إطار الدستور والقانون. والثاني هو المعني الواسع لتعبير النظام السياسي، ويذهب إلى أبعد من دراسة نظام الحكم والقواعد الدستورية ليصل إلى دراسة ما يسود النظم والدول من مبادئ فلسفية وسياسية واجتماعية واقتصادية.(ملوح، 1999، 168-169)

ويعرف "ثابت" النظام السياسي بأنه: "مجموعة من القواعد والأجهزة المتناسقة المترابطة فيما بينها، التى تبين نظام الحكم، ووسائل ممارسة السلطة، وأهدافها، وطبيعتها، ومركز الفرد منه، وضماناته قبلها، كما تحدد عناصر القوي المختلفة التي تسيطر علي المجتمع وكيفية تفاعلها مع بعضها البعض، والدور الذي تقوم به كل منها".(ثابت،2008، 73)

كما ويمكن تعريف النظام السياسي بأنه:"عملية تنظيم واحتواء النشاطات السياسية للأفراد والجماعات، بمعني الأنماط المتداخلة والمتشابكة الخاصة بصنع القرار السياسي في الجماعة السياسية، والتي تترجم

أهداف وخلافات ومنازعات المجتمع الناتجة من خلال الهيكل التنظيمي الذي أضفي صفة الشرعية على القوة السياسية، فحولها إلى سلطة مقبولة من الجماعة تمثلت في المؤسسات السياسية". وهو إطار ينتظم فيه اتجاه القوي السياسية إسهاماً في العمل السياسي، فمكونات النظام وعناصره تقع داخل هذا الإطار، والعناصر التي تقع خارجه تمثل محيطه أو بيئته التي ينشأ وينمو فيها النظام.(السبع، 1996، 196)

2 . 2 . 2. مفهوم النظام السياسي الفلسطيني

إن غياب الدولة والسيادة لم يحل دون تشكل معالم وعناصر ومضامين لحقل ونظام سياسيين فلسطينيين، سواء بعد توقيع اتفاقية أوسلو أو قبلها، وذلك في سياق النضال الوطني التحرري وتنظيم العمل السياسي– الوطني منذ انطلاق الحركة الوطنية الفلسطينية في أواسط ستينيات القرن الماضي، كما يجوز بالمعني الاصطلاحي الحديث عن نظام سياسي فلسطيني تعوزه الدولة أو السيادة، بإعتبار هذا العوز هو أحد أهم محددات هذا النظام.(أيوب، 2006، 85–86)

ويجوز الحديث عن تشكل حقل سياسي فلسطيني معاصر مع قيام منظمة التحرير الفلسطيني في العام 1964م ، وإعادة تشكيلها في العام 1969م، كإئتلاف بين فصائل المقاومة الفلسطينية استهدف تحقيق حق المصير وإقامة دولة مستقلة للشعب الفلسطيني. حيث جاء تشكيل منظمة التحرير الفلسطينية بعد اختفاء الحقل السياسي الوطني نتيجة لتهجير الفلسطينيين واحتلال أرضهم، كما تبلور في الصراع ضد الحركة الصهيونية الاستيطانية والانتداب البريطاني، وانخراط الفلسطينيين في حركات فوق وطنية (قومية ناصرية، بعثية، إسلامية إصلاحية، وشيوعية)(هلال ، 1998 ، 51)، وبعد أحداث وتحولات سياسية هامة جرت في معظم الدول العربية المحيطة بإسرائيل، كان أبرزها: تسارع الاستقلال السياسي في البلدان العربية وقيام دول قطرية، ونمو تيارات قومية كالناصرية ، وحزب البعث الاشتراكي العربي، وحركة

القوميين العرب، وإلحاق الضفة الغربية بشرق الأردن ، وإخضاع قطاع غزة للإدارة المصرية، وسقوط المنطقة تحت الاحتلال الإسرائيلي عام 1967م واستمرار النضال الفلسطيني المقاومة حتي توقيع اتفاقية أوسلو.(هلال ، 1998 ، 51)

ثم جاء اتفاق أوسلو عام 1993م، والاتفاقيات الفلسطينية – الإسرائيلية التي تلته، وما سبقه من مفاوضات علنية وسرية ليؤدي لتحولات واسعة في الحقل السياسي الفلسطيني، ولعل أبرز هذه التحولات قيام سلطة وطنية فلسطينية على جزء من إقليمها الفلسطيني، وتمخض عن قيام سلطة فلسطينية تغييرات في العلاقات الفلسطينية العربية والإقليمية.

كما أن من أبرز التغييرات التي دخلت على الحقل السياسي الفلسطيني بعد أتفاق أوسلو، دمج دور منظمة التحرير الفلسطينية التي هيمنت على ذلك الحقل، مع دور السلطة الوطنية الفلسطينية، حيث تولت السلطة الفلسطينية التي قامت وفق الاتفاق المذكور بدور محوري في ترتيب الأوضاع الداخلية للحقل السياسي الفلسطيني، صحيح أن منظمة التحرير الفلسطينية بقيت قائمة لكنها بقيت كعنوان، واقتصر دورها على مشاركة احدي هيئاتها (اللجنة التنفيذية) في اجتماعات "المجلس الوزاري" في إطار تشكيلة "القيادة الفلسطينية" كما، بقي المجلس الوطني الفلسطيني لكن كهيئة احتياطية إن جاز التعبير.(هلال،1998 ،79)

نستطيع القول من خلال ما سبق غياب مفهوم واضح للنظام السياسي الفلسطيني، إلا أننا لا نستطيع أن ننكر أن اتفاقية إعلان المبادئ عام 1993م قد شكلت تحولاً إستراتيجياً هاماً في الحياة السياسية الفلسطينية، حيث تم صياغة نظام سياسي فلسطيني جديد في الضفة الغربية وقطاع غزة، وتم التعبير عن شكل هذا النظام السياسي من خلال قيام السلطة الفلسطينية في عام 1994م في الضفة الغربية وقطاع غزة، وبذلك تكون السلطة الوطنية الفلسطينية هي أول كيان فلسطيني مستقل يقوم على الأراضي

الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة، ليشكل ذلك منعطفاً تاريخياً في حياة الشعب الفلسطيني من حيث التحول من الثورة إلى السلام.

2 . 2 . 3. مكونات النظام السياسي الفلسطيني

إن واقع البنية السياسية ، والاقتصادية، والاجتماعية للمجتمع الفلسطيني أهم العوامل الأساسية المفسرة لطبيعة النظام السياسي الفلسطيني، إلا أنها غير كافية لفهم بنية وسمات وآليات عمل هذا النظام. وفيما يلي نستعرض مكونات النظام السياسي وصولاً لفهم طبيعة هذا النظام.

2 . 2 . 3 . 1. منظمة التحرير الفلسطينية

شكل تأسيس منظمة التحرير الفلسطينية علامة تاريخية هامة في مسيرة النضال الوطني التحرري للشعب الفلسطيني، بإعتبارها إطاراً إئتلافياً لفصائل وحركات النضال الفلسطيني المسلح، حيث أذن هذا الحدث بولادة كيانية سياسية فلسطينية لها صفة تمثيل الشعب الفلسطيني والتعبير عن هويته الوطنية وتطلعاته التحررية، وشكل بداية تكوين النظام السياسي الفلسطيني في إطار الأدوار السياسية والاجتماعية والتنظيمية التي لعبتها المنظمة في مختلف تجمعات الشعب الفلسطيني، مما جعل منها كياناً سياسياً جامعاً امتلك فى بعض جوانبه خصائص الدولة.(أيوب،2006 ،182)

وعلى الرغم من العديد من القراءات التي قامت بدراسة النظام السياسي الفلسطيني الحديث، والمتمثل بمنظمة التحرير الفلسطينية وتطورها التاريخي، إلا أنه ينبغي الإشارة إلي أن هذا النظام تصعب دراسته دراسة نظرية كما الأنظمة السياسية في الكثير من دول العالم، فهو نظام له خصوصية رغم تشابه السلطات من تنفيذية وتشريعية وقضائية إلا أنه نظام تميز بخصوصية في نشأته. تلك الخصوصية التي حكمت مسار الولادة ولازمتها، فقد أنشأت هذه المنظمة خارج وطنها بعد أن أقيمت دولة يهودية ذات طابع

عنصري على ذلك الوطن قامت على أساس التطهير العرقي، وطرد أبناء الشعب الفلسطيني، ولم تكن المنظمة وليد تطور سياسي طبيعي فلسطيني، أو تطور مؤسسات سلطوية كما الأنظمة السياسية فى العالم، بل أنشئت بقرار مفاجئ وأيضاً قرار عربي في منتصف ستينات القرن الماضي وليس نتاج قرار بإنتخابات شعبية. كان الأكثر خصوصية أن هذه المنظمة ليست مؤسسات خدماتية بقدر ما هي حركة تحرر.(عبد العاطي،2009، 102)

لقد شكلت منظمة التحرير الفلسطينية جوهر النظام السياسي الفلسطيني منذ تأسيسها عام 1964م، وتعزز هذا مع دخول فصائل العمل المسلح إليها بعد ذلك، حيث شكلت مؤسسات المنظمة المختلفة مؤسسات النظام السياسي، والتي تمثلت بالمجلس الوطني والمجلس المركزي واللجنة التنفيذية، وهي مؤسسات عكست صيغاً وتوجهات قريبة من تلك الخاصة بالدولة.(أبو سيف، 2009، 14)

لقد عبرت منظمة التحرير الفلسطينية عن الوجود الحي للشعب الفلسطيني، وعن طموحاته وهويته الوطنية، وحافظت على حضورها الفلسطيني والعربي بفعل المد القومي العربي والتعاطف الشعبي، فرغم ارتباط نشأتها بالحسابات السياسية العربية، إلا أن التطورات التي رافقت تشكيلها أدت إلى تبلور وعي وطني- سياسي فلسطيني بضرورة البحث عن أفق سياسي ذاتي، وعن قيادة فلسطينية بعيدة عن الإركان إلي إطار تنظيمي عربي.(أيوب،2006، 185)

لم يشهد النظام السياسي الفلسطيني حالة استقرار منذ أن تشكلت م.ت.ف، مما حرمه من التطور الطبيعي فقد خاض معارك كثيرة أشغلته أحياناً عن التأسيس البنيوي، سواء مع العدو الرئيسي الذي أنشأ ليكون نداً له وانشغل في معارك جانبية مع دول كان من الطبيعي أن تكون سنداً له مما أسماها معارك (استقلال القرار الوطني) محافظاً على استقلاليته من جهة، ومن جهة أخري كان الصراع الرئيسي مع الاحتلال همه الأكبر.

فقد تعرضت منظمة التحرير الفلسطينية إلى ما لا يمكن أن يتعرض له أي نظام سياسي من محاولات الشطب والإلغاء والإقصاء وطرح البدائل التي لم تنجح جميعها، والتي كانت مدعومة من كيانات أرادت السيطرة على الفلسطينيين.(عبد العاطي،2009، 103)

2 . 2 . 3 . 2. السلطة الوطنية الفلسطينية

تم تأسيس السلطة الفلسطينية في العام 1994م، بعد توقيع اتفاقية اوسلو. وتختلف السلطة الفلسطينية عن منظمة التحرير الفلسطينية، فالمنظمة هي كيان سياسي يعتبر الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني وفقاً لمقررات القمة العربية في الرباط عام 1974م، أما السلطة الفلسطينية فهي كيان إداري وسياسي لتنفيذ اتفاق الحكم الذاتي المحدود في مناطق الضفة الغربية وقطاع غزة(ثابت ،2008 ، 74)

وتتمتع المنظمة بمهام إشرافية ورقابية على عمل السلطة، تتخطي مجرد النصيحة والمشورة إلى وضع السياسات والخطط ومراقبة التنفيذ.

فالسلطة التي تم تأسيسها بموجب قرار من المجلس المركزي لمنظمة التحرير الفلسطينية، وقرار التأسيس هذا هو الذي يعطي السلطة شرعيتها في النظام السياسي الفلسطيني. صحيح أن السلطة تم تأسيسها وفق اتفاقية (أوسلو)، ولكن فلسطينياً فإن شرعية السلطة مستمدة من شرعية المنظمة.(أبو سيف، 2009، 15)

لقد بذلت السلطة الوطنية الفلسطينية جهوداً كبيرة ومتواصلة من أجل إعادة البناء الاقتصادي والعمل على النهوض به، وواكب ذلك قيام السلطة الفلسطينية بالعديد من مشاريع النهضة الاقتصادية في مجالات الطرق والنفايات الصلبة والمياه والكهرباء، والعمل على افتتاح شركات مالية واستثمارية ضخمة للمساهمة

في بناء الاقتصاد الفلسطيني، حيث شهدت أعوام 1994م و1995م انخفاضاً كبيراً في معدلات البطالة، وارتفاعاً ملموساً في مستويات المعيشة، وذلك رغم الصعوبات الإسرائيلية التي وُضعت أمام الاقتصاد الفلسطيني.(ثابت، 2008، 76)

وبقيام السلطة الوطنية الفلسطينية أستطاع رئيس م.ت.ف رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية من تأسيس السلطات الثلاثة المكونة للنظام السياسي الفلسطيني، وهي السلطة التشريعية، والسلطة التنفيذية، والسلطة القضائية. إلا أنه على الرغم من ذلك لم تسلم السلطة الوطنية الفلسطينية من مواجهة الانتقادات اللاذعة الموجهة لها من قبل المعارضة من حيث أدائها السياسي والاقتصادي، واتهامها بالتفريط في المفاوضات لصالح الإسرائيليين وتقديم تنازلات لهم، والفساد الإداري، وانتشار ظواهر التوظيف السياسي، والرشوة، والمحسوبية، وعدم القدرة على حل مشكلة العاطلين عن العمل. (ثابت، 2008، 76)

2 . 2 . 3 . 3. الأحزاب السياسية

جاءت كل التشكيلات السياسية من أحزاب ، والتي عرفها الفلسطينيون منذ بداية القرن العشرين وحتى إجراء الدراسة، في سياق الرد على التحديات الناجمة عن الاستعمار الغربي وما يعرف بصدمة الحداثة وانهيار الدولة العثمانية، ومواجهة المشروع الصهيوني الاستيطاني، أي في إطار البحث عن هوية وكيان جديد. ولم تخرج هذه التشكيلات من حيث مرجعياتها الفكرية، وأساليب عملها، وأشكال تنظيمها، وأهدافها عن الصراع بين منظومتين مرجعيتين، وتفاعل كل منهما مع البنية المجتمعية الفلسطينية:الإسلام والحداثة الغربية.

شهدت الحركة الوطنية الفلسطينية داخل الحقل السياسي الفلسطيني تصارع الرؤى البديلة، وعمليات إحلال واحدة محل أخرى، واشتباكها في عمليات الحوار، والمعارضة السياسية، والتنافس الحزبي بمختلف جوانبه (الاتجاه القومي بديلاً للقيادة التقليدية ذات النزعة العشائرية، وطنية فتح مقابل الاتجاه القومي المهيمن على قيادة منظمة التحرير ما قبل عام 1968، وأخيرا إسلامية حماس في مواجهة وطنية المنظمة منذ مطلع ثمانينيات القرن العشرين).

وعلى مر السنوات المختلفة للنضال الفلسطيني، تسببت الفصائيلية السياسية العسكرية في شيوع أمراض الشللية، والتناحر، والمساومات الفئوية الضيقة، وروح التعصب، وسيادة القيادة الأبوية اللامؤسسية. ولم تكن التعددية السياسية، التي تعني قدراً من التحمل والتعايش المشترك في نفس الحيز السياسي، جزءاً من القناعة الراسخة أو الثقافة المتجددة بقدر ما مثلت امتداد للتعددية الاجتماعية التقليدية الناشئة عن العلاقات القبلية والعشائرية المحكومة بموازين القوى القائمة ومراعاة المصالح المشتركة.(الأزعر، 2006 ، 132)

ويرى الباحث أن الاختلاف بين الفصائل الفلسطينية لم يولد حديثاً فهو قائم منذ نشأت تلك الفصائل وإن كان لم يبرز إلا حديثاً، فمنذ نشأت تلك الفصائل والاختلاف والصراع على قيادة الشعب الفلسطيني قائم، فحركة حماس ومنذ نشأتها تحاول أن تقفز إلى رأس الهرم الفلسطيني، في محاولة منها لفرض نفسها كلاعب قوي فى القضية الفلسطينية، بغض النظر عن الطرق إلى تستخدم للوصول إلى ذلك الهدف.

إن أحد أهم العوامل المقررة لقدرة أي نظام سياسي على الاستجابة للتغيرات التي تطرأ على بيئة عمله الداخلية والخارجية يتمثل في طبيعة النموذج الذي يحكم نسق علاقاته الداخلية، وماهية القوي السياسية المؤثرة فيه. حيث تلعب القوي الحزبية (الأحزاب والفصائل والتنظيمات السياسية) دوراً حاسماً في صياغة التوجهات السياسية للنظام السياسي، وتحديد نوعية الحكم، وشكل ممارسة السلطة فيه، الأمر الذي يعطي

أهمية خاصة للدور الذي تلعبه الأحزاب والقوي السياسية والتي تتجسد في الواقع الفلسطيني على شكل فصائل عمل وطني وتنظيمات سياسية وحركات ذات طابع ثوري مقاوم في ظل حركة تحرر وطني.(أيوب، 2006 ، 2009)

يشير كل من "باول والموند" إلي أن دور الحزب السياسي هو دور النظام السياسي بسلطاته الثلاث وهي صنع القاعدة وتطبيق القاعدة والحكم بالقاعدة، وإن الأحزاب السياسية بوظائفها التي هي استجابة لمحيطها تساعد على تكييف ذلك النظام، وذلك بواسطة التوظيف والإعداد والتنشئة السياسية والتعبئة السياسية، وتختلف من مجتمع لأخر حسب الثقافة السياسية السائدة ومستوي الوعي والنظم السياسية.(عبد العاطي،2009، 92)

وعلي هذا الأساس فإن الأحزاب السياسية تعد من ركائز النظام السياسي الهامة، كونها تؤدي مجموعة من الوظائف الأساسية فهي توفر إمكانية المشاركة السياسية والتعبير عن الرأي، وتجميع المصالح وتعبئتها، وأداة من أدوات التجنيد السياسي ، وتساهم بإسباغ الشرعية على نظام الحكم، فواقع الحال يشير إلى أن استقرار النظم السياسية في بلدان العالم وخصوصاً لدي البلدان النامية يعتمد إلي حد كبير على قوة أحزابها، وتكون العلاقة بينهما علاقة تبادلية، فقوة النظام الحزبي واستقراره يؤديان إلى استقرار النظام السياسي، والعكس صحيح. (عبد العاطي،2009، 92)

2 . 2 . 4. المحددات والمؤثرات علي النظام السياسي الفلسطيني

بداية لا بد من الإشارة إلي أن النظام السياسي هو نسق فرعي بالنسبة للمجتمع، فهذا الأخير كنظام أو منظومة كلية يتشكل من عدة أنساق فبالإضافة إلي النسق . النظام . السياسي، هناك النسق الديني والنسق الاقتصادي والنسق الثقافي، واتساق هذه الأنساق وانسجامها مع بعضها البعض هو الذي يحفظ للمجتمع

توازنه واستقراره، و اختلال نسق من هذه الأنساق يؤثر سلبا علي بقية الأنساق، وبالتالي علي استقرار المجتمع وتوازنه. وفي هذا يري ديفد استون إن الحياة السياسية هي جسد من التفاعلات ذات الحدود الخاصة التي تحيطها نظم اجتماعية تؤثر فيها بشكل مستمر ، وهو يعتبر ان النظام السياسي مثل (العلبة السوداء)، ولا يهم ما يجري داخل العلبة بل علاقات النظام مع بيئته، وهذه البيئة علي نوعين:الأول هو النظم الأخرى المكونة للنظام الاجتماعي العام كالنظام الاقتصادي والنظام الثقافي والنظام الديني الخ، والثاني مكون من البيئة الخارجية أو غير الاجتماعية كالنظام البيئي والنظام البيولوجي، والنظام النفسي والنظام الدولي.(ابراش، 2004)

هذه المقاربة النسقية لمفهوم النظام السياسي ضرورية عند معالجة النظام السياسي الفلسطيني، فالحديث عن أزمة النظام السياسي الفلسطيني لا يعني أزمة تشكيل الحكومة، ولا الصراع علي المناصب بالرغم من خطورتها، بل التداعيات المترتبة علي ذلك من حيث التأثير علي المجتمع ككل، فتداعيات أزمة النظام السياسي الفلسطيني أثرت سلبا علي المحيط الخارجي للقضية، وأثرت سلبا علي الأنساق الاقتصادية والقيمية والثقافية والاقتصادية داخل مناطق السلطة، ومن هنا نري حالة الشلل والتسيب التي تصيب المجتمع الفلسطيني ككل.(ابراش، 2004)

ويضيف ممدوح نوفل أن ثمة تحديات ضيقة للنظام السياسي الفلسطيني، حيث يعتبر نوفل أن يمكن التعامل مع كل مكونات الحركة الوطنية بكل اتجاهاتها بإعتبارها النظام السياسي الفلسطيني، بمعني أن النظام السياسي الفلسطيني يتكون، من م.ت.ف والسلطة والمعارضة فى الداخل والخارج. سواء المعارضة في صفوف منظمة التحرير أو من خارجها، أي المعارضة الإسلامية. مثل هذا التحديد هو تعريف استاتيكي للنظام السياسي عموماً، وللنظام السياسي الفلسطيني بشكل خاص، إذ أن النظام السياسي الفلسطيني لا يمثل حاصل جمع ميكانيكي لمجموع القوى السياسية المؤطرة الناشطة في الحياة السياسية،

فهو أبعد وأعمق منذلك، وإن كان يشمله. فهو يخص دينامية تفاعل هذه المكونات مع بني المجتمع والقوى المجتمعية ومع المؤثرات الخارجية (بيئة النظام السياسي)، خاصة أن النظام السياسي الفلسطيني شهد الكثير من الحراك والتغيرات فى السنوات الأخيرة، كما أنه يتسم بدرجة من الخصوصية لجهة تعقد وتشابك مكوناته فى مرحلة انتقالية تتداخل فيها بكافة المؤثرات الداخلية مع الحضور الكبير للمؤثرات الخارجية على النظام.(أيوب، 2006، 81)

إن المفارقة الأساسية بشأن النظام السياسي الفلسطيني، في سياق وجود تجربتي السلطة والمنظمة، أن الدولة الفلسطينية ما زالت مشروعاً غير منجز، ورغم القول بتوفر إمكانيات قيامها وفرضها بحكم حضور عدد من رموزها ومقوماتها على الأرض، فإن تحقيقها لا زال يبدوا بعيداً. وهذا الواقع ارتبط بمفارقة فريدة، إذ يوجد "سلطة" (السلطة الوطنية الفلسطينية) ونظام سياسي لكنهما بلا دولة، وفى حين مارست حركة تحرر (م.ت.ف) لعقود عديدة الكثير من أشكال النضال لانجاز هذا المشروع، تحول جزء من هذه الحركة إلى سلطة وتحول الجزء الأخر إلى معارضة دون إنجاز البرنامج التحرري لهذه الحركة أو تحقيق الاستقلال، وهذه المفارقة انعكست على تشكيل واتجاهات تغير النظام السياسي، وألحقت به عدداً من التشوهات البنيوية.(هلال، 1998 ،3)

ويرى الباحث أن إشكالية تحديد أثر كل من العوامل الخارجية والعوامل الداخلية المتعددة على الحقل السياسي الفلسطيني وشكله ونظامه السياسي، تكمن في أساس الصراع من أجل الدولة والاستقلال ، حيث تظهر العوامل الخارجية كمحدد مؤثر في مسار عملية تشكل الكيان الفلسطيني ومستقبله، في حين تظهر العوامل الداخلية بإعتبارها أكثر تأثيراً في شكل النظام السياسي الفلسطيني، دون إغفال تفاعل مجموعتي العوامل الداخلية والخارجية.

2 . 3 . مراحل تطور النظام السياسي الفلسطيني

من الصعب الحديث عن مجتمع فلسطيني واحد. بفعل التشتت، فحين وقعت النكبة وتشتت الشعب الفلسطيني لم تكن الهوية الفلسطينية (سياسياً وثقافياً) قد منحت فرصة التبلور الكامل، ولم يكن المجتمع الفلسطيني قد توصل تماماً كمجتمع مدني موحد، ولم تكتمل عملية تشكل الشعب الفلسطيني كمجتمع موحد قبل عام 1948، والمفارقة أنها بدأت تكتمل في الشتات لتتمحور حول كيفية صيانة نسيج المجتمع الفلسطيني من التمزق وصيانة مشروعه وهويته الوطنية، ووجوده من الاندثار، ومواجهة ممارسات، وإجراءات الاحتلال الإسرائيلي الساعية إلى تجزئة الأرض الفلسطينية وتمزيق النسيج الاجتماعي، والثقافي الفلسطيني، والتحكم في مسار الفلسطينيين، لذا شرع الفلسطينيون في مواجهة المشروع الصهيوني، في التأكيد على هويتهم بوصفهم شعباً وله حقوق.(عبد العاطي،2009 ، 93)

بدأ النظام السياسي الفلسطيني يتشكل مع إنشاء منظمة التحرير الفلسطينية في العام 1964م، ولكن التحول الأهم جاء مع انطلاقة الثورة الفلسطينية المعاصرة في العام 1965م، الذي فرض لاحقاً دخول فصائل المقاومة الوطنية الفلسطينية وبخاصة «فتح» إلى صفوف المنظمة، ومن ثم توليها زمام قيادتها، وبهذا تحولت منظمة التحرير الفلسطينية من مجرد منظمة شكلية أنشئت بقرار عربي وتحت وصاية عربية، إلى أداة تعبئة للجماهير الفلسطينية في داخل فلسطين والشتات، وتجسيداً للشخصية الوطنية الفلسطينية "الكيانية الوطنية الفلسطينية". فمنذ عام 1968م بدأت في إطار منظمة التحرير الفلسطينية (م. ت. ف). تتشكل معالم النظام السياسي الفلسطيني المستقل، وحينها لأول مرة تم تحديد معايير لتشكيل المجلس الوطني الفلسطيني يضمن تمثيل الفصائل الوطنية الفلسطينية والفعاليات والشخصيات، كما تم انتخاب اللجنة التنفيذية للمنظمة من قبل المجلس الوطني الفلسطيني، وهذا أسرع في تشكيل قيادة سياسية

أولى للشعب الفلسطيني معترف بها عربياً. ولم يشهد النظام السياسي الفلسطيني منذ العام 1969 وحتى العام 1993 عندما جرى توقيع اتفاقيات في أوسلو، أي تغيرات جوهرية أو نوعية، حيث كان إنشاء السلطة الوطنية الفلسطينية حدثاً هاماً ذا تأثير كبير فئ النظام السياسي الفلسطيني.

في هذا المبحث نتناول بالفحص والتحليل المراحل الرئيسية لتطور النظام السياسي الفلسطيني، فنتناول في المرحلة الأولي: منظمة التحرير الفلسطينية (م.ت.ف) منذ تأسيها عام 1964م-1994م، ثم نتناول المرحلة الثانية: مرحلة السلطة الوطنية الفلسطينية منذ نشأتها عام 1994 - 2006، وأخيراً نتناول المرحلة الثالثة وهي شكل النظام السياسي بعد الانتخابات التشريعية عام 2006.

2. 3. 1. المرحلة الأولي: منظمة التحرير الفلسطينية 1964-1994

شكلت منظمة التحرير الفلسطينية جوهر النظام السياسي الفلسطيني منذ تأسيسها عام 1964م، وتعزز هذا مع دخول فصائل العمل المسلح إليها بعد ذلك. وشكلت مؤسسات المنظمة المختلفة مؤسسات النظام السياسي والتي تمثلت بالمجلس الوطني والمجلس المركزي واللجنة التنفيذية. وهي مؤسسات عكست صيغاً وتوجهات قريبة من تلك الخاصة بالدولة. (أبو سيف،2009، 14)

فالمجلس الوطني يقارب برلمان الفلسطينيين، كما أن اللجنة التنفيذية ليست بأكثر من مجلس وزراء المنظمة. وهي نزعة تحدث عنها "يزيد الصايغ" فيما أسماه النزعة الدولانية لمنظمة التحرير الفلسطينية.أما المجلس المركزي فقد عكس الواقع الفلسطيني، وإمكانيات تعذر عقد المجلس الوطني، وإحضار ممثلي الشعب من أماكن الشتات المختلفة. (أبو سيف،2009، 14)

وتميز الحقل السياسي الفلسطيني الناشئ بتولي منظمة التحرير بتكوينها الائتلافي مهمة حياكة روابط بين التجمعات الفلسطينية المختلفة الأوضاع، والتكوين الاجتماعي-الاقتصادي في الشتات وتحت

الاحتلال، والحيلولة دون تحولها إلى جزر معزولة عن بعضها البعض، وقد تم ذلك عبر عدد من العمليات السياسية والتنظيمية والمؤسساتية، ومن هذه العمليات تجديد صياغة الهوية الوطنية الفلسطينية (الذي بدأ تشكلها الأولي مع القرن العشرين). (هلال،1998، 54)

من جهتها استطاعت حركة فتح أن تهيمن على النظام السياسي الفلسطيني. بالاستناد إلى "أيديولوجيتها الوطنية الفلسطينية"، فضلا عن امتلاكها موارد مالية هائلة، وهو ما مكنها من التحول "من الفصيل المقرر المتدرج إلى الفصيل المهيمن، إلى أن أصبحت الفصيل المتفرد". وبالرغم من أن المنظمة شكلت صيغة ائتلافية، تقوم على الإقرار بشرعية التعددية السياسية والاستقلالية التنظيمية والفكرية والمالية، إلا أن المسألة الديمقراطية لم تأخذ أولوية في حقل منظمة التحرير وفصائلها لاعتبارات عدة، فاختزلت التعددية السياسية والفكرية إلى ما عرف بنظام الكوتا. مع عودة "الإخوان المسلمين" إلى العمل والنشاط في ثمانيات القرن المنصرم، شهدت العلاقة بين الطرفين تنافساً شديداً، و تحول أحيانا إلى أحداث عنف، وخاصة في مجال العمل الطلابي والاجتماعي والنقابي، أي في مرحلة صناعة الهيمنة الأيديولوجية.(محيسن، 2006)

بينما كانت منظمة التحرير الفلسطينية تعيد صياغة نفسها على أسس توحيدية، ملتقطة لحظة تاريخية نهاية ثمانينيات القرن الماضي، كانت تتبلور قوة حزبية جماهيرية صاعدة أعلنت عن نفسها مطلع الانتفاضة الأولي كامتداد لحركة الإخوان المسلمين وهي "حركة المقاومة الإسلامية- حماس"، ولم تكن جزءا من النظام السياسي الفلسطيني المتمثل بمنظمة التحرير الفلسطينية (م.ت.ف)، بل بدت كثقل مواز لها، وبدا ذلك واضحاً حيث شكلت فصائل منظمة التحرير الفلسطينية (م.ت.ف) ما أسمته "القيادة الوطنية الموحدة" لقيادة الانتفاضة فيما لم تشترك حركة حماس في هذه الهيئة، وكانت فعاليات كل من القيادة الموحدة، وحركة حماس ليست متكاملة بقدر ما هي متنافسة، ولم تشترك حتى في إعلان أيام الإضرابات

سوي في المناسبات الكبري، وإلا دون ذلك فالأمر كان يبدو أن تيارين فلسطينيين يتنافسان على الساحة الفلسطينية، ولم تنجح الحوارات التي بدأت مبكرا في ضم حركة حماس لمنظمة التحرير الفلسطينية (م.ت.ف) والتي استضافت أولها الخرطوم قبل حوالي عقدين.(عبد العاطي، 2009، 105)

2. 3. 2. المرحلة الثانية: السلطة الوطنية الفلسطينية 1994- 2006

جاء تأسيس السلطة الوطنية الفلسطينية عام 1994م بموجب إتفاق أوسلو عام 1993م في واشنطن، ليشكل ذلك نقطة تطور وتحول وانطلاق بإتجاه قيام الدولة الفلسطينية المستقلة، وكان من أبرز التحولات الإستراتيجية الهامة على صعيد الفكر السياسي الفلسطيني.

وتكونت السلطة الفلسطينية بموجب اتفاق أوسلو الذي وقعته منظمة التحرير الفلسطينية(م.ت.ف) وإسرائيل عام 1993م، لتكون أداة مؤقتة للحكم الذاتي للفلسطينيين القاطنين في الضفة الغربية وقطاع غزة (ثابت،2008، 74)

ومن التغيرات التي شهدها هذا التطور على النظام الحزبي:

أ. إعادة إنتاج هيمنة فتح باستخدام آليات متعددة كبناء قوة أمنية، والاستناد إلى قاعدة تنظيمية، وإدارة المواجهة مع الاحتلال، واحتواء التشكيلات التقليدية وبالصراع للهيمنة على مؤسسات المجتمع المدني.

ب. صعود تنظيمات الإسلام السياسي كحركة حماس وحركة الجهاد الإسلامي، وتراجع ملحوظ في تنظيمات اليسار.

ج. تشكل النظام الحزبي في هذا الطور من قوى مؤيدة ومشاركة في السلطة الفلسطينية في مقابل قوى معارضة تأخذ على السلطة لا شرعيتها وفسادها.(محيسن، 2006)

على كل حال لم تشارك قوى المعارضة في الانتخابات العامة عام 1996، بينما شاركت أبرز هذه القوى (حماس والجبهتين الشعبية والديمقراطية) في الانتخابات التشريعية الثانية، دون أن يطرأ تغيير حقيقي على طبيعة السلطة (المحددات والقيود)، وهو ما أوقع حماس، التي فازت بالأغلبية وشكلت الحكومة العاشرة، في الشرك الناجم عن التناقض الكبير بين أيديولوجيا الحركة ونهجها السياسي الذي أوصلها إلى السلطة، وبين التواجد في سلطة مقيدة موضوعياً في ظل الاحتلال.(محيسن، 2006)

ويري الباحث أن هذه المرحلة تعتبر من أهم المراحل التى مر بها النظام السياسي الفلسطيني، فخلالها أصبحت ملامح النظام الحزبي الفلسطيني واضحة، وذلك من خلال بروز دور فصائل المعارض الفلسطيني، رغم عدم مشاركتها بشكل جدي فى النظام السياسي الفلسطيني.

2. 3. 2. 1. البناء السياسي للسلطة الوطنية الفلسطينية

لقد كان النظام السياسي الفلسطيني، أو البنية السياسية الرسمية للسلطة الفلسطينية منذ قيامها عام 1994، نظاما مختلطاً من العناصر الرئاسية والبرلمانية المتواجدة جنباً إلي جنب، وكان الجانب الرئاسي في هذا النموذج ظاهراً من خلال رئيس السلطة ومكتبه الذي تحول إلي مؤسسة الرئاسة، أما الجانب البرلماني فتمثل بوجود مجلس منتخب (المجلس التشريعي) الذي له سلطة سن القوانين، وتوجيه السياسات العامة، والي جانبهما يوجد القضاء، إن هذه التركيبة الرسمية من حيث وضعها القانوني والمؤسساتي هي تركيبة ديمقراطية (علي الأقل من الناحية النظرية)، لكن مسلكها الفعلي، وتجلياتها في بقية مناحي الحياة المؤسسية للنظام هي محل نقد واسع النطاق لجهة افتقارها للديمقراطية والمعايير المؤسسية التي من شأنها ترسيخ وتعزيز الديمقراطية. (جقمان،2005، 121)

يري "جورج جقمان" أن السمة الرئيسية للبناء السياسي للسلطة الفلسطينية هي تعدد مراكز النفوذ السياسي وتنافسها وارتباطها جميعاً، بنفس الوقت بالقيادة الفلسطينية من خلال حلقات رأسية متداخلة وشبكات زبائنية سياسية، وهي أحد أهم العوامل المؤثرة في خصائص وسلوك النظام السياسي الفلسطيني. وبالرغم من وجود نوع من العلاقات الأفقية بين هذه المراكز إلا أنها تستمد قوتها وشرعيتها من خلال علاقات رأسية مع قمة هرم النظام، وهذا ينطبق علي المعارضة، كما ينطبق علي حركة فتح، حزب السلطة.(جقمان،2005 ،121)

ويشير "جميل هلال" إلي هذه البنية السياسية "الفسيفسائية" التي تجمع قوي متعددة، ومحاور سياسية مرتبطة عمودياً بحلقات متصلة تستمد قوتها من قمة هرم السلطة، ويندرج ضمن هذه العلاقات أيضاً فصائل المعارضة التي سعت إلي الدخول في النظام السياسي المتشكل من خلال الحوار الوطني، وعلي أسس إعادة الحياة لمؤسسات منظمة التحرير (هلال،1998، 50)، الأمر الذي ولد الزبائنية السياسية كحالة أساسية من أحوال النظام السياسي الفلسطيني في ظل السلطة الفلسطينية.

لقد ارتبطت هذه البنية بعنصرين مركزيين من حيث القوي صاحبة الدور المركزي في صلبها، يتمثل الأول بالدور الخاص الذي لعبته شخصية الرئيس ياسر عرفات، ويتمثل الثاني بحركة فتح التي تحولت إلي حزب السلطة (الحزب الحاكم القائد).

جمع ياسر عرفات بين رئاسة أعلي المناصب القيادية في المنظمة والسلطة(رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية، ورئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، والقائد الأعلى للقوات المسلحة الفلسطينية، ورئيس حركة فتح) مما حصر بيديه قوة كبيرة إلي جانب ما يتمتع به من شرعية، لم تتأت فحسب من نجاحه في الانتخابات كرئيس، بل كذلك من حقيقة جمعه للمواقع القيادية في النظام السياسي، وكزعيم وقائد تاريخي للحركة الوطنية الفلسطينية. (الزبيدي،2003 ، 146)

ويرى (ميشيل روكارد) رئيس الوزراء الفرنسي الأسبق، أن بنية السلطة في المستوي التنفيذي، تتبع النموذج الرئاسي مع تركيز كبير للسلطة يشمل سلطة إصدار القوانين بمراسيم، وإجراء التعيينات في الخدمة المدنية وفي الأجهزة الأمنية، وصرف الأموال العامة، وعدم تفويض السلطة الإدارية لمستويات أدني، وقد أدي هذا التركيز "إلي فقدان الاتجاه في السياسات الاجتماعية والاقتصادية، والتطور التنظيمي غير المنسق ، والتوسع غير المكبوح في التوظيف العام" (صايغ، 1996، 13)، ومثل هذا النظام لا يمكن له أن يطور آليات وأدوات المحاسبة والمساءلة والشفافية، مما يعني غياب واحدة من أسس قيام النظام السياسي الديمقراطي.

إن الدور المحوري الذي لعبه (ياسر عرفات) في النظام السياسي الفلسطيني في مرحلة السلطة، كان امتداداً لذات الدور الذي ظل يمارسه في منظمة التحرير الفلسطينية، وهو ما مكنه من فرض إرادته الفردية، وشخصيته الكاريزماتية علي تفاصيل الحياة السياسية الفلسطينية.

ويري الباحث أن سيطرة عرفات علي مفاتيح السيطرة التنظيمية، وخاصة علي الموارد وإعادة توزيعها كانت بدافع تحقيق أعلي درجات الانضباط السياسي، من خلال الانصياع لقيادته، وليس لتحقيق غايات شخصية كالإثراء أو ممارسة الديكتاتورية. وقد أثبت (عرفات) أنه يمتلك الكثير من المزايا السياسية كقائد يريد استعادة أرضه.

2. 3. 2. 2. استحداث منصب رئيس الوزراء

جاء إستحداث هذا المنصب إثر تدخل ضاغط ومباشر من اللجنة الرباعية الدولية، مر بعدد من المحطات بدءاً من وثيقة النقاط السبع (2002/5/12) المقدمة إلى السلطة، والتي تحدثت للمرة الأولى عن «الفصل بين منصبي رئيس السلطة ورئيس مجلس الوزراء»، وانتهاء بوثيقة «مقترحات من أجل خطوات عاجلة مؤقتة» قدمت إلى ياسر عرفات يوم 2003/2/14 في رام الله.

حيث اعتبر استحداث منصب رئيس وزراء نقطة مفصلية في «خارطة الطريق» فيما يتعلق بإعادة هيكلة أوضاع السلطة الفلسطينية، وهو ما استوجب تعديل القانون الأساسي لجهة النص على منصب رئيس الوزراء الذي تحوّل إلى موقع «دستوري» في القانون الأساسي المعدل، الصادر عن المجلس التشريعي في 2003/3/18.

2. 3. 3. المرحلة الثالثة: النظام السياسي بعد الانتخابات التشريعية 2006م

إن الانتخابات التشريعية التي جرت في 2006/1/25، بلورت خارطة سياسية وحزبية جديدة، أظهرت التقاطب بين تيارين رئيسيين، يتجسد الأول بتيار الإسلام السياسي برئاسة حركة حماس الذي حاز على أغلبية مطلقة قاربت الـ 60% من المقاعد في المجلس التشريعي، ويتجسد التيار الثاني بتيار حركة فتح الذي يعبر عن التيار الوطني الذي عاني اختلالات، بسبب سيطرة البيروقراطية السياسية بتفرعاتها المختلفة عليه وتجاوزها لقيادتها الشابة. (عبد الهادي،2006 ،100)

لا شك أن الانتخابات التشريعية الفلسطينية شكلت بنتائجها منعطفاً هاماً، وجاءت لتترجم التحولات السياسية والفكرية والاجتماعية على الشارع الفلسطيني، وتجسده داخل النظام السياسي الرسمي، ليتحول من نظام الحزب الواحد إلى نظام الحزبين، ومن الاحتكار إلى المنافسة.(عبد الهادي،2006 ،101)

ساهم تداخل الصلاحيات بين الرئيس ورئيس الوزراء عام 2007 في الاقتتال والصراع على السلطة بين حركتي فتح وحماس، (ومن ابرز تلك التداخلات فيما يتعلق بالمسؤولية عن الأجهزة الأمنية، والصراع فيما يتعلق بالسياسة الخارجية وتعيين السفراء وممثلي منظمة التحرير فى الخارج). والذي انتهي بسيطرة حركة حماس علي قطاع غزة كسلطة أمر واقع، تبعها إعلان الرئيس الفلسطيني بتاريخ 2007/6/14م حالة الطوارئ ، وإقالة الحكومة القائمة في حينه، وتشكيل حكومة إنفاذ حالة الطوارئ، وما تبعه من رفض

الحكومة المقالة قرار الرئيس الفلسطيني، واقعاً جديداً ألقي بآثاره على النظام السياسي الفلسطيني، وعلى جميع مناحي حياة المواطنين.(عبد العاطي،2009، 95)

2. 3. 4. خاتمة

تعرض النظام السياسي الفلسطيني منذ نشوءه لتغييرات عديدة فمنذ منتصف الستينيات وحتى إجراء الدراسة دخلت تغييرات مهمة على هذا النظام، وارتبطت هذه التغييرات بأحداث ذات تأثير كبير في النظام السياسي الفلسطيني ككل ، منها إنشاء منظمة التحرير الفلسطيني كأول إطار سياسي يمثل الفلسطينيين في الداخل والخارج ، حيث استطاعت المنظمة صياغة الهوية الفلسطينية، وهي هوية افتقدت إلى إقليم وفق مقتضيات الدولة الحديثة. حيث أصبحت المنظمة النظام السياسي الأوحد للشعب الفلسطيني، وهي الدولة التي تمارس صلاحياتها بدون أرض.

ثم كان المنعطف النوعي الذي دخل فيه النظام السياسي الفلسطيني، وتمثل في قيام سلطة وطنية فلسطينية على الأرض الفلسطينية في العام1994م، الأمر الذي جعل الصراع الأساسي يدور حول حدود هذا الإقليم وشكل السيادة الوطنية عليه. لقد كان لهذا التغيير وقعه على تضاريس النظام السياسي الفلسطيني. فبنية الخطاب السياسي باتت تشمل الديمقراطية، والمواطنة، وحقوق الإنسان والانتخابات، والعلاقة بين السلطة التشريعية والتنفيذية، واستقلال القضاء، وحرية الصحافة والإعلام، والتنمية الاقتصادية، وبرامج التعليم، والنظام الاقتصادي، والعلاقة بين السلطة والمعارضة، بعد أن كان الخطاب السياسي مقتصراً على الكفاح المسلح وتحرير الأرض.

وشكل دخول "حماس" في النظام السياسي تتويجاً لعملية تاريخية طويلة ومعقدة. من خلال الانتخابات التشريعية التي جرت في 2006/1/25، حيث بلورت خارطة سياسية وحزبية جديدة، أظهرت التقاطب بين تيارين رئيسيين، ولا شك أن الانتخابات التشريعية الفلسطينية شكلت بنتائجها منعطفاً هاماً، وجاءت لتترجم التحولات السياسية والفكرية والاجتماعية للشارع الفلسطيني، وتجسده داخل النظام السياسي الرسمي، ليتحول من نظام الحزب الواحد إلى نظام الحزبين، ومن الاحتكار إلى المنافسة.

الفصل الثالث

التحول في السياسة التركية وتأثيره على السياسة الداخلية الفلسطينية

3. الفصل الثالث

التحول في السياسة التركية وتأثيره على السياسة الداخلية الفلسطينية

3. 1. مقدمة

مما لا شك فيه أن تركيا بمكانتها الجغرافية والسياسية، لعبت منذ عام 2002، دوراً مهما في العالم العربي بشكل عام، وفي القضية الفلسطينية بشكل خاص، وهو ما بات يعرف بمصطلح (العثمانيين الجدد). ويعتبر الدور التركي الخاص بالقضية الفلسطينية أكثر زخماً وفاعلية ونشاطاً عن غيره من دول المنطقة وخاصة العالم العربي، فمع وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة عام 2002م، باتت تركيا لاعباً رئيسياً في منطقة الشرق الأوسط، وذلك وفق توجهات السياسة الخارجية للدولة التركية، والتي بلورت نظرية تقوم على استثمار الجوار القريب، وفي مقدمتها القضية الفلسطينية.

عندما نجح حزب العدالة والتنمية في الوصول إلى سدة الحكم في تركيا ، حدث نوع من التوازن في العلاقات التركية مع كل من "إسرائيل" والفلسطينيين، وأكثر من ذلك نستطيع أن نقول أن هذه العلاقات اقتربت أكثر إلى القضية الفلسطينية في الوقت الذي تراجعت فيه مع إسرائيل.

وهنا، سوف يسلط هذا الفصل الضوء على واقع التحول في السياسة التركية، وتأثيره على السياسة الداخلية الفلسطينية. حيث نتناول في المبحث الأول طبيعة التحول في السياسة التركية وتداعياته، فيما يتناول المبحث الثاني تأثير التحول في السياسة التركية نحو القضية الفلسطينية على السياسة الداخلية

الفلسطينية، ويناقش المبحث الثالث مستقبل النظام السياسي الفلسطيني في ظل التحول الايجابي للدور التركي تجاه القضية الفلسطينية.

3. 2. طبيعة التحول في السياسة التركية وتداعياته

تمكنت تركيا منذ فوز حزب العدالة والتنمية، ووصوله إلى الحكم من فرض نفسها بالقوة خلال السنوات الماضية على قضايا ومشكلات المنطقة العربية والشرق الأوسط، خاصة بعد اهتمامها الواضح بحل تلك القضايا والمشكلات ، كما نجحت تركيا في تطوير علاقاتها مع العديد من البلدان في المنطقة لتحقيق أهدافها القيادية على منطقة الشرق الأوسط . فقد تمكنت تركيا في فترة حزب العدالة والتنمية أن تقنن علاقاتها مع إسرائيل، مقابل انفتاح تلك العلاقة بشكل أكبر مع الوطن العربي بشكل عام ، وفلسطين بشكل خاص، فبعد أن كانت بوصلة القيادة التركية قبل تولي حزب العدالة والتنمية للحكم منحرفة تجاه مصالح إسرائيل، أصبحت هذه البوصلة خلال فترة العدالة والتنمية تجاه القضية الفلسطينية، ونجح الحزب في تعزيز البعدين العربي والإسلامي مما ساهم في تطور العلاقات التركية العربية والفلسطينية بشكل خاص.

3. 2. 1. مؤشرات التحول في السياسة التركية

إن القضية الفلسطينية حاضرة تاريخياً لدى الشعب التركي منذ عهد السلطان عبد الحميد الثاني، حين رفض إعطاء اليهود أرض في فلسطين لإقامة دولة لهم عليها، وصولاً إلى عهود الحكومات العلمانية المتعاقبة، حتى في أشد الفترات التي كانت تركيا تقف ضد العالم العربي، فالعديد من المواقف التاريخية اتخذ في عهد قيادات علمانية، مثل خفض مستوى العلاقات الدبلوماسية مع إسرائيل إلى درجة قائم بالأعمال، وسحب السفير التركي من تل أبيب في سنة 1956 م، احتجاجاً على العدوان الثلاثي على

مصر، كما أن رئيس الحكومة "بولنت أجاويد" المعروف بتشدده العلماني وعدائه للتيارات الإسلامية، كان حاضناً لمنظمة التحرير الفلسطينية في السبعينيات، وهو أول من وصف ممارسات إسرائيل في سنة 2002 م بالإبادة.(مطلق، 2011 ،91)

ولكن هذا لا يعني أن تركيا لم تكن تقيم علاقات قوية مع إسرائيل منذ نشأتها، ويري الباحث أن حزب العدالة والتنمية عندما وصل إلى الحكم، في تركيا عام 2002 أصبحت العلاقة التركية مع الدول العربية متقاربة بقوة وبشكل لم يكن موجود منذ فترة طويلة. فهنا نستطيع أن نقول أن تركيا عملت على تحسين علاقاتها مع الدول العربية والإسلامية، مما جعلها تقترب أكثر من العرب لتكون بذلك على مسافة شبه متقاربة مع جميع الأطراف. فقبل وصول حزب العدالة والتنمية إلى سدة الحكم في تركيا، كانت القضية الفلسطينية غير أساسية في السياسة التركية العامة .

تعتبر الجذور الإسلامية لقادة حزب العدالة والتنمية من العوامل التي دفعت تركيا إلى اتخاذ مواقف تضامنية قوية مع الشعب الفلسطيني، وصلت إلى حدود قصوى عرّضت وضع الحكومة التركية لضغوط شديدة من الخارج، وكانت تركيا تعتمد في ذلك على التأييد القوي والحضور الواسع للقضية الفلسطينية في أوساط الشعب التركي.(تركماني،2010 ،6)

أضف إلى ذلك، إن إيلاء العمق التاريخي والحضاري موقعاً مهماً في سياسة تركيا الجديدة، كان يعني التفاعل مع العالمين العربي والإسلامي، ومع القضية الفلسطينية بالتحديد، ذلك بأن هذه القضية ليست حالة معزولة عن بيئتها العربية والإسلامية، وبقدر ما ينسج حزب العدالة والتنمية علاقات متقدمة مع العالمين العربي والإسلامي، بقدر ما يقترب أكثر من القضية الفلسطينية.(مطلق،2001 ،91-92)

لقد سعت تركيا لتكون دولة مؤثرة، وذات حضور إقليمي ودولي، فقد اتخذت آليات لا تتصل بالبعد الإسلامي والعمق الحضاري في سياسة حزب العدالة والتنمية فحسب، بل أخذت في الاعتبار أيضاً

التجاذبات والاستقطابات الموجودة في المحيط الإقليمي لتركيا، وأحد أهم تلك الآليات كان اعتماد "الدبلوماسية الاستباقية " لحل النزاعات، والقيام بأدوار وسيطة بين الأطراف المتناقضة، لكن أهم شروط الدور الوسيط في الحالة الفلسطينية، هو أن تكون تركيا على علاقة جيدة مع الجميع، وأن تكون بالتالي موضع ثقة لدى الأطراف المتنازعة، بما في ذلك إسرائيل. وقد نجحت تركيا في ذلك طوال أعوام حكم حزب العدالة والتنمية، فحافظت في ذروة تعاطفها مع الشعب الفلسطيني على علاقات جيدة مع إسرائيل، واستمر التعاون السياسي والاقتصادي والعسكري بينهما، وأشركت القوى الفلسطينية الفاعلة كلها، وقد بادرت تركيا إلى استضافة (خالد مشعل) في (أنقرة)، مع أنها كانت مستاءة من الانقسام الفلسطيني بعد سقوط (غزة) بالقوة بيد حماس. وعملت على رأب الصدع الفلسطيني من دون نجاح، إذ أنها كانت ترى أن من غير الممكن التقدم في حل القضية الفلسطينية من دون المصالحة الفلسطينية. (مطلق،2001 ،91-92)

إن انفتاح تركيا على القضية الفلسطينية لم يكن يوماً، ولا حتى في عهد حزب العدالة والتنمية، على حساب العلاقات المتينة مع دولة إسرائيل، فمع أن تركيا تبنّت في مواقفها القرارات الدولية، ومبدأ الانسحاب الإسرائيلي من الضفة والقطاع والقدس الشرقية، والاتفاق على حل عادل لقضية اللاجئين، ووقفت ضد أي تغيير حول هوية القدس الشرقية وكذلك ضد الاستيطان في الضفة الغربية، فإن موقف أي طرف تركي لم يصل إلى حد التشكيك في وجود الكيان الإسرائيلي.(مطلق،2001 ، 92)

يري البعض أن حزب العدالة والتنمية وحكومته يدركان أن أى محاولة لإجراء أى تغيير في طبيعة العلاقة مع إسرائيل سوف توجه بإتهامات كبيرة من قبيل تجاوز النظام العلماني للدولة التركية. إلا أنه لا يمكن إنكار أن هناك عدة مواقف قد عبرت فيها تركيا عن استيائها من الممارسات الإسرائيلية العدوانية

على الشعب الفلسطيني، فقد شهدت السنوات الماضية من حكم حكومة العدالة والتنمية انتقادات حادة لإسرائيل فيما يخص سياساتها إزاء القضية الفلسطينية.(الخزندار، 2010، 126-127)

لقد وجد حزب العدالة والتنمية نفسه في حالة استقطاب شديد باتجاهين متعاكسين، فقاعدته الانتخابية تميل بشكل قوى إلى القضايا العربية والإسلامية وخصوصا القضية الفلسطينية، بينما يشعر الحزب أن هناك عوامل أخرى تفرض عليه استمرار علاقته بإسرائيل مثل المؤسسة العسكرية التركية، ورغبة الحزب في علاقات متميزة مع أوربا ودخول الاتحاد الأوربي، وعدم إغضاب الولايات المتحدة، ثم إن التكوين العلماني الصارم، والنفوذ الإعلامي القوى للتيارات الأخرى تعيق تبنى سياسات أكثر وضوحاً وانفتاحاً للحزب"(ممدوح، 2009، ص29)

بالرغم من ذلك فان حكومة حزب العدالة والتنمية أيدت في 12 آب/أغسطس عام 2003 م مشروع قرار يدين إسرائيل ببناء جدار الفصل العنصري،(dahal, slutzky, 2006, p7)، وانتقد رئيس الوزراء التركي (رجب طيب أردوغان) في 24 آذار/مارس عام 2004 م اغتيال إسرائيل لزعيم حركة حماس الشيخ (أحمد ياسين) حيث وصف عملية الاغتيال بأنها عمل إرهابياً .(bbc،20/3/2004)

كما انتقد (أردوغان) السياسة الإسرائيلية، خلال عملية "قوس قزح" العسكرية في مدينة رفح بقطاع غزة، والتي رفض على إثرها رئيس الحكومة (رجب طيب أردوغان) ووزير خارجيته (عبد الله جول) الدعوة لزيارة تل أبيب. وأعلنا عن استدعاء (فريدون سينيرلى أوغلو) السفير التركي لدى إسرائيل، و(حسين أفنى بيتشاكلى) القنصل العام في القدس إلى (أنقرة) للتشاور، فيما تقرر بالمقابل رفع مستوى التمثيل الدبلوماسي مع السلطة الفلسطينية من مستوى قنصل إلى مستوى سفير، الأمر الذي أثار قلق إسرائيل في علاقتها مع تركيا، والذي شكل لها انقلاب على ثوابت، وأسس، وتفاهمات الدولتين، والتي بدت وكأنها تتعرض لاهتزاز شديد(مطلق، 2011 ، 32)

إلا أن هذا الميل في السياسة الخارجية التركية تجاه القضية الفلسطينية لا يعني أنها قطعت علاقاتها مع إسرائيل، فالتعاون التركي الإسرائيلي على جميع الأصعدة الاقتصادية، والعسكرية الأمنية، والاجتماعات الثنائية للساسة من كلا البلدين مستمرة، فحكومة حزب العدالة والتنمية واصلت الالتزام بالاتفاقيات العسكرية الموقعة مع إسرائيل، كما حضرت الاجتماعات الأمنية الثنائية أو المتعددة بمشاركة الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وغيرهما(التقرير الاستراتيجي الفلسطيني، 2006 ، 184).

كما أن تركيا وقفت في رفضها للعدوان على غزة عام 2008م عند حدود النقد وإبداء الاستياء، فلم تبادر إلى اتخاذ أى إجراء عقابي لإسرائيل، بل اكتفت بتعليق رعايتها للمفاوضات غير المباشرة بين إسرائيل وسوريا، ثم تراجعت عن هذا التعليق لاحقاً بعد انتهاء العدوان، بل أكدت الحرص على استمرار التعاون مع إسرائيل، والرغبة في الحفاظ على علاقات طيبة معها.(راشد، 2009 ،68)

إن تفسير ذلك يكمن في أن تركيا أخذت بعين الاعتبار تطورات تتصل بالمصالح التركية على الصعيد الخارجي، ومتطلبات الاستحقاقات الداخلية وهذا ما تم ذكرها سابقا .

إن هذا النهج بدأ في التغيير خلال هذه الأعوام 2008-2009-2010 ، وذلك لصالح القضية الفلسطينية على حساب العلاقات مع إسرائيل، ومما يدلل على ذلك ما يلي:

- كان الموقف التركي من العدوان الإسرائيلي على غزة في رفضاً بشكل تام وقاطع للعدوان. وتتمثل أبرز ملامح وسمات هذا الموقف في أن الرفض التركي جاء صريحاً ومباشراً وعلنياً، وهذا ما أرجعه البعض إلى الغضب التركي من دلالة توقيت العمليات، حيث أعقبت زيارة رئيس الوزراء الإسرائيلي حينئذ (أيهود اولمرت) لتركيا بخمسة أيام فقط، لم يكشف خلالها لأنقرة عن نيته ضرب غزة. وربما اعتبرت تركيا فى ذلك الترتيب حرجاً بل خداعاً إسرائيليا لها.(راشد،2009، 67)

– أثار موقف الحكومة التركية من الحرب على غزة غضب الساسة الإسرائيليين، وانتقد انتقاداً شديداً من قبل إسرائيل، حيث تم استدعاء رئيس دائرة تركيا في وزارة الخارجية الإسرائيلية السفير التركي في إسرائيل (نمق طان)، وقد تم إبلاغه استياء إسرائيل من الموقف التركي وردود الفعل التركية(التقرير الاستراتيجي الفلسطيني، 2008 ، 172)

– اضطر الرئيس التركي (رجب طيب اردوغان) لمغادرة مؤتمر دافوس في (سويسرا) إبان انعقاده في 26 يناير 2009 م، بعد أن وصف رئيس الدولة الإسرائيلية (شمعون بيرس) أقوال (أردوغان) بأن (إسرائيل) ارتكبت جرائم إنسانيه في (غزة) بالأقوال الكاذبة، ورد (أردوغان) على دفاع (بيريز) عن العدوان الإسرائيلي على (غزة) قائلا: "ربما تشعر يا (بيريز) بالذنب، مما يجعلك ترفع صوتك، أنت تقتل الناس، أنا أتذكر الأطفال الذين قتلتهم على الشواطئ"(شبكة فراس الإعلامية، 2009/1/29)

تأسيساً على ما سبق، يرى الباحث أن المواقف التركية تجاه الحقوق الفلسطينية والقضية الفلسطينية قد تحددت بوضوح، كما واتسمت بالثبات في الدفاع عن القضية الفلسطينية ضد سياسات إسرائيل لاحتلال الأرض وتهويد القدس، و ضد سياسات الاستيطان في الضفة الغربية المحتلة ، وضد التدمير والقتل والحصار في قطاع غزة، وهو ما أدى إلى تراجع في العلاقات الإسرائيلية التركية مما أثر على المصالح المشتركة بينهما.

3. 2. 2. الموقف التركي من القضية الفلسطينية

يمكن أن يتم تقسيم الموقف التركي من القضية الفلسطينية، بناءً على عدة منطلقات هي، الشعب التركي بتوجهاته المختلفة إسلامية وقومية وعلمانية، ورجال الأعمال، والمؤسسة العسكرية وحلفاؤها. وكل قوة من هذه القوى لها موقف أو انطباع عن ذلك الدور الذي تقوم به حكومة العدالة والتنمية والموقف التركي

الرسمي المتمثل بالحكومة، فالشارع التركي يمكن أن يتم تقسيمه لغالبية مؤيدة لسياسات العدالة والتنمية تجاه القضية الفلسطينية، يصل موقف البعض من هذه الغالبية إلى اتخاذ مواقف أكثر تشددا من موقف الحكومة ذاتها، سواء على المواقف الإسلامية أو القومية التركية. وهناك أقلية سياسية ذات توجه علماني، ترى في توجهات العدالة والتنمية التي تسير باتجاه تأييد حقوق الشعب الفلسطيني في أنها مواقف تناقض مبادئ العلمانية التركية، والحياد في الصراع العربي الإسرائيلي، بل إن البعض يجتر الماضي مذكرا بموقف العرب في ثورة (الشريف حسين) من الدولة التركية وانحيازهم لقوات الحلفاء للاستقلال عن الخلافة العثمانية.(الباسل،2010، 15-16)

3. 2. 2. 1. الموقف الرسمي التركي من القضية الفلسطينية

تحتل القضية الفلسطينية مكانا مركزيا في السياسة التركية تجاه الشرق الأوسط،، وعلى الرغم من أن الموقف الذي تبنته تركيا يمثل خطا سياسيا جديدا لها في المنطقة، إلا أنه لا يعد جديدا بالنظر إلى الحساسية الخاصة التي كان يمتاز بها الموقف التركي تجاه هذه القضية.

فعلى سبيل المثال ردت تركيا بمواقف قاسية إزاء شروع إسرائيل ببناء وحدات سكنية يهودية شرق القدس عام 1967، ومن إطلاق النار في المسجد الأقصى عام 1969، ومن إعلان القدس عاصمة أبدية لإسرائيل بموجب القانون الأساسي لعام 1980، حتى أنها كادت تقطع علاقاتها مع إسرائيل في مناسبات مختلفة. (بولنت أراس،2009)

لم يكن حزب العدالة والتنمية بقيادته لتركيا يرمي لتقليص العلاقات مع إسرائيل على حساب إقامة علاقات اقوي مع العالمين العربي والإسلامي، ولم ينظر إليها على أنها مشكلة يجب التخلص منها. وإذا كان برنامج الحزب قد تضمن مبدأ توثيق علاقات تركيا مع العالم العربي، فهو لم يضع ذلك في صورة

مقايضة على حساب علاقات تركيا مع إسرائيل، بل طرح ذلك في صورة الحرص على إقامة علاقة تركية طبيعية مع كل الأطراف في الشرق الأوسط، مع تأييد العملية السلمية التي يمكن أن تحل القضية الفلسطينية، ومن ثم تسد منافذ التوتر في المنطقة ككل.(التقرير الاستراتيجي العربي ، 2003 ، ص232)

لقد حرصت الحكومة التركية في الوقوف عند رغبة المؤسسة العسكرية التركية، وكسب التأييد الشعبي والجماهيري لها في وقت واحد، وطرحت رؤيتها الإستراتيجية من خلال حرصها على إقامة علاقات تركية طبيعية مع كل الأطراف، في حين أن الممارسات الإسرائيلية المتكررة من قتل وتدمير الشعب الفلسطيني ومؤسساته، لم تكن تمر دون شجب وإدانة واضحة من جانب الحكومة التركية .(الخزندار ،2010، 104)

وكمثال على اهتمام تركيا بقضية فلسطين، فقد أنشأت المكتب الفلسطيني لتنسيق التعاون الاقتصادي والاجتماعي، برئاسة الوزير السابق (فيبي دنسيرلر). كما ازداد اهتمام تركيا بفلسطين مع إنشاء فرع من الوكالة التركية للتعاون والتنمية (TIKA) في الضفة الغربية وقطاع غزة.

وخلال انسحاب حكومة شارون من قطاع غزة، عرضت تركيا التوسط بين الإسرائيليين والفلسطينيين، إلا أن (شارون) رفض عرض وساطة تركيا، وبادر (أردوغان) في ذلك الوقت بعرض مساعدة الفلسطينيين في المجال الاقتصادي بعد إعادة الانتشار الإسرائيلي، وكان أفضل مثال على ذلك هو مبادرة اتحاد الغرف والتبادل التجاري في تركيا (TOBB) بإدارة منطقة صناعية على الحدود بين إسرائيل وقطاع غزة. (بولنت أراس،2009)

وكانت هذه المبادرة "الصناعة لمبادرة السلام في فلسطين" هي مثال جديد للثقة بالنفس لدى الخارجية التركية، وكبار رجال الأعمال تحت إطار التصور الجغرافي الجديد الذي يحتفل بالتجارة كأساس لسلام دائم في المنطقة، حيث يمكن لهذه المبادرة الملموسة أن تخلق أساسا للتعاون بين فلسطين وإسرائيل وتركيا.(بولنت أراس،2009)

حرصت الحكومة التركية في كثير من المواقف على التأكيد على إنشاء الدولة الفلسطينية حيث أعرب (عبد الله غول) الذي انتخب رئيساً لتركيا، بعد لقائه الرئيس الأمريكي (جورج بوش) في (واشنطن) عن اعتقاده بأنه من المهم أن يأخذ (بوش) على عاتقه المبادرة إلى دفع إنشاء الدولة الفلسطينية ويدفع بها بصلابة، قائلاً: "كي يكون هناك نجاح، من المهم أن نؤكد منع بناء مستوطنات جديدة. وتأكيد الوحدة الفلسطينية، وأن يكون بوش جسوراً وشجاعاً، وأن لا تترك المهمة للأمريكيين فقط ، إذ يجب على الكل أن يعملوا من أجل تحقيق هدف إنشاء الدولة الفلسطينية سنة 2008".(مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات،2010 ،38)

استمراراً مع حالة التصعيد الإسرائيلي للعدوان على الشعب الفلسطيني التي اشتدت في حرب غزة في ديسمبر 2008م ظهرت تركيا مرة أخري كواحدة من الدول التي تقف بقوة رسمياً، وإعلامياً، وشعبياً إلى جانب الشعب الفلسطيني، وبرز رئيس الحكومة التركية في واحد من أقوي المواقف المعبرة والمؤثرة احتجاجاً على العدوان الإسرائيلي في غزة، عندما وصف (أردوغان) العمليات الإسرائيلية في غزة بأنها إهانة لتركيا.(الخزندار، 2010 ،129)

كما عكست زيارة الرئيس اوباما في عام 2009م إلى تركيا، الموقع المحوري الذي تحتله تركيا في النهج الدبلوماسي الأمريكي.حيث استغل اوباما زيارته لتركيا لإلقاء خطابه حول الإسلام. وعملت زيارة اوباما لتركيا على تمديد حملة العلاقات العامة لإدارة الرئيس اوباما تجاه الدول الإسلامية.

وانتقد رئيس الوزراء التركي عملية "الرصاص المصبوب" التي شنتها إسرائيل ضد قطاع غزة بين ديسمبر 2008 ويناير 2009، حيث وجهت الانتقادات العنيفة من قبل رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان لهذه العمليات بسبب ضخامة وفرط القوة المستخدمة ضد الفلسطينيين.(صحيفة الاهرام،2010)

3. 2. 2. 2. الموقف التركي الشعبي من القضية الفلسطينية

تعد القضية الفلسطينية قضية حساسة بالنسبة لشرائح كبيرة من المجتمع التركي، وهي من بين القضايا القليلة التي حملت الناخبين الأتراك للضغط على السياسيين لاتخاذ موقف في السياسة الخارجية. فقد أظهر استطلاع للرأي أجري في أكتوبر/ تشرين الأول 2000 أن 71% من الأتراك لديهم مصلحة في الشؤون الفلسطينية، و 60% طالبوا نيابة عن الشعب الفلسطيني بدور تركي أكثر فاعلية. كما أظهر استطلاع آخر للرأي أجري في نوفمبر/ تشرين الثاني 2000 أن41% يؤيدون تسليم القدس للحكم الفلسطيني، واقترح 29 % وضع القدس تحت إدارة الحكم الذاتي، بينما صوت2% فقط لصالح حكم إسرائيلي في القدس. (بولنت أراس ،2009)

كما أظهر استطلاع أجري في تشرين الثاني/ نوفمبر 2003 شمل 2183 شخصا في أنحاء مختلفة من تركيا، لتقييم مواقف الشعب تجاه الفلسطينيين، أن 66% يؤيدون الفلسطينيين في كفاحهم. بينما أظهر 82%، في استطلاع آخر أجري في يوليو/ تموز 2007، دعمهم الشعبي لرئيس الوزراء (أردوغان) في توجيه اللوم لإسرائيل لمواصلتها ما أسماه بإرهاب الدولة. كما أعلنت شرائح مختلفة من المجتمع التركي، تراوحت بين الأحزاب السياسية واتحادات الطلابية، تكاتفها من أجل تقديم الدعم للفلسطينيين. (بولنت أراس،2009)

ولقد كان الموقف التركي الشعبي والرسمي أكثر فاعلية في رفض الحصار، والعمل على كسره ولقد أفادت تركيا من علاقاتها الدولية المتوازنة في فتح ملف الحصار دولياً، وعدم طيه في أدراج النسيان، كما أصبحت تركيا مسرحاً للعديد من النشاطات، والفعاليات الإسلامية، المساندة للشعب الفلسطيني، فعلي سبيل المثال نظم الأتراك وبتأييد رسمي علني العديد من الفعاليات المناصرة للفلسطينيين، والمؤيدة لرفع

الحصار عن غزة من بينها مظاهرات، ومهرجانات، وجمع تبرعات، وإرسال مساعدات... الخ.(مركز الزيتونة للدراسات، 2010، 48)

وفي أعقاب الهجوم فى عام 2008 على غزة، هرعت المنظمات التركية الرسمية والمدنية الخيرية إلى غزة مع قوافل المساعدات، كما أوصلت مؤسسة الإغاثة الإنسانية التركية (IHH) باعتبارها منظمة خيرية بارزة، المواد الغذائية والمعدات الطبية الضرورية إلى غزة، وأجرت الاستعدادات أيضا لنقل الفلسطينيين الجرحى إلى إسطنبول للعلاج. كما لاقت الاعتداءات الإسرائيلية على قطاع غزة احتجاجات على نطاق أوسع في أنحاء مختلفة من تركيا، وألغي حفل كبير لكبار رجالات الدولة التركية، في اسطنبول عشية السنة الجديدة تضامنا مع غزة. وتجمع عشرات الآلاف من الأشخاص احتجاجاً على العدوان الإسرائيلي على الفلسطينيين في 2009/1/14 وأذيعت هذه التظاهرة على التلفزيونات الفضائية العربية الكبري.(مركز الزيتونة للدراسات،2010، 47)

فجوهر القضية الفلسطينية بالنسبة لمعظم الأتراك هو وضع (القدس) ومن سيسيطر على الأماكن المقدسة فيها، وقد ظلت هذه القضية حساسة في السياسة الخارجية التركية منذ فترة طويلة، وحظيت باهتمام كبير من المجتمع التركي. (بولنت أراس،2009)

3. 2. 3. حدود الدور التركي تجاه السياسة الفلسطينية

وضعت الحكومة التركية حدوداً لسياستها تجاه القضية الفلسطينية تأخذ بعين الاعتبار أوضاع المنطقة العربية، تجاه القضية الفلسطينية بحيث لا تتعارض هذه المواقف بل تكون مكملة لها وتتمثل هذه الحدود في الأتي:

1. التحرك والدور التركي لا يمكنه أن يتجاوز الدور المصري، و يمكن له أن يكون مساعداً أو مكملاً، لكنه لن يحل محل الدور المصري."

2. تنظر تركيا إلى الوحدة الفلسطينية كشرط للسلام، تجعلها بأن لا تذهب في علاقاتها مع حماس إلى درجة الخلاف مع الرئيس الفلسطيني محمود عباس، وبالتالي فإن دعم تركيا لحماس لا يسقط اعترافها وتعاملها مع رئيس السلطة الفلسطينية. (مطلق، 2011، 93)

3. إن سعي تركيا لتكون دولة مؤثرة وذات حضور في الساحة الإقليمية والعالمية، اتخذ آليات لا تتصل فقط بالبعد الإسلامي والعمق الحضاري في سياسة حزب العدالة والتنمية، بل أخذ في الاعتبار التجاذبات والاستقطابات الموجودة في المحيط الإقليمي لتركيا.(مركز الزيتونة للدارسات،2010)

4. إن تركيا الراغبة في إقامة علاقات جيدة مع العرب جميعهم، لا يمكنها أن تمضي في خياراتها إلى النهاية لترجمة دعمها لغزة أو حماس، أي لن تذهب إلى درجة اتخاذ مواقف تسبب إحراجاً كبيراً لدول "الاعتدال العربي" التي تحرص تركيا على أن تكون على علاقة ممتازة معها، ولا سيما السعودية ومصر ودول الخليج. (مطلق، 2011، 93)

5. القيام بدور الوسيط الذى يمكنها من إقامة علاقات جيدة مع الجميع، و يكون موضع ثقة لدى الأطراف المتنازعة، وقد نجحت تركيا، في ذلك على امتداد سنوات حكم حزب العدالة والتنمية، إذ حافظت في ذروة تعاطفها مع الشعب الفلسطيني على علاقات جيدة مع "إسرائيل"، وعلى استمرار التعاون السياسي والاقتصادي والعسكري. وهذا مكَّنها في مرحلة من المراحل من القيام بوساطة بين سوريا و"إسرائيل".(مركز الزيتونة للدراسات،2010)

6. لم تتخلى تركيا عن سياسة الانحياز إلى حماس، والى القضية الفلسطينية، على الرغم مما تعرضت له من ضغوط من الغرب وإسرائيل، وكذلك محاولة استبدال الوساطة التركية بوساطة دول أُخرى. (مطلق، 2011، 94)

7. تستند تركيا في موقفها من فلسطين إلى ضرورة تنفيذ قرارات الأمم المتحدة الخاصة بفلسطين باعتبار تركيا عضوا في المنظمة الدولية، ومن واجبها أن تدعو إلى تنفيذ القرارات الدولية. (حسان، 2012 ،44)

8. إن سياسة الانفتاح على العالمين العربي والإسلامي لا تلغ الهدف الاستراتيجي الرسمي والمعلن لتركيا في الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، ومع أنه لا توجد سياسة خارجية مشتركة وموحدة للاتحاد تجاه القضية الفلسطينية، فإن تركيا ستبقى مضطرة إلى أن تلتزم بضوابط محددة في دورها في الشرق الأوسط، أو في وساطتها التي لا يمكن أن تذهب فيها إلى حد الصدام مع الاتحاد الأوروبي. (مطلق، 2011، 94)

9. من المعروف تاريخيا أن القضية الفلسطينية كانت ولازالت موجودة وحاضرة بشكل كبير لدى الشعب التركي، نظرا للروابط الدينية والتاريخية، لذلك كان للمواقف الشعبية والاحتجاجية دور كبير في دعم موقف الحكومة التركية من فلسطين.(حسان، 2012، 45)

10. على الرغم من تباين المواقف التركية مع مواقف واشنطن في العديد من الملفات، فإن بقاء تركيا في عضوية حلف الناتو، واستمرار تسلحها من الولايات المتحدة الأميركية، وكذلك اشتراكها مع الولايات المتحدة الأمريكية في ملفات اقتصادية وعسكرية وأمنية ، أمور كلها ترسم خطوطاً محددة للتحرك التركي المؤيد للفلسطينيين والعرب في الصراع في الشرق الأوسط.

11. أن التحرك التركي في المنطقة في شأن القضية الفلسطينية يبقى في جميع الأحوال، محكوماً بسقف الشرعية الدولية المعبر عنها في قرارات الأمم المتحدة ومجلس الأمن، والتي تعترف بوجود إسرائيل.

وبالتالي فإن تعارض مصالح بعض الدول على المستوى الإقليمي والدولي، مع تزايد الدور التركي في الشرق الأوسط يمثل عقبة في استمرار هذا الدور (مطلق، 2011، 94)

3. 2. 4. استراتيجيات حزب العدالة والتنمية

في ضوء المحددات والمواقف المذكورة فإن العدالة والتنمية اتبعت إستراتيجية تقوم على تعظيم الدور الشعبي –أيا كان توجهه– مقابل تقليص دور المؤسسة العسكرية والمؤسسة القضائية، ووضعهما في إطارهما المعقول دون إفراط أو تفريط وفي ضوء محددات السياسة التركية، وهي الحفاظ على العلاقة الإستراتيجية مع الغرب وحماية المصالح العليا التركية.

يمكن أن نرى اختلافا في السياسة التركية، والموقف من القضية الفلسطينية خلال فترتي حكم العدالة والتنمية، فكلما اقترب حكمه خطوة من توسيع صلاحيات الحكومة المدنية، مارس دورا أكبر في القضية الفلسطينية، واتخذ مواقف أكثر تشددا حيال إسرائيل في ضوء محددى السياسة التركية المذكورين.(الباسل،2010، 22–23) ومن خلال:

الأول: سعي حزب العدالة والتنمية إلى تحويل نظرة النخبة العلمانية، خاصة المؤسسة العسكرية من احتمال أن يحكم إسلاميون أو بالأحرى ذوو خلفية إسلامية تركية طالما أنهم ملتزمون بالعلمانية، ويتمتعون بتأييد شعبي لا يمكن تجاهله، ويمكن ربط هذا التعبير بالخطاب السياسي لحزب العدالة والتنمية نفسه، وكون الحزب محاولة لتطوير عمل التيار الإسلامي، ودمجه في بنية الدولة التركية نفسها. (التقرير الاستراتيجي العربي ، 2003 ، ص229)

كما عملت حكومة العدالة والتنمية على توطيد العلاقة بالغرب، وتعديل القوانين والسياسات بما يناسب تنفيذ شروط العضوية في الاتحاد الأوروبي، وهي في الوقت ذاته تعديل السياسات التي تحد من تدخل

المؤسسة العسكرية في الشئون السياسية، وهو ما مكن الحزب من تحقيق أكثر من هدف في آن واحد، فبعث برسالة إلى الغرب وإلى القوى العلمانية في الداخل أن حزب العدالة والتنمية يريد الاتجاه غربا، وأن الحد من نفوذ المؤسسة العسكرية هو من أجل تنفيذ الشروط المطلوبة لتحقيق اقتراب أكبر من أوروبا، وهي السياسات التي أيده فيها الأحزاب العلمانية مثل حزب الشعب الجمهوري، الذي بدأ تلك الإصلاحات التي تتوافق مع الشروط الأوروبية عندما قامت السلطة عام 2001 بإدخال تعديلات على الدستور تحد من سيطرة العسكر على مجلس الأمن القومي وبعض الشئون السياسية الداخلية.(الباسل،2010، 23)

لقد واجهت المحاولات التركية الحثيثة للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي مصاعب وعراقيل أوروبية جمة، حتى نجحت عام 2005م في انتزاع موافقة الاتحاد الأوروبي على الدخول في مفاوضات مع أنقرة لبحث إمكانية انضمامها إلى الاتحاد، وأحيطت تلك الموافقة بشروط وعقبات إجرائية وموضوعية تكاد تفر من مضمونها، مما يبقي مسألة عضوية تركيا في الاتحاد الأوروبي أقرب إلى الحلم منها إلى الواقع في المدي المنظور.(راشد،2009 ،71)

الثاني: وهو المرحلة التالية لانتخابات 2007م حيث نجح (أوردغان) ورفاقه في التوغل تدريجياً في مؤسسات الدولة التركية العسكرية بحنكة سياسية، في محاولة لتحجيم دورها، وذلك تحسباً من اسراتيجية ثنائية الأبعاد تجمع بين تجنب الصدام مع النخبة العلمانية المسيطرة على المؤسسة العسكرية، إذ عمل (أوردغان) من خلال إستراتيجية المكسب البطيء بأن اغرق الإدارات الحكومية بآلاف الموالين لحزبه، مستغلا النزعة العالمية التي تنادي بأهمية حماية حقوق الإنسان بما فيها حرية الاعتقاد والتدين.(الخزندار، 2010 ،203)

وفي إطار هذه المرحلة سمحت الحكومة أو تركت للقوى الشعبية الفرصة للخروج إلى الشوارع بمئات الألوف، تنديدا بالعدوان الإسرائيلي على غزة، خلال ديسمبر 2008–يناير 2009، ثم قوافل المساعدات

الإنسانية والإغاثية أثناء العدوان أو بعده، وصولا إلى قافلة أسطول الحرية التي قتل فيها تسعة من الأتراك على متن السفينة "مرمرة"، والتأكيد على أن تركيا لن تعطي ظهرها لغزة. وتحول الرأي العام التركي أحيانا إلى عامل ضغط قوي ضد إسرائيل، مقابل ضغط علماني وعسكري في الحفاظ على العلاقة معها، فبدأ الحزب في منتصف الطريق بين الطرفين، لا يستجيب لضغوط قطع العلاقات، ولا يستمر فى العلاقات الدافئة مع إسرائيل كما كان فى المرحلة السابقة. (التقرير الاستراتيجي العربي ،2003، ص 299)

ساعد الحزب على ذلك الموقف المتجه للبرود في العلاقة مع إسرائيل عملية التقارب الإسرائيلي اليوناني– على جميع المستويات خلال عامي 2009 –2010م، والدور الإسرائيلي شمال العراق، والعلاقة الخفية بحزب العمال الكردستاني، وهما ما يمكن اعتباره تهديدا للمصالح العليا التركية ولأمنها القومي، ومن ثم فإن الدور التركي المتزايد في غزة تحديدا يعد في أحد أوجهه رد فعل تركي على السياسات الإسرائيلية.(الباسل،2010، 23)

3 .3. تأثير التحول في السياسة التركية نحو القضية الفلسطينية على السياسة الداخلية الفلسطينية

مع صعود الإسلاميين إلى سدة الحكم في تركيا في عهد (نجم الدين أربكان) وحزب الرفاه، بدأ التحول في السياسة التركية تجاه القضية الفلسطينية، و وصل إلى أعلى مراحله في عهد حزب العدالة والتنمية نهاية العام 2002 ، حيث نجح في استغلال حالة التعاطف الشعبي التركي الرافض للاعتداءات والجرائم الإسرائيلية بحق الشعب الفلسطيني، وهو ما جعل الحكومة التركية تغير من سياساتها تجاه السياسات الإسرائيلية، وتعزيز دور الحكومة تجاه السياسة الفلسطينية الداخلية ، حيث تنامي هذا الدور بعد

فوز حركة حماس في الانتخابات ، ومن خلال القوافل التي كانت تأتي لكسر الحصار عن قطاع غزة، كما حاولت تركيا التدخل أكثر من مره لإنجاز المصالحة الوطنية الفلسطينية، وإنهاء الانقسام حفاظا على المصالح الفلسطينية، وبحكم موقعها وعلاقاتها مع إسرائيل فقد كان لها دور مميز في العملية السلمية التفاوضية بين الفلسطينيين والإسرائيليين، وكانت تحاول إعادة إحيائها وفق الحقوق الفلسطينية ، ومن خلال هذا البحث سيتم استعراض النقاط السالفة الذكر بشيء من التفصيل لبيان الدور التركي وتأثير التحول في السياسية الفلسطينية على السياسة الداخلية الفلسطينية.

3. 3. 1. تركيا و فوز حماس بالانتخابات

رحبت تركيا بنتائج الانتخابات الفلسطينية في 2006/1/25 التي تمخضت عن فوز حماس بـ 76 مقعدا من مجموع المقاعد البرلمانية الفلسطينية وعددها 132، كان ذلك من خلال حديث رئيس الوزراء التركي (رجب طيب إردوغان) عن استعداد بلاده للوساطة بين الحكومة "الإسرائيلية" وحماس، معلقا على الفوز الذي حققته حماس بقوله:"يجب احترام خيار الشعب الفلسطيني"مطالبا كل من "إسرائيل" وحماس بقبول الأمر الواقع والعمل سويا من أجل مصلحة شعبيهما.(عودة ، 2006)

حيث كشف رئيس وزراء تركيا (رجب طيب اوردغان)، في 2006/1/27 انه بحث والرئيس الباكستاني (برويز مشرف) في مبادرة مشتركة، يكون لمنظمة المؤتمر الإسلامي دور فيها تنطوي علي "قيام تركيا بدور نوع من الوسيط بين إسرائيل والفلسطينيين"، وقال أن "لب الاتصالات والمبادرات يقوم علي الشرح لحماس بأن سياسة عدم الاعتراف بإسرائيل لن تكون مساعدة في هذه العملية، وأن علي إسرائيل ألا تقول أنها لن تعترف بنتيجة الانتخابات أو بحماس في الحكومة. وقال (اردوغان) "إن علي الإخوة في حماس أن يتركوا عاداتهم وتصرفاتهم في الماضي للماضي، وعليهم أن يدخلوا عالماً جديداً بنظرة جديدة الآن وقد

أصبحوا عمليا طرفا في حكم الدولة"، وشدد علي أن السلاح يجب أن يكون فقط في أيادي القوات المسلحة لأي دولة. وقال "إن في مثل هذه العملية، إنني مقتنع أن حماس ستتحرك، ويجب أن تتحرك نحو الوسط، فالتطرف لن يساعد في شيء" وهذا ينطبق علي إسرائيل أيضا، ودعا إلي التمييز بين "حماس الأمس وحماس الآن" وشدد علي ضرورة أن نسمح ببعض الوقت لنري ماذا سيفعلون.(مركز الزيتونة،2010، 39).

وانتقد (اردوغان) في 2006/2/21م استخدام إسرائيل للعقوبات الاقتصادية ضد الفلسطينيين بسبب انتخابهم حماس، معتبراً أن هذا سيخلق ديمقراطية مقيدة، ويعكس عدم احترام للشعب الفلسطيني (مركز الزيتونة،2010، 39).

وتجلي الموقف التركي برفض الحصار الإسرائيلي على قطاع غزة، من خلال استقبال تركيا لرئيس المكتب السياسي لحركة المقاومة الإسلامية "حماس" (خالد مشعل) بعد فوز حركة حماس بالانتخابات البرلمانية عام 2006. وقال (عبد الله غول) – بصفته الحزبية لا الرسمية – بعد استقباله (لمشعل): إن "ذلك الاستقبال من منطلق أن تركيا تسعى لدور أكبر في منطقة الشرق الأوسط، وأنه لا يمكنها أن تقف موقف المتفرج، مشددًا على أن تركيا مهتمة بالمشكلة الفلسطينية، وأنها ستواصل العمل على وقف العنف بين الإسرائيليين والفلسطينيين.(الباسل،2010، 14)

لكن حدثت العديد من الملابسات حول هذه الزيارة، تجلى ذلك من خلال عدم معرفة الجهة المحددة التي وجهت الدعوة، هل هي وزارة الخارجية التركية، أم حزب العدالة والتنمية، أم أن (خالد مشعل) هو من طلب الزيارة، علاوة على ذلك لم يتم الالتزام ببرنامج الزيارة، وذلك بعدم لقاء (خالد مشعل) مع رئيس الحكومة (رجب طيب اردوغان)، كما أن اللقاء الذي عقد مع وزير الخارجية التركي (عبد الله غول) عقد في مقر حزب العدالة والتنمية، ولم يعقد في مقر وزارة الخارجية، ومع ذلك شكلت هذه الزيارة خطوة ايجابية

لكسر الحصار الدولي والإسرائيلي على حماس، وأرادت تركيا من خلالها أن توصل العديد من الرسائل لحركة حماس، وكذلك للمجتمع الدولي منها: مطالبة تركيا لحركة حماس بإعلان اعترافها بإسرائيل و "نبذ العنف" قبل التفاوض معها، وهذا ما أكد عليه (رجب طيب أردوغان) بقوله" إن سياسة عدم الاعتراف بإسرائيل لن تكون مساعدة بهذه العملية. أما على صعيد المجتمع الدولي فقد أرادت تركيا أن ترسل ما معناه أنه من الضروري التعامل مع حركة حماس التي جاءت بناء على انتخابات ديمقراطية ونزيهة، والتي وصفها (أحمد داوود اوغلو) "إن الانتخابات الفلسطينية الوحيدة النزيهة في المنطقة والتي لم تقبل نتائجها". وعلى الرغم من أن هذه الزيارة لم تسفر عن نتائج بفعل تمسك كل طرف بمواقفه، إلا أنها فتحت قناة تواصل بين تركيا وحركة حماس.(حسان،2012 ،52-53)

كما أشار (أرودغان) إلي مناشدة حماس وفتح ودعوتها للمشاركة في الائتلاف، ووصفها بأنها أمر مهم جداً وحدث غير عادي ، نظراً لأن حماس حصلت علي ما يكفي من المقاعد لتأليف حكومة من أتباعها حصراً لو شاءت، وقال "إن التوصل إلي ائتلاف مع فتح سيكون مهماً للغاية".(مركز الزيتونة، 2010 ، 40).

وبعد تردد قررت حكومة حزب العدالة والتنمية التركية، دعوة وفد من حماس لزيارة أنقرة في 2006/2/16م، وعلي الرغم مما اعتري الزيارة من إرباك في التنظيم والتحضير نتيجة فرض تاريخ الزيارة نفسه علي الطرفين في شكل مفاجئ، ووجود فريق رافض للزيارة في أوساط الخارجية التركية، إلا أن الزيارة التي كانت برئاسة رئيس المكتب السياسي لحماس (خالد مشعل)، جاءت مثمرة للطرفين. فأنقرة بحسب (مشعل)، كانت أول محطة دولية تستقبل الحركة بعد الانتخابات الفلسطينية فيما وفرت هذه المبادرة لتركيا في المقابل ، فرصة مهمة لتعزيز دورها كلاعب سياسي أساسي، ومؤثر في الشرق الأوسط. (مركز الزيتونة، 2010 ، 40).

وواجهت الحكومة التركية الكثير من الصعوبات اثر زيارة (خالد مشعل)، سواء على الصعيد الداخلي أو الخارجي. فداخليا كان هناك العديد من الانتقادات التي وجهت إلى الحكومة التركية من بعض الأحزاب المعارضة؛ حيث قال زعيم حزب الشعب الجمهوري العلماني المعارض (دنيز بايكال) "إن زيارة وفد حماس يمكن أن يضر كثيرا بصورة تركيا، وتعو د إلى التشكيك بتصميم تركيا على محاربة العنف والإرهاب"، إضافة إلى تلك الانتقادات التي وجهتها أبرز الصحف التركية لهذه الزيارة، ومنها صحيفة (حرييت) حيث قالت في افتتاحيتها: "إن هذا العرض الدبلوماسي يسيء إلى تركيا...سيكون لهذا العمل الذي لا معنى له ثمن"، أما صحيفة (راديكال) فقالت: "إن رغبة رئيس الوزراء التركي (رجب طيب أردوغان) في أن يكون وسيطا بين إسرائيل وحماس مراهنا على علاقات أنقرة الجيدة مع الطرفين، ذهبت سدى بسبب رد الفعل العنيف لاسرائيل على زيارة (مشعل) إلى أنقرة، "إضافة إلى ذلك ذهبت غالبية الصحف التركية للمقارنة بين حركة حماس وحزب العمال الكردستاني، الذي يعتبر حزبا إرهابيا في تركيا والعالم، منسجمة في ذلك مع الموقف الاسرئيلي من الزيارة عندما قارن دعوة خالد مشعل لتركيا بدعوة إسرائيل لعبد الله أوجلان لزيارتها.(حسان،2012 ،53-54)

أما على الصعيد الخارجي فقد تعرضت تركيا للعديد من الانتقادات و الضغوطات بسبب هذه الزيارة حسب ما جاء في صحيفة (راديكال) التركية، وتحديدا الموقف الإسرائيلي الذي انتقد تركيا على لسان (رعنان غيسين) المتحدث باسم رئيس الوزراء الإسرائيلي الذي قال" أتساءل عن شعور رئيس الوزراء التركي إذا دعت الحكومة الإسرائيلية (عبد الله أوجلان) ورجاله إلى إسرائيل".(حسان،2012 ،54)

ودافع (اردوغان) عن استقبال بلاده لوفد حماس وقال إن (أنقرة) تسعي لدور أكبر في منطقة الشرق الأوسط، مضيفا أن (تركيا) لا يمكنها أن تقف موقف المتفرج، ومشدداً علي خبرة تركيا التاريخية في حكم المنطقة علي مدي قرون في ظل الدولة العثمانية، وأشار (أردوغان) إلي أن المسئولين الأتراك أوضحوا

لوفد الحركة موقف المجتمع الدولي بشأن ضرورة التخلي عن العنف والاعتراف بإسرائيل، وقال لقد وجهنا الرسالة الصحيحة في الوقت المناسب.(مركز الزيتونة،2010 ،40)

وشمل اعتراض مسئولي الخارجية شخصية (مشعل) نفسه بحجة أنه لم يشارك في الانتخابات، وليس نائباً في المجلس التشريعي أو مسئولاً في الحكومة، داعين إلي الانتظار إلي ما بعد تشكيل الحكومة بصفة رسمية. وكحل وسط بين رئاسة الوزراء المتحمسة للزيارة، وبيروقراطية الخارجية الممتعضين، اتفق علي إبقاء الزيارة غير رسمية وإخراجها من خلال دعوة حزبية، تحاشياً لردود أفعال دولية لم يعمل مسبقاً علي تفاديها عبر القنوات الدبلوماسية المعتادة، إذ أبلغت تل أبيب وواشنطن بالمبادرة التركية قبل ساعات فقط من وصول الوفد إلي تركيا.(مركز الزيتونة،2010 ،40)

3. 3. 2. تأثير تركيا علي المصالحة الوطنية

تعتقد تركيا أن حركة حماس يجب أن تشارك في العملية السياسية، وهذا مرتبط بإستمرار وقف النار مع إسرائيل، ثم بالمصالحة بين الرئيس الفلسطيني (محمود عباس) وحماس، وتركيا تعمل علي هذا الخط وهي علـى مـسافة واحـدة مـن الـرئيس الفلـسطيني محمـود عبـاس ومـن حركـة حمـاس.(نـور الـدين، صـحيفة السفير،2009)

لقد سعت تركيا ومنذ اللحظة الأولي إلى رأب الصدع بين الأخوة الفلسطينيين، وبرز ذلك من خلال المواقف، والتصريحات، والمساعي التركية التي بذلت من أجل تحقيق المصالحة الفلسطينية، والتي أظهرت دورا تركيا فاعلا وبارزا نابعا من حرص تركيا على المحافظة على سمعة القضية الفلسطينية، وترتيب البيت الداخلي الفلسطيني، والحفاظ على نسيجه الاجتماعي من أجل حماية المشروع الوطني الفلسطيني،

وتمكين السلطة الفلسطينية من الصمود وإنجاح مساعيها في إقامة الدولة الفلسطينية، وذلك بتأكيد رئيس الوزراء التركي (رجب طيب أردوغان) خلال اتصاله مع رئيس الحكومة الفلسطينية المقالة (إسماعيل هنية) بالقول: "نحن في تركيا جاهزون للتحرك من أجل رأب الصدع بينكم، وإعادة الوحدة إلى صفوفكم... إننا نتألم من رؤية نزيف الدم بين الإخوة الفلسطينيين، وان هذا الانقسام يضعف مواقفكم، ويضر بمصلحة الشعب الفلسطيني.. إن هذا الموقف يضر بإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة... إن تحقيق المصالحة الفلسطينية أمر واجب ومسؤولية". أما الرئيس التركي (عبد الله غول) فقال "إن تركيا تعتبر القضية الفلسطينية والقدس خاصة قضية الشعب التركي، وأنها تشكل هما كبيرا لهم، وأن الانقسام الفلسطيني ألحق الضرر الكبير بالشعب الفلسطيني وسمعته.(حسان، 2012 ،58-59)

كما شكل الاعتداء الإسرائيلي علي أسطول الحرية في 2010/5/31 محطة تحول للدور التركي في السياسة الفلسطينية، حيث وجدت تركيا لنفسها قبولا لأن تكون وسيطاً في المصالحة الفلسطينية بين حركة فتح وحركة حماس . ففي 2010/6/7م أكد رئيس الوزراء التركي (رجب طيب أردوغان) أن تركيا مستعدة لأداء دور نشط للتوصل إلي مصالحة بين حركتي فتح وحماس ، وقال خلال مؤتمر صحافي مشترك مع الرئيس السوري (بشار الأسد) إن إصلاح الخلل بين حركة فتح وحماس أمر واجب ، مضيفاً أن حماس رحبت بأن تؤدي (أنقرة) دور الوسيط.(مركز الزيتونة، 2010 ،43).

وفي الجانب المصري ذكرت مصادر تركية لجريدة الحياة اللندنية أن القاهرة رفضت اقتراحاً تركياً غير رسمي لعقد اجتماع يضم الأمين العام للجامعة العربية (عمرو موسي)، ومدير الاستخبارات المصرية الوزير (عمر سليمان)، ووزير الخارجية التركي (أحمد داود أوغلو)، وممثلين عن حركتي حماس وفتح في مصر أو تركيا من أجل الضغط عل الطرفين الفلسطينيين ، لتوقيع اتفاقية المصالحة الوطنية الفلسطينية. وجاء الرد المصري علي لسان وزير الخارجية (أحمد أبو الغيط) الذي اعتبر أن الدور التركي ينحصر في

إقناع حماس بقبول وثيقة المصالحة المصرية، وأنه لا مجال الآن للعودة من جديد إلي فصول المفاوضات. وكان الرئيس (عباس) من جانبه موافقاً علي الاقتراح التركي ، لكنه تراجع عقب رفض مصر له.(جريدة الحياة اللندنية، 2009)

وصرح (سليمان عواد) المتحدث بإسم الرئاسة المصرية، بأن الدور التركي في ملف المصالحة الفلسطينية يعد مكملاً للدور المصري، ويسعي إلي دعمه، وأن الرئيس التركي (عبد الله غول) ووزير خارجيته أكدا علي هذا الأمر، خلال محادثاتهما مع الرئيس المصري (حسني مبارك) في 2010/7/21م (صحيفة الأيام، 22 /7/ 2010)

ويرى الباحث أن تركيا لعبت دوراً مهماً فى عملية المصالحة الفلسطينية، وإن لم يرتقي هذا الدور الى حد إنجاز المصالحة الوطنية، إلا أننا نرى أن تركيا قادرة من خلال العلاقات الجيدة مع طرفي الخلاف الفلسطيني ، ومن خلال حضورها العربي والإقليمي على لعب دور أكبر فى عملية المصالحة بهدف إنجازه، وفرض المصالحة الوطنية على جميع الأطراف.

3. 3. 3. تأثير تركيا علي عملية التسوية السلمية للقضية الفلسطينية

منذ أن وصل حزب العدالة والتنمية إلي الحكم في تركيا حدث نوع من التوازن في العلاقات التركية بين كل من إسرائيل والفلسطينيين، بل إن منحني تلك العلاقات مال لصالح التعاطف مع القضية الفلسطينية، وتزايدت الزيارات التركية الرسمية لفلسطين. ووجد حزب العدالة نفسه في حالة شد كبيرة بإتجاهين متعاكسين، فقاعدته الانتخابية تميل بشكل قوي إلي دعم القضايا العربية والإسلامية، وخصوصاً قضية فلسطين والي معاداة إسرائيل ، بينما يشعر الحزب أن هناك عوامل أخري تفرض عليه استمرار علاقته بإسرائيل، مثل النفوذ القوي للمؤسسة العسكرية التركية ، ورغبة الحزب في علاقات متميزة مع أوروبا ،

ودخول تركيا الاتحاد الأوروبي وعدم إغضاب أمريكا ، ثم إن التكوين العلماني الصارم للدولة ، ونظامها القضائي ، والنفوذ الإعلامي القوي للتيارات الأخرى تعيق تبني سياسات إسلامية أكثر وضوحاً وانفتاحاً.(الباسل ،27،2010)

فقد حاولت تركيا خلال سنة 2005 تبني سياسات متزنة وفق معاييرها ، ففي 2005/1/4 زار (عبد الله غول)، وزير خارجية تركيا مقر السلطة الفلسطينية في رام الله، وقال (غول) بعد لقائه مسئولين فلسطينيين في رام الله "إن الأساليب التي تستخدمها إسرائيل ضد الشعب الفلسطيني، والمتمثلة في الضغط والحصار لن تجلب الأمن والراحة لها، مشدداً علي أن إقامة دولة فلسطينية مستقلة هي الطريق الأمثل للسلام والأمن"، وعد (غول) أن ترتيب إسرائيل لانسحابها من قطاع غزة مع السلطة الفلسطينية، ووضعه في سياق تنفيذ خريطة الطريق، سيكون فرصة جيدة لإطلاق عملية السلام والعودة إلي طاولة المفاوضات، منوهاً إلي أن تركيا مستعدة لبذل ما في وسعها وتقديم العون للطرفين، من أجل التوصل إلي اتفاق سلام.(جريدة المستقبل اللبناني،2005/1/6)

وأكد أن الأمن وحده لن يجلب السلام في الشرق الأوسط ، وسياسة العنف والإرهاب، لن تخدم سوى الأطراف المعادية لعملية السلام، مطالبا القيادة الفلسطينية ببذل جهود أكبر لتنفيذ برامج الإصلاح، حتي تتمكن من بناء دولة فلسطينية قوية. وأعرب عن ثقته في أن الدولة الفلسطينية المقبلة ستكون قوية وقادرة علي التقدم نحو السلام، وأكد أن تركيا تري أن الطريق الوحيد للوصول إلي السلام، هو اتفاق شامل يقوم علي أساس التعايش بين دولتي فلسطين وإسرائيل، وأن التوصل إلي اتفاق سلام وفقاً لقرارات مجلس الأمن، والأمم المتحدة هو الحل الأمثل للصراع العربي– الإسرائيلي. وأكد (غول) علي أن تركيا ستكون إلي جانب القيادة والشعب الفلسطيني حتي تحقيق الحلم الفلسطيني بقيام الدولة المستقلة، والحكومة التركية ستواصل دعمها لمشاريع التنمية الفلسطينية. (جريدة المستقبل اللبناني،2005/1/6)

كما وأكد ذلك رئيس الحكومة التركية (رجب طيب اردوغان) في 2005/6/15م بقوله "إن السلام الدائم والشامل في الشرق الأوسط يشكل أولوية في السياسة الخارجية التركية". وقد رحبنا بقبول الأطراف بخريطة الطريق التي وضعت من أجل الوصول إلي حل للنزاع الإسرائيلي الفلسطيني. ولكن ينبغي القيام بالخطوات الضرورية التي تتمتع بالأهمية عينها المعطاة لقبول خريطة الطريق.(جريدة النهار اللبنانية،2005/6/16)

وأكد أردوغان خلال لقائه المبعوث الأمريكي إلي الشرق الأوسط (جورج ميتشل) أن التوصل إلي اتفاق سلام غير ممكن من دون إشراك حركة حماس كطرف أساسي في المعادلة.

ولم تعترف تركيا بأي إجراءات إسرائيلية سواء في الحرم الإبراهيمي أو المسجد الأقصى، وأدان (أحمد داوود أوغلو) وزير الخارجية التركية هذه التصرفات التي أشار إلي أنها لا تساعد على تحقيق السلام في المنطقة. (الغول،2011، 113)

وأعرب (عبد الله غول) الذي انتخب رئيساً لتركيا، بعد لقائه الرئيس الأمريكي (جورج بوش) في واشنطن عن اعتقاده بأنه من المهم أن يأخذ (بوش) علي عاتقه المبادرة إلي دفع إنشاء الدولة الفلسطينية ويدفع بها بصلابة، وقال:"كي يكون هناك نجاح ، من المهم أن نؤكد منع بناء مستوطنات جديدة. وتأكيد الوحدة الفلسطينية ، وأن يكون بوش جسورا وشجاعاً، وأن لا نترك المهمة للأمريكيين فقط ، إذ يجب علي الكل أن يعملوا من أجل تحقيق هدف إنشاء الدولة الفلسطينية سنة 2008".(الحياة اللندنية،2008/1/14)

وفي الدورة العادية الثانية والعشرون للقمة العربية، التي أقيمت في مدينة سرت في ليبيا، بين 27-2010/3/28م قال (أردوغان) الذي حضر كضيف علي القمة:

"نحن كتركيا ليس من الممكن أن نظل بلا حراك حيال التطورات التي تشهدها منطقة الشرق الأوسط، وليس من المفروض أن تتناول كل حادثة في منطقة الشرق الأوسط بشكل منفصل عن توازن المنطقة.

وإن من أكثر المشاكل المصيرية والتي تتطلب السرعة في إيجاد الحل لها في منطقتنا هي المشكلة الفلسطينية، واليوم يواجه المجتمع الدولي امتحاناً صعباً وجديداً فيما يتعلق بإنعاش مسيرة السلام، وإن كلاً من القيادة الفلسطينية والدول العربية وافقوا بحذر علي المفاوضات المباشرة. وما يقع في هذه المرحلة علي عاتق الأطراف، هو إعطاء السلام فرصة صادقة. ونحن نريد في هذه المرحلة الآن رؤية نهاية الطريق، وليس خارطة الطريق. وإن القدس هي قرة عين لهذه الرقعة الجغرافية وللعالم الإسلامي برمته، وهي القبلة الأولي ولا يمكن القبول أبداً بالتعديات الإسرائيلية على القدس والأماكن المقدسة. وإن إعلان وزير الداخلية الإسرائيلي القدس عاصمة إسرائيل، هو في الواقع ضرب من ضروب الجنون، وهذا لا يربطنا ولا يلزمنا أبداً وسيدفع بهم إلى العزلة.(صالح،2009،ص209)

3. 3. 4. موقف تركيا من المقاومة الفلسطينية

حُكم الموقف التركي من المقاومة الفلسطينية في تاريخه بعدة عوامل منها:

1- الموقف التركي المعلن في إطار المحددات المعلنة من قبل، وهي الحفاظ على العلاقة مع الغرب وحماية الأمن القومي التركي، ومن ثم فإن نجاح "إسرائيل" في الكشف عن العلاقات التي ربطت المقاومة الفلسطينية بحزب العمال الكوردستاني، وعملياته المسلحة. وجهه تركيا إلى تأييد إسرائيل على حساب المقاومة الفلسطينية.

2- الضغط الشعبي الداخلي لتأييد الحق الفلسطيني في المقاومة، وتحرير أرضه بوصفه حقًّا مشروعًا كفلته المواثيق والشرائع الدولية، وكذا في إطار الحفاظ على العلاقات الاقتصادية مع العالم العربي، خاصة في فترة الطفرة النفطية خلال السبعينيات والثمانينيات من القرن العشرين ، والذي غلب على السياسة

التركية موقف الحياد، وإن كان يميل إلى الجانب الفلسطيني على الأقل من ناحية التصريحات المعلنة وليس على أرض الواقع.(الباسل،2010 ،9)

وخلال السبعينات من القرن الماضي ساءت العلاقات التركية الإسرائيلية، وازدادت سوءاً بعد دعم تركيا لقرارات الأمم المتحدة، وخاصة اعترافها أواخر سنة 1975 بمنظمة التحرير الفلسطينية ممثلاً شرعياً للشعب الفلسطيني. كما وافقت الحكومة التركية في سنة 1979، على قيام منظمة التحرير الفلسطينية بفتح مقر لها في (أنقرة)، كما نددت الحكومة التركية بقرار إسرائيل ضم القدس الشرقية عام 1980م لها حتى أن (سليمان ديمريل) رئيس الوزراء التركي قال آنذاك :" إن هذه الخطوة تتعارض مع أحكام القانون الدولي".(الطائي،2011)

كما سمحت تركيا "لبعض الوكالات الخاصة في تركيا في الربع الأخير من عام 1988م،إبان الانتفاضة الفلسطينية في الأراضي المحتلة في مجال إرسال عدد من العمال الأتراك للعمل في "إسرائيل" بأجور مجزية لتقليل اعتمادها على العمالة الفلسطينية، وقدر هذا العدد في 1989/1/25 بحوالي 3 آلاف عامل تركي". (الباسل،2010 ،9)

كما يبدو الدور التركي الداعم للمقاومة الفلسطينية المشروعة من خلال موقف (رجب طيب أوردغان) قد غيّر من تلك المواقف الغربية والأمريكية التي تساوي بين (الإرهاب والمقاومة) ليطالب الرئيس الأمريكي جورج بوش بتصنيف دقيق، والتمييز بين المقاومة من أجل التحرير، وبين الإرهاب ، في ظل الخلط الواضح للأوراق، وعدم دعم إسرائيل فيما ترتكب من جرائم، إظهارها بمظهر الضحية دائماً، ، ولابد للمجتمع الدولي أن يفتح الساحة لطرفي الصراع وعدم التسليم بالرواية أحادية الجانب.(عدوان ،2009)

3. 3. 5. معالم الموقف التركي من المقاومة الفلسطينية في ظل حكومة العدالة والتنمية الأولى والثانية (2002-2010)

وصل حزب العدالة والتنمية إلى سدة الحكم في تركيا في ظل وضع سياسي داخلي ودولي فرض عليه قيودًا على حركته، ودفعه لإتباع بعض التكتيكات السياسية لتحقيق أهدافه والوصول لها. إضافة إلى ما سبق، جاءت انتفاضة الأقصى في سبتمبر 2000 التي تعاطف معها الشعب التركي مقابل موقف رافض ومتصاعد من الممارسات "الإسرائيلية" ضد الشعب الفلسطيني خلال الانتفاضة، زاد من ذلك الحرب الأمريكية على العراق، ثم احتلاله في أبريل 2003 وبروز الدور "الإسرائيلي" الداعم للحرب، وانكشاف المزيد من الحقائق حول الدور "الإسرائيلي" شمال العراق، والعلاقة مع الأكراد. (الباسل،2010 ،9-10)

كما شهد العام 2006م إنفتاحاً للدبلوماسية التركية على قوى المقاومة الفلسطينية ، وقد بدا ذلك واضحا من خلال الترحيب برئيس مكتبها السياسي خالد مشعل في أنقرة بعد الانتخابات التشريعية الفلسطينية ، في وقت أعلنت الرباعية الدولية عن مقاطعة حركة حماس حتى تستجيب لمطالبها، وقد استمرت تركيا في عقد المزيد من المشاورات مع حركة حماس، وتشير الكثير من التقارير الصحفية إلى علاقات طيبة بين الطرفين وبثقة قيادة حركة حماس الكبيرة بالقيادة التركية.(فارس،2009)

كل ذلك أدي إلى تغيير النظرة التركية إلى المقاومة الفلسطينية خلال الفترة من 2002-2010 ، واعتبارها حق مشروع للشعب الفلسطيني في الدفاع عن نفسه.

3. 4. مستقبل النظام السياسي الفلسطيني في ظل التحول الايجابي للدور التركي تجاه القضية الفلسطينية

إن دور السياسة التركية الايجابي، تجاه القضية الفلسطينية بدء من العام 2002م، عندما وصل حزب العدالة والتنمية إلى سدة الحكم، حيث سعت إلى إستعادة دورها ومكانتها كقوة إقليمية في الشرق الأوسط ، وقد ساعدها في تحقيق هدفها أن الظروف الإقليمية والدولية، وخاصة أن الولايات المتحدة الأمريكية أعربت عن ارتياحها لهذا الدور، وتنظر إليه بشكل إيجابي، فقد كانت تركيا تعلم أن البحث عن حلول لمشاكل المنطقة عبر تدخلها يساهم في إيجاد مخارج لأزمات المنطقة، وتصبح تركيا لاعبا جديدا ومحوريا في المنطقة، وبشكل لا يتعارض مع مصالح الولايات المتحدة في حل المشاكل العربية مع إسرائيل للحفاظ على أمن الأخيرة .

ويرى الباحث أنه وبغض النظر عن اقتراب تركيا من القضية الفلسطينية نظرا للخلفية الإيديولوجية المشتركة للجانبين الفلسطيني في قطاع غزة والتركي، إلا أن التحركات والمقترحات التركية لحل المشاكل في المنطقة يهدف بالأساس تحقيق المصالح التركية، حيث تبقى المصالح التركية هي الأساس والمحرك لأي تدخل سياسي تركي في المنطقة. كما أن بقاء العلاقات التركية الإسرائيلية، ونمو العلاقات الفلسطينية التركية ساعد أنقرة في لعب دور مهم ومحوري تجاه القضية الفلسطينية لحكم (أردوغان) وحزبه، حيث يعد محل ثقة متباينة بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي.

وحال التمادي الإسرائيلي في العدوان على الشعب الفلسطيني ، دون استمرار تركيا في دور الوسيط لحل الأزمات والمشاكل بين إسرائيل والدول العربية والفلسطينيين، خاصة بعد الضغط الشعبي التركي الرافض للممارسات الإسرائيلية تجاه الفلسطينيين والعرب.

هذا الموقف التركي الجديد الذي برز بعد حرب إسرائيل على غزة أواخر 2008 أغضب اسرائيل التي بدأت تفقد حماسها نحو التدخل والوساطة التركية، ولكن دون أن تقطع علاقاتها مع تركيا مع الحفاظ على الحد المقبول للعلاقات التركية الإسرائيلية.

وعلى المستوي الشعبي، نجد إهتمام بالقضية الفلسطينية ، بل إنها تعتبر على رأس أولويات السياسة الخارجية التركية من أجل إحلال السلام والاستقرار في المنطقة، وهذا السلام لن يتحقق إلا من خلال قيام دولة فلسطينية قادرة على الحياة وعاصمتها القدس الشرقية، ومن أجل تحقيق هذا الهدف يجب أن يتوحد الشعب الفلسطيني ويترك الخلاف وراء ظهره ويقف صفا واحدا. مع الأسف فالانقسام الحاصل تجاوز الساحة السياسية إلى انقسام جغرافي، أي أن الخلاف السياسي بين الضفة وغزة تحول إلى قطيعة جغرافية، وإذا أردنا جميعا أن نبقى على إيماننا بقيام دولة فلسطينية يوما، ما علينا أولاً إلا أن ننهي هذا الانقسام.(التركماني، 2010، 165)

وفي هذا الصدد تقوم تركيا بدور كبير وبالاشتراك مع مصر بهدف إنهاء الانقسام الفلسطيني، وخلال حرب غزة كان هناك حوار وتعاون تركي مصري بناء، ساهم في الوصول إلى وقف إطلاق النار حينها، ولكن تبقى المشاكل الداخلية الفلسطينية عقبة أساسية أمام أي جهد عربي أو إقليمي أو دولي ينصف الفلسطينيين.

بناءاً على ما تقدم، نخلص إلى أن استمرار الحالة الفلسطينية على حالها تعد وضعا صعبا، لا يمكن إنهاؤه إلا بإجراء الانتخابات الرئاسية والتشريعية الفلسطينية، حتى تذاب كل العراقيل المعطلة لتحرك القضية الفلسطينية إلي الأمام.

كما نري ضرورة إستغلال المواقف التركية المساندة للشعب وللقضية الفلسطينية بشكل صحيح، من خلال دعمها لإعلان قيام الدولة الفلسطينية والتي وفي ظل هذه الظروف الخصبة سوف تحوز على

اعتراف الكثير من الدول، وستحرج الدول الغربية والدول الكبرى، وخصوصا فرنسا وبريطانيا والتي أجبرتها الأحداث الأخيرة على إعادة ترتيب أولوياتها وسياساتها تبعا لمصالحها الوطنية، وخروجها عن الطوق الأمريكي والذي وسعت حلقاته الأحداث المتصارعة في الشرق الأوسط.

3. 5. خاتمة

مع التسليم بأن تركيا ليست طرفاً أصيلاً في القضية الفلسطينية، ولا في مجمل الصراع العربي – الإسرائيلي، إلا أن معطيات السياسة التركية خلال السنوات الأخيرة، ومؤشرات المستقبل القريب تشير بوضوح إلى أن تركيا من الدول المرشحة بقوة للعب دور أوسع وأكثر تأثيراً مما وقفت عنده في المراحل السابقة، فضلاً عن أنها مؤهلة للقيام بدور فاعل وربما محوري في هذا السياق، سواء استمرت الاستقطابات والتحالفات الإقليمية الموجودة حالياً، والتي أفسحت مجالاً لتركيا للحركة والتوسط بين الأطراف، أو تبدلت تلك التحالفات أو انحسرت الاستقطابات، فعندها لن يعني تراجع الاحتياج إلى مهمة الوسيط أن ينتهي دور تركيا أو يتجمد، وإنما سيأخذ أشكالاً أخري وينتقل إلى مستويات تواكب التحولات الجديدة المحتملة.

لقد اتضح من خلال ما سبق استعراضه في الفصل السابق مدي أهمية الدور الذي قامت به الدولة التركية، ومدي تأثيره في السياسة الداخلية الفلسطينية خلال السنوات الماضية. حيث برز الالتزام التركي من الناحية الدبلوماسية علي أكثر من ملف فلسطيني داخلي، حيث أدت الحكومة التركية جهدا هاماً في إطار تحقيق المصالحة الفلسطينية.

كما اتضح وجود حالة من التوازن في العلاقات التركية بين كل من إسرائيل والفلسطينيين، حيث برز هذا التوازن مع وصول حزب العدالة والتنمية إلى سدة الحكم في تركيا، كما تبين مدي ميل تلك العلاقات

لصالح التعاطف مع القضية الفلسطينية، كما أدي وصول حزب العدالة والتنمية إلى سدة الحكم إلى تغيير النظرة التركية عن المقاومة الفلسطينية، واعتبارها حق مشروع للشعب الفلسطيني في الدفاع عن نفسه.

الفصل الرابع

الدور الإيراني في المنطقة وتأثيره على السياسة الداخلية الفلسطينية

4 . 1 المبحث الأول

الدور الإيراني في المنطقة العربية وخاصة فلسطين

4. 1. المقدمة

مرت السياسة الخارجية الإيرانية بمراحل مختلفة في تعاطيها مع القضية الفلسطينية، فخلال الفترة التى سبقت قيام الثورة الإسلامية، ظلت هذه السياسة مرتبطة – إلى حد كبير – بالتوجهات الأمريكية في المنطقة، ولم تراوح موقع الشرطي كأحد الأدوار المناط بها، فقد شكلت الثورة الإسلامية في عام 1979 انقلابا شاملاً في المواقف الإيرانية تجاه المنطقة العربية وخصوصاً القضية الفلسطينية، فقد أعلن الحكام الجدد في طهران منذ بداية توليهم للسلطة رفضهم القاطع لوجود دولة إسرائيل، وطعنهم في شرعيتها، وتأكيداً لمواقفهم هذا أعلنوا قطع علاقات إيران الدبلوماسية مع إسرائيل، وقدموا السفارة الإسرائيلية هدية لمنظمة التحرير الفلسطينية لتصبح مقراً لها.

وظل الموقف الإيراني الداعم للقضية الفلسطينية قائماً وفاعلاً، في كثير من المواقف مثل تكوين مؤسسة الأقصى، والاحتفال الرسمي بيوم القدس، لكن سرعان ما تراجع هذا الدعم، بعد تأييد منظمة التحرير الفلسطينية للعراق في حربها ضد إيران التي بدأت في عام 1981م. فإيران لم تتخلَ عن دعمها لحقوق الشعب الفلسطيني ورفضها للاحتلال الإسرائيلي، بل تراجعت فقط فى ما يخص علاقاتها بالمنظمة حتى وصلت الأمور إلى طرد ممثل المنظمة من طهران بعد تحديد إقامته فيها.

وقد اتجهت إيران في ذلك الوقت نحو الفصائل الإسلامية الناشئة في فلسطين مثل: حركة الجهاد الإسلامي، وما بعدها حركة حماس عقب اندلاع الانتفاضة الأولى عام 1987، وذلك باعتبارها الأقرب

إلى توجهاتها، إضافة إلى موقفها من الفصائل المنطوية تحت لواء منظمة التحرير، وعلى رأسها حركة فتح، وفي المقابل واصلت إيران دعمها للشعب الفلسطيني إنسانياً ومالياً إلى جانب دعمها لفصائل المقاومة.

ومع بداية مفاوضات السلام الفلسطينية الإسرائيلية في عام 1991 أعلنت إيران رفضها لعملية السلام، وأكدت في الوقت نفسه أنها لن تقف أو تضع العراقيل أمامها، واستمرت في موقفها هذا حيال السلطة الفلسطينية منذ بداية تكوينها وواصلت دعمها للفصائل الإسلامية.

وقد أحدث وصول أحمدي نجاد إلى السلطة في إيران تغيراً جديداً في الموقف الإيراني، فمع ازدحام المنطقة بكثير من المتغيرات أهمها الحرب على الإرهاب، وسقوط النظام العراقي، والتواجد العسكري الأمريكي الكبير في المنطقة، ركزت إيران بقوة على دعم المقاومة الفلسطينية، وأعلنت ذلك صراحة على لسان رئيسها الجديد.

وقد ساهمت متغيرات عدة في بسط النفوذ الإيراني على القضية الفلسطينية ، وخاصة فى قطاع غزة: كالتنافس مع قوى خارجية أخرى على استمالة قيادة الحركة الوطنية الفلسطينية، مع تراجع قوى عربية داعمة، ورفع وتيرة التدخل الخارجي لها في القضايا الإقليمية، واعتبارها المصدر الأساسي للاستقرار والتوتر في المنطقة على حد سواء، والتغطية على الاختلافات المذهبية بين السنة والشيعة، وإدارة إيران لمعركة "برنامجها النووي"، مستخدمة كل الأوراق، بما فيها القضية الفلسطينية.(أبو عامر،2011، ص16)

كما أن وصول حماس للسلطة، ونتائج حرب تموز/ يوليو 2006 على لبنان، جعلت من الموقف الإيراني أكثر وضوحاً في دعمها المباشر لحماس، وأعلنت منذ اليوم الأول تأييدها الكامل لها، وعزز من

ذلك زيارة إسماعيل هنية لطهران في ديسمبر من عام 2006، والدعم المالي الكبير الذي تلقته حكومة حماس والذي بلغ 120 مليون دولار في عام 2007، كما تكفلت بتقديم الدعم لعائلات الأسرى، وإنشاء بعض المشاريع، وترميم بعض المنازل التي هدمها الاحتلال.

إن الجمهورية الإسلامية في إيران ومنذ قيامها تتمتع بأهمية كبيرة لدى المنطقة، وهذه الأهمية تزداد يوما بعد يوم بسبب التطورات ليس فقط الإقليمية ولكن الدولية أيضا، أما بالنسبة لإيران في الفترة الزمنية التي سبقت قيام الثورة الإسلامية فقد كانت فيها تمثل حجر الزاوية بالنسبة لسياسة الولايات المتحدة الأمريكية ، لأن السياسة الإيرانية في تلك المرحلة كانت موجهة بشكل واضح لحماية المصالح الغربية، وبشكل خاص المصالح الأمريكية على اختلاف أنواعها السياسية، أو الاقتصادية، أو الأمنية، أو جميع ما سبق معا.

وإذا ما تحدثنا عن السياسة الإيرانية بعد الثورة الإسلامية في العام 1979م، نستطيع أن نقول أنها اتخذت أسلوبا ونهجا مختلفا عن ما كانت عليه قبل الثورة، حيث اتجهت هذه السياسة للعب دور مهم على صعيد العالم العربي والإسلامي، وبشكل جعلها تبتعد شيئا فشيئا عن حماية المصالح الغربية، وهو ما كان واضحا عبر تبني السياسة الإيرانية في ذلك الوقت أفكارا جديدة لها خصوصية مختلفة لما هو قائم ومتبع على المستويين الإقليمي والدولي.

ساهمت التطورات الكبيرة والمتلاحقة، على المستوي الإقليمي والدولي فى التأثير على السياسية الإيرانية، مما أدي إلى نشوء أزمات مختلفة أثرت على طبيعة العلاقات العربية الإيرانية في ذلك الوقت وخلقت اختلافا واضحا فيها

ونستطيع أن نقول أن هذا التنوع في أشكال العلاقات والتفاعلات بين الجانبين الإيراني والعربي، ارتبط بشكل واضح بتطور الأحداث المختلفة الداخلية والخارجية على حد سواء، وبشكل خاص الأحداث التي كانت تتعلق بالتطورات الدولية التي أسفرت عن إبراز الولايات المتحدة الأمريكية على شكل قوة وحيدة ومتفردة تسعى للسيطرة والتحكم في النظام الدولي الجديد،أما على الناحية الأخرى فقد كانت الجمهورية الإسلامية في إيران تسعى إلى مواجهة السياسات الأمريكية في المنطقة عبر سياسات أخرى خاصة بها مما أتاح الكثير من المخرجات السياسية للرد على هذه السياسات.

4. 2. تطور العلاقات الإيرانية-العربية

لعبت العقيدة دور الركيزة الأساسية لرؤية إيران الثورية للعالم الخارجي، خاصة في العقد الأول من عمرها. وتعبر مقولة (الخميني) أصدق تعبير عن ذلك حين أعلن "إننا نواجه الدنيا مواجهة عقائدية". لقد قدمت الثورة لغة خطابية جديدة ومتفردة للتعبير عن الخارج (وكذلك الداخل)، فتميزت بإسلامية المفاهيم من خلال الاقتباس الناجح والمؤثر من القرآن الكريم، الذي أعطاها الفعالية المطلوبة للتأثير على المتلقي لهذا الخطاب، وتلخص المعيار الأساسي للتمييز والتفرقة على المستوى الخارجي في مصطلح "الاستكبار".(كشك، 2007)

حددت إيران علاقاتها بالأقطار العربية بمواقف تلك الدول من حربها مع العراق، ونتيجة لذلك كانت إيران أكثر انفتاحا في علاقتها مع سوريا وليبيا، حيث وصلت العلاقات السورية- الإيرانية مستويات متقدمة من التعاون والتنسيق في جميع الاتجاهات، ونستطيع أن نصنفها في كونها علاقات إستراتيجية ومثلها ولو بقليل مع ليبيا.إلا أن علاقات إيران بباقي أقطار الوطن العربي تكاد تكون بين حد القطيعة مثل العلاقة مع مصر ، أو علاقة في أحسن ما تكون أنها علاقة بروتوكولية لا تأخذ شكل علاقات التعاون

والتنسيق المشترك ، وأسباب ذلك أن إيران وإعمالا بمبدأ (تصدير الثورة) كان لها دور في دعم الجماعات الإسلامية في الجزائر مثلا، أو في دعم جماعة الحوثي في اليمن (الزبيدي، 2012) ، علاوة على العلاقة الواضحة بين حزب الله اللبناني مع الجمهورية الإيرانية، والتي لا ترضي قوي 14 آذار اللبنانية إضافة إلى الاتهامات البحرينية والسعودية لإيران بالتدخل في شؤونهما الداخلية عبر دعم مجموعات شيعية تعارض نظام الحكم في البلدين ، وغير ذلك من أماكن وبلدان عربية تتدخل إيران في شؤونها.(جربو ،2012)

ثمة مفارقة غريبة في العلاقات الإيرانية العربية، يلاحظ كلما ابتعدت إيران عن الدول الغربية، واحتدم صراعها مع الكيان الصهيوني إلى حد التهديد بشن هجوم عسكري بالتنسيق مع الدول الغربية لتدمير منشات إيران الحيوية وشل قدراتها العسكرية، يلاحظ تأزم العلاقات العربية الإيرانية إلى حد القطيعة، وذلك بتحريض مباشر من الدول الغربية بعامة والولايات المتحدة الأمريكية بخاصة، وزج هذه الدول في صراع "لا ناقة لها فيه ولا جمل".(جربو ،2012)

4. 2. 1. الدور الإيراني تجاه القضية الفلسطينية

ساد العلاقات الإيرانية/الفلسطينية حالة من التعاطف والتضامن شهدت صعوداً وهبوطاً بين شرائح مختلفة من المجتمع الإيراني منذ بديات الثورة الإيرانية ، غير أن تعاظم هذه الحالة بدأت خلال انتفاضة الأقصى وصعود حركة حماس إلى سدة الحكم بعد فوزها في الانتخابات التشريعية عام 2006. (فياض، 2007)

4. 2. 2. بداية العلاقات الإيرانية الفلسطينية

ترجع علاقة إيران بفلسطين إلى أواخر القرن التاسع عشر، فقد أوجدت إيران ممثليه لها في فلسطين، بعد أن هاجر إليها عدد كبير من التجار الإيرانيين، وكانت الممثلية تهتم بالشؤون الاقتصادية والتجارية للتجار الإيرانيين إلا أن عملها توسع إلى نشاطات أخري، من بينها تقديم المساعدة إلى قوافل الزوار والإعلام الثقافي، وإعداد المعلومات والتقارير الإقليمية، وغير ذلك من النشاطات (كيوان،2001، 97)

شهدت إيران في عام 1948م، وعقب نكبة فلسطين، خرجت المظاهرات في طهران تندد باغتصاب فلسطين، حيث قاد آية الله الكاشاني الحركة الشعبية التي طالبت بالتصدي للصهيونية. وقد شهدت إيران، شأن الدول العربية ودولاً إسلامية أخرى، حملات شعبية إبان حرب فلسطين لجمع الأموال وإرسال المتطوعين.

وفي عام ١٩٦٠م، عم الغضب قطاعات واسعة من الدولة الإيرانية على نظام الشاه، واعتبر كثيرون تعاونه مع إسرائيل، وفتح ممثلية لإسرائيل فى طهران، وعند إنشاء منظمة التحرير الفلسطيني عام ١٩٦٤، كان هناك تجاوباً قوياً بين الشباب الإيراني مع هذه الثورة، وقد ازداد هذا التجاوب بعد حرب عام ١٩٦٧ واحتلال إسرائيل القدس الشرقية. (الدجاني،1995)

وعقب انتصار الثورة عام 1979م، ووجود جو من العلاقات الحميمية بين إيران ومنظمة التحرير الفلسطينية ساد الفتور العلاقات بين الطرفين لعدة أسباب، منها ما ذكر عن تدريب منظمات فلسطينية لعناصر منظمتي مجاهدي خلق وفدائي خلق المعارضتين ، وموقف المنظمة المساند للعراق في حربه مع إيران، بالإضافة لإصرار بعض القيادات الإيرانية على مطالبة القيادة الفلسطينية بإعلان إسلامية الثورة الفلسطينية، وعملت إيران في نفس الوقت إلى العمل على نشر مفاهيمها عن الثورة الإسلامية بين صفوف

التنظيمات الفلسطينية في غزة والضفة الغربية، وتبلور ذلك خاصة عند اعتقال السلطات الإسرائيلية ، ثم اعتقال "30 فرد" من أعضاء تنظيم الجهاد الإسلامي عام 1981م في الضفة الغربية.(عبد الناصر ،1993، 104)

ودخلت العلاقات الفلسطينية الإيرانية مرحلة جديدة عام 1982م، وذلك بعد أن هاجم الجيش الإسرائيلي الأراضي اللبنانية ومواقع القوات الفلسطينية، حيث كانت هذه أفضل فرصة لإيران ومنظمة التحرير لتحسين العلاقات للمشاركة في القتال ضد إسرائيل. لكن بسبب مؤامرات من جهات مختلفة لم يصل هؤلاء إلى لبنان.(حسين ،1990، 180)

ونتيجة لإخفاق خطة السلام العربية التي أقرتها قمة فاس الثانية عام 1982م ، ومبادرة الرئيس الأمريكي (رونالد ريجان)، تعززت مكانة القضية الفلسطينية في سلم أولويات السياسة الخارجية الإيرانية، على خلفية تطورات الاتفاق الفلسطيني – الأردني عام 1985م، كان موقف طهران رافضاً لهذا الاتفاق بإعتباره مراسم جنازة القضية الفلسطينية، واتهمت طهران منظمة التحرير الفلسطينية بقبول قرار الأمم المتحدة رقم 242 كمقدمة للاستسلام لإسرائيل.(كيوان،2001، 110)

إلا أن الانهيار الحقيقي للعلاقات الإيرانية الفلسطينية بدا في أوجه على خلفية اتفاق 13/ أيلول/سبتمبر 1993م الفلسطيني – الإسرائيلي، الذي اعتبرته طهران خيانة من قيادة منظمة التحرير الفلسطينية للطموحات الوطنية الفلسطينية (كيوان،2001، 111)

في هذا الوقت ارتبطت منظمة التحرير الفلسطينية (م.ت.ف) بالجناح المعتدل في المنطقة العربية ممثلا في مصر ودول الخليج في حين لجأ القطاع المتشدد (الحركات الإسلامية ممثلة بحركة المقاومة الإسلامية حماس وحركة الجهاد الإسلامي) إلى الجانب الآخر ممثلا في سوريا وإيران(Rougollagk.,

172 p , 1986)، حيث قدمت الميزانية الإيرانية لعام (92 / 93) 20 مليون دولار لدعم الخط المتشدد للفلسطينيين ومنهم حماس، وقامت بفتح مكتب لهم في طهران، بل وانتشرت الآراء المؤكدة على حصول حماس على سلاح جديد للهجوم على إسرائيل(Patrich, 92/93 p. 126) .

4. 2. 3. تحول جديد في العلاقة الإيرانية الفلسطينية

بعد نجاح حزب الله اللبناني والذي يتلقي تأييدا من إيران في إجبار قوات الاحتلال الإسرائيلي علي الانسحاب من جنوب لبنان، وتعثر اتفاقيات السلام العديدة المبرمة بين الفلسطينيين والإسرائيليين منذ اتفاق أوسلو العام 1993م، واندلاع انتفاضة الأقصى في أكتوبر /تشرين الأول 2000، اتخذ مستوي التعاطف الإيراني مع القضية الفلسطينية بعداً آخراً على الساحة الفلسطينية، وبرزت تجلياته في بدء التأييد والدعم الإيراني المادي لكل من حركاتي الجهاد الإسلامي، وحماس، وبعض أذرع كتائب شهداء الأقصى التابعة لفتح علي مستوي التدريب والتمويل والدعم والإمدادات. وبفوز حركة حماس بغالبية بالانتخابات التشريعية عام 2006 ، أبدت إيران دعمها وتعاطفها الكبير مع القضية الفلسطينية والحكومة الفلسطينية التي شكلتها حركة حماس، بعد أن فرض العالم حصاراً مشدداً على الفلسطينيين لإرغام حركة حماس على الاعتراف بإسرائيل، ونبذ المقاومة، والاعتراف بالاتفاقات الموقعة.(فياض، 2007 ،26)

4. 2. 4. موقع القضية الفلسطينية في الإستراتيجية الإيرانية

في دراسة سريعة لموقع القضية الفلسطينية في إيران يجب تقسيم الفترة الزمنية موضوع الدراسة إلى قسمين : يتناول الأول منهما فترة ما قبل انتصار الثورة الإسلامية، والثاني يبدأ منذ انتصار الثورة

الإسلامية في الحادي عشر من شهر شباط / فبراير عام 1979 ويستمر حتى الفترة الزمنية للدراسة الحالية. (سعيدي،1996، 637 – 638).

4. 2. 4. 1. مرحلة ما قبل الثورة الإسلامية

إن الموقف والموقع الإيراني في تلك الفترة، كانا مختلفين تماما على المستوى الشعبي والحكومي، ففي حين كانت مشاعر الجماهير المسلحة منحازة بشكل لا غبار عليه إلى جانب القضية الفلسطينية؛ لأن الشعب لم يخالجه أدنى شك في أحقية هذه القضية وأن اغتصاب أي أرض إسلامية من قبل قوات غير مسلمة يستوجب الدفاع عن أرض الإسلام، كانت الحكومة تسير في اتجاه مختلف يتماشي مع السياسة التي كانت مرسومة لنظام الشاه في مراكز القرار الغربية، والكل يعلم أن نظام الشاه في إيران كان يشكل ركيزة أساسية من ركائز الغرب في منطقة الشرق الأوسط الإستراتيجية في خضم الحرب الباردة، شأنه في ذلك شأن إسرائيل، التى كانت تشكل الكفة الثانية في ميزان الشرق الأوسط، حسب المفهوم الغربي للتوازن في فترة الحرب الباردة.

وما كان الشعب الإيراني ليطيق انتهاج هذه السياسة من قبل النظام، وإن كان النظام الملكي، عاش العزلة والانفصام الكامل، عن جماهير الشعب الإيراني، حتى سقط وانهار أمام ثورة شعبية رفعت شعار تحرير فلسطين والقدس الشريف بين أول ما رفعت من شعارات حتى قبل انتصار هذه الثورة، فكان أبناء الشعب الإيراني يرددون كلاماً مأثوراً للإمام الخميني، يقول فيه: "اليوم إيران وغداً فلسطين"·(سعيدي،1996، 637 – 638).

حدثت العديد من المحاولات الفاشلة من قبل النظام الملكي، قبل الثورة الإيرانية، من أجل تطبيع العلاقات بين إيران وإسرائيل، والتي كانت تجابه بسخط وغضب جماهيريين عنيفين، فعندما أستدعى فريق

رياضي إسرائيلي لخوض مباراة لكرة القدم في طهران، خرجت للمظاهرات التي هزت أركان النظام الشاهنشاهي واستنفرت قوات الأمن لتفرق عدد المتفرجين في الملعب، وبناء على تلك المشاعر الجماهيرية الرافضة كان لا مناص للنظام الملكي من المحافظة على سرية علاقاته بإسرائيل.

إذن فقد كان الموقف الشعبي في إيران من القضية الفلسطينية ما قبل الثورة الإسلامية يتسم بالحضور في وجدان الشعب الإيراني ، حضوراً روحياً وتاريخياً وعقائدياً وحماسيا، في حين كان الموقف الرسمي الحكومي، يتبع توجهات أجنبية في مواجهة أبناء الشعب الإيراني؛ ولذلك كان النظام يتستر على علاقاته بإسرائيل خشية غضب الجماهير، وفي بعض الأحيان كان النظام الملكي يتظاهر بالتودد لبعض العرب، لا حباً منه لهم وإنما امتصاصا لغضب الشعب الإيراني الذي كان يرفض سياسة النظام جملة وتفصيلاً .

4. 2. 4. 2. الثورة الإسلامية والقضية الفلسطينية

لقد آمنت الثورة الإسلامية الإيرانية بعدالة القضية الفلسطينية حتى قبل أن تنتصر الثورة نفسها؛ وذلك للظلم الفادح الذي تعرض له الشعب الفلسطيني، كما أدركت مدى الخطر الذي تمثله الهجمة الإسرائيلية الاستيطانية على العالم الإسلامي برمته(القلم، 1993، 60 – 61).

إذن فبعد انتصار الثورة الإسلامية في إيران توحد الموقفان الشعبي والرسمي من القضية الفلسطينية، فأصبحا يشكلان موقفاً موحداً، عكس ما كان عليه الوضع قبل انتصار الثورة الإسلامية، ومن منطلق شمولي فإن القضية الفلسطينية قضية مبدئية تهم الأمة الإسلامية برمتها، اتخذت إيران الإسلامية موقفاً حاسما من القضية الفلسطينية وطريقة حلها وكذلك من المحاولات التي جرت وتجري في هذا الصدد، وجاء هذا الموقف مبنياً على أساس أن "لا مناقشة في المبادئ" أي إذا كان هناك نقاش بين

الأطراف فيما يتعلق بالفروع فلا يمكن إطلاقا النقاش في الأصول (أي المبادئ) وبما أن سلامة أرض الإسلام من العدوان قضية مبدئية، إذن لا نقاش فيها، كما أن عودة الحق إلى أصحابه أمر واجب لا مناص من تحقيقه.(عباس،2004 ،ص 12)

وبناء على هذا، جاء الموقف الإيراني من عملية التسوية في الشرق الأوسط معبراً عن رفض كل ما يتعارض واعتقادها بالمبادئ، ولابد من التأكيد على حقيقة مهمة، وهي أن إيران لا ترفض السلام ولو كان سلاماً حقيقياً لأنها ليست بصدد محاربة السلام ولكنها في الواقع ترفض الاستسلام، وأنها لا ترى فيما يجري فعلاً، سلاماً يعيد الحقوق إلى أصحابها الشرعيين ويصون للأمة الإسلامية كرامتها الممتهنة (القلم، 1993، 60 – 61).

ويضيف مرشد الثورة "على خامئني" أن "إيران شعباً وحكومة تقف مع الشعب الفلسطيني وتشاركه آلامه وتناصره الطريق، وسوف تحمي وتؤيد هذا الشعب في كافة المحافل والأوساط الدولية، ويجب أن يكون هذا الأمر مسئولية كل الدول الإسلامية، "وتعكس أقوال "على خامئني" اقتناعه بأن مناصرة إيران للشعب الفلسطيني لا تغنيه أن يكون محلا للمناصرة من قبل كل الدول الإسلامية، وهكذا فإن النموذج الإيراني الذي يستلهمه الشعب الفلسطيني من المقاومة، ليس هو نهاية المطاف، إذ سيظل على إيران أن تسانده في المحافل الدولية، جنبا إلى جنب الدول الإسلامية الأخرى (ياسين وآخرون، 2002، 217).

حيث مثلت هذه القضية ساحة أخرى للصدام بين الجانبين، ففي الوقت الذي تسعى فيه الولايات المتحدة إلى تنشيط العملية السلمية وتوجيهها بما يخدم المصالح الإسرائيلية، تنظر إيران إلى الولايات المتحدة باعتبارها شريكة في أعمال الإرهاب الإسرائيلية التي يجب مواجهتها بكل الوسائل، وقد حددت إيران عدداً من الوسائل التي يمكن أن تشترك فيها مع الدول العربية والإسلامية للمواجهة مع أمريكا بدءا

بسلاح النفط والسلع الإستراتيجية والغذائية، إلى مقاطعة السلع الأمريكية، حتى إرسال متطوعين إلى فلسطين للمقاومة المسلحة (عبد الشافي، 2004، 12–13).

وبهذا يكون التآلف الذي نشأ بين الفلسطينيين والمعارضة الإيرانية، وبين السيد ياسر عرفات والإمام الخميني، مسألة منطقية : تلاها بعد ذلك وفي أعقاب انتصار الثورة الإيرانية تقارب أكبر وتآلف أكثر حميمية بحيث كان ياسر عرفات أول المهنئين العرب بانتصار الثورة وكانت المكافأة التي قدمتها له إيران هي قطع العلاقات بين إيران وإسرائيل رسمياً، ووقف كل أشكال التعاون بما فيها تزويد إسرائيل بالنفط الإيراني، ثم تسليم المبنى الذي كان مقراً لسفارة إسرائيل في إيران لياسر عرفات ليصبح مقراً للسفارة الفلسطينية، وإطلاق إسم فلسطين على الحي الذي يوجد به مبنى السفارة.(حامد، 2002 ، 177).

في تلك المرحلة ، بينما الثورة تحاول تأمين نفسها، وتثبيت أقدامها والشروع في إقامة النظام الجديد، كانت قضية فلسطين أحد شواغل القيادة الإيرانية، وكان من نقاط البحث المبكرة في مجلس قيادة الثورة : كيف توفر إيران أكبر قدر من الدعم المالي الثابت للثورة الفلسطينية، بحيث لا تضطرهم الظروف إلى طلب العون من أحد ؟ وقتئذ اقترح السيد على خامئني، عضو المجلس آنذاك، تقديم إحدى جزر الخليج الثلاث التي ضمها الشاه إلى إيران (طنب الكبرى، والصغرى، وأبو موسى) إلى الفلسطينيين، بحيث يتولون إداراتها ويحصلون على عائد نفطها، يستثمرونه لصالح استمرار مسيرتهم النضالية وبينما أيد الفقهاء الفكرة، فقد عارضها ممثلو حركة تحرير إيران، وعلى رأسهم المهندس مهدي بازركان، ويعكس هذا الإقتراح الروح التي كانت سائدة وقتذاك، فضلا عن أن ذلك لم يحل دون أن تجري مياه كثيرة في النهر، وتنفتح الأبواب لآمال عراض لا حدود لمداها ولا لأشواقها(هويدي، 1991، 372) .

ويرى الباحث هنا أن تلك الاقتراحات، التى قدمها السيد على خامئني بتقديم احدي الجزر المحتلة، كان على سبيل المزايدة على الثورة والقضية الفلسطينية، فكيف لقيادة الثورة الفلسطينية، وهي حركة تحرر تناضل من اجل تحرير أرضها المحتلة، أن تقبل بأن تأخذ أرض عربية محتلة.

ومن مظاهر دعم الجمهورية الإسلامية الإيرانية للقضية الفلسطينية:(عباس، 2004 ، ص64-65):

1- إعلان الإمام الخميني في يوم 20 رمضان عام 1399 هـ . ق (1979) ليوم القدس، وجعله الإمام الخميني يوما عالمياً، واختار له الجمعة الأخيرة من شهر رمضان من كل عام، والإيرانيون يرفعون اللافتات في المظاهرات التي تنظم في هذا اليوم، وهي اللافتات المكتوب عليها: الموت لأمريكا – الموت لإسرائيل.

2- في يوم 1980/11/26م، أصدر الإمام الخميني أوامره بتشكيل جيش المستضعفين وهو الجيش الذي عرف باسم : جيش العشرين مليون، وأعلن في هذا الوقت أن من أهداف تكوين هذا الجيش تحرير القدس، وربما يكون هذا المشروع قد أجهض بسبب الحرب الإيرانية العراقية التي بدأت عام 1979، وتأييد منظمة التحرير للعراق.

3- في عام 1984م اقترح آية الله حسين منتظري فكرة إنشاء جامعة للفلسطينيين في إيران، لكن الفكرة لم تنفذ.

4- في يوم 1990/12/4 م عقد أول مؤتمر إسلامي عند فلسطين في طهران استجابة لفكرة تخصيص يوم للتضامن الدولي مع الانتفاضة الفلسطينية والشعب الفلسطيني .

5- إدانة مسألة نقل عاصمة إسرائيل من تل أبيب إلى القدس.

6- أفتى علماء الدين الإيرانيون بمشروعية العمليات الاستشهادية ضد العدو الإسرائيلي، وبأن كل من يضحي بنفسه في هذا السبيل يعد شهيداً، كما أفتوا بوجوب تقديم المساعدات للمناضلين في طريق تحرير القدس .

والواقع أن إيران تعد قضية فلسطين قضية المسلمين جميعاً، كما تعدها قضية الشرق الأوسط المحورية، ولا يزال موقف إيران واضحاً وصريحاً " تجاه قضية فلسطين، وهو موقف الداعم المؤيد لحقوق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره وتحقيق استقلاله وإقامة دولته على أرض فلسطين .

والإيرانيون يرون أن الشعب الفلسطيني يتعرض لعملية إبادة جماعية غير مسبوقة، وأنه من حق هذا الشعب الدفاع عن حقه في الحياة، وفي أن يستعيد حقوقه المشروعة وأن نضاله نضال مشروع، وليس إرهاباً كما يزعم البعض.

فالإيرانيون يقرنون صفة "المظلوم" باسم"الشعب الفلسطيني" ونادراً ما يقولون: "إسرائيل"، بل يقولون: "النظام الذي يحتل القدس" أو "النظام الصهيوني الغاصب" أو "النظام المجرم"، وهذا واضح من الصحف والمجلات ونشرات الأخبار الإيرانية.

ومن أهم مظاهر دعم القضية الفلسطينية والإيمان بمشروعية الحقوق الفلسطينية إنشاء الجمهورية الإسلامية الإيرانية موقع فلسطين على الإنترنت باللغة الفارسية تحت عنوان: مركز الإعلام الفلسطيني (القسم الفارسي): رسالة فلسطين إلى الناطقين بالفارسية ورسالة الناطقين بالفارسية إلى الفلسطينية(عباس، 2004 ، ص64-65) .

4. 3. التأثير الإيراني على السياسة الداخلية الفلسطينية

منذ سنوات وطهران تحاول بشتي الطرق والوسائل التدخل في القضية الفلسطينية وفى الشؤون الفلسطينية الداخلية، وتزعم طهران أنها تقوم بدعم المقاومة الفلسطينية في مواجهة إسرائيل تبريراً لتدخلها في الشأن الفلسطيني.

شكلت السياسة الإيرانية تجاه المنطقة العربية خطراً كبيرا على منظومة الأمن القومي العربي، فالسياسة الإيرانية تجاه العالم العربي تحكمها أطماع كثيرة، بدأ من طمعها في شط العرب، وما تبعه من الحرب مع الجارة العراق، مروراً باحتلال الجزر الإماراتية عام 1971، وأخير تهديدها للبحرين المحافظة الرابعة عشر للجمهورية الإسلامية الإيرانية كما تقول بعض قيادات طهران في كل مجال يتاح لها. (ظاهر،2010)

برغم التبريرات الإيرانية ومحاولتها إقناع العرب أن التصريحات الصادرة من طهران قد فسرت على عكس ما قصد منها ، فإن إيران دولة إسلامية وهي ضمن إطار الإقليم وعضو بمنظمة الدول الإسلامية، وهي بهذا الموقع والمكانة يجب أن تكون داعما ومساندا للقضية الفلسطينية، كما يجب عليها أن تعمل على تعزيز وحدة الموقف الفلسطيني واحترام إرادة الشعب الفلسطيني وخياراته، لا أن تكون إيران مصدر إزعاج وتدخل مستمر لسياساتها المتعارضة مع التوجهات السياسية الفلسطينية.

أما السياسة الفلسطينية الرسمية، فموقفها واضح ، وهو رفض التدخل بالشأن الداخلي لأي من الدول الأخرى، في المقابل ترفض السياسة الفلسطينية التدخل في الشأن الإيراني الداخلي ، والعلاقة التي تطمح إليها السلطة مع أي دولة هي الاحترام المتبادل لخصوصية كل دولة، ومصالحها، والأهداف التي تسعى لتحقيقها بما لا يتعارض مع منظومة الأمن القومي العربي.(ظاهر،2010)

4. 3. 1. إيران و فوز حماس بالانتخابات

رحبت إيران بفوز حركة حماس في الانتخابات التشريعية، لاسيما بعد تصريحات الرئيس الإيراني (أحمدي نجاد) التي طالب فيها بنقل إسرائيل من فلسطين إلي الدول الأوربية التي أنشأت إسرائيل في المنطقة، وهو الأمر الذي أثار موجة غضب عارمة ضد إيران، ولعل زيارة (خالد مشعل) رئيس المكتب السياسي لحركة حماس في 15 ديسمبر /2006 لطهران، ولقاءه بممثلين عن حزب الله اللبناني في العاصمة الإيرانية طهران، وما قيل عن التنسيق بين الأطراف الثلاثة، يمثل عنصرا آخر من عناصر قوة حماس كمقاومة في الداخل، حتى أن (خالد مشعل) قال في 15 ديسمبر /2006 م خلال زيارة إلى العاصمة الإيرانية أن حركته ستصعد هجماتها ضد إسرائيل إذا شنت عملا عسكرياً ضد إيران بسبب برنامجها النووى.(اسكندر، 2006)

لم تكاد حماس اثر زيارة قادتها لإيران أن تفتح فجوة في جدار الحصار المالي والسياسي الذي فرض عليها بعد فوزها في الانتخابات التشريعية، وتشكيل الحكومة الفلسطينية العاشرة، حتى تعالت الأصوات بتبعية حماس لإيران وتنفيذ مخططاتها تارة، وبأنها تريد تحويل السلطة إلى نسخة طبق الأصل عن إيران تارة أخري. فأعربت مصادر سياسية وأمنية إسرائيلية في تل أبيب عن قلقها البالغ من التقارب بين إيران وحركة حماس، وقالت صحيفة هارتس "إن رؤساء الأجهزة الأمنية في إسرائيل، عقدوا سلسلة من الاجتماعات المكثفة لتقييم العلاقات الثنائية بين طهران وحماس، وتوصلوا إلى أن النظام الحاكم في طهران يسعي إلى اتفاقية إستراتيجية مع حماس".(التقرير الاستراتيجي الفلسطيني ،2006، 189-190)

وقد جاء فوز حماس، في وقت بالغ الحساسية، حيث تتعرض إيران لضغوط كبيرة من قبل الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي على خلفية الملف النووي، ومن ثم فإن وجود حليف إقليمي جديد قد يضاعف

من أهمية الجبهة العريضة التي يريد الإيرانيون تكوينها، ويدعم خط ومحور طهران- دمشق- حزب الله ، ويضع شوكة جديدة في ظهر إسرائيل والولايات المتحدة، ولعل أهمية هذا الحليف لإيران تنبع من أنه قد تحول من دعم جماعة مقسمة بين الخارج والداخل، ومطاردة من القوى الأساسية للمجتمع الدولي وموضوعة على لائحة الإرهاب إلى دعم حكومة شرعية جاءت إلى الحكم عن طريق الانتخابات.(همام، 2012)

4. 3. 2. تأثير إيران علي المصالحة الوطنية

من خلال النظر إلى موقف إيران تجاه القضية الفلسطينية، فإننا نلاحظ انه على مدى تاريخ الصراع العربي الإسرائيلي لم تقم إيران بأي عمل جدي ضد أعداء الشعب الفلسطيني وقضيته من أجل استعادة الأرض والحق، لكنها تستغل هذه القضية في محاولة اكتساب نفوذ إقليمي لصالحها من خلال زرع بذور الطائفية، والتحريض من أجل استمرار الخلاف الفلسطيني، والتمزق الداخلي من اجل تحقيق أهدافها الخفية، حتى لو أدى ذلك إلى تفجير الداخل الفلسطيني خدمة لمصالحها بدلا من التجاوب مع الجهود المبذولة لتحقيق الوحدة بين الفصائل، وذلك وفق إستراتيجية تبدو اقل ارتباطا بمتطلبات الوضع الفلسطيني، وأكثر امتدادا لمبدأ المعركة المفتوحة مع إسرائيل التي تغذيها إيران حماية لمصالحها.(ظاهر،2010)

استمرت إيران في سياستها الداعمة لحماس وحكومتها في قطاع غزة، وتأييدها لحكومة الوحدة الوطنية وتفهمها للانقلاب العسكري الذي قامت به حماس في غزة في 2007/6/14 ، غير أنها حافظت على علاقاتها مع الرئاسة الفلسطينية، ودعت إلى حل الخلافات بالحوار والتفاهم. وفي الوقت نفسه

رفضت مؤتمر "انابوليس للسلام"، واعتبرته حلقة في سلسلة التآمر على القضية الفلسطينية.(التقرير الاستراتيجي الفلسطيني ،2008، 10)

كما كانت المواقف الفلسطينية في هذه التدخلات الإيرانية ، واضحة عندما أجمعت القوى الفلسطينية على رفض العرض الإيراني للمصالحة بينها، وأكدت أنه "لا حاجة له" في ظل وجود الرعاية المصرية، فيما أكدت حماس أن مصر تمثل العمق الإستراتيجي للقضية الفلسطينية، وأعلنت السلطة الفلسطينية وحركتا "فتح" و"حماس" عن رفضهم دعوة إيران إلى استئناف جلسات المصالحة الفلسطينية في طهران، وشددوا على أنه لا يمكن نقل ملفات الحوار الوطني من مصر؛ لأنها الدولة الأولى التي رعت الملف، ومثّلت العمق الإستراتيجي والعربي للقضية الفلسطينية.(مفكرة الإسلام،2012)

وكانت أخر محاولات طهران لتعميق الشرخ والانقسام الفلسطيني دعوتها في نفس الوقت للرئيس الفلسطيني (محمود عباس) ولرئيس الوزراء المقال (إسماعيل هنية) لحضور مؤتمر دول عدم الانحياز في طهران ، إلا أن دعوة (نجاد) المزدوجة (لعباس) و (هنيّة) في آن واحد للمشاركة في قمّة دول عدم الانحياز المنعقدة في طهران في 2012م ما هي إلا لإشغال الصف الفلسطيني، وتعزيز الفرقة فى المجتمع الفلسطيني. (المعايطة،2012)

ويرى الباحث أن اعتراض مؤسسة الرئاسة الفلسطينية، على أقوال رئيس الحكومة الفلسطينية المقالة (إسماعيل هنية)، بأن إيران وجهت له دعوة رسمية للمشاركة في قمة عدم الانحياز في طهران، وما تحمله هذه الأقوال من معاني متعددة، أهمها أن إيران تحاول بذلك العبث بوحدة التمثيل الفلسطيني المعترف به عالميا ، عبر منظمة التحرير الفلسطينية ممثلا شرعيا ووحيدا للشعب الفلسطيني، هذا الاعتراض جعل المسئولين الإيرانيين يخرجون على وسائل الإعلام للتأكيد على أن الدعوة وجهت للرئيس الفلسطيني (محمود عباس) تجنبا لاتهامها بتمزيق الصف الفلسطيني.

و يكمن دور إيران من خلال رؤيتها لمستقبل الوحدة الوطنية بالضغط على الفصائل الفلسطينية الموالية لها والتي تقف في معسكر قوى الممانعة بعدم الاستجابة لحوار القاهرة، والتي دفعت باتجاه عدم تنفيذ قرارات وزراء الخارجية العرب المتعلقة بتكليف مصر برعاية الحوار الوطني في ظل تأكيد هذه الدول على ضرورة تعزيز الوحدة الوطنية الفلسطينية واحترام خيارات الشعب الفلسطيني، كما أن محاولات إيران عن طريق قطر التي تعتبر حليفها الاستراتيجي في تيار الممانعة لم تجدي نفعا لحشد عدد كاف من الموافقات العربية على حضور اجتماع قمة الدوحة رغم الضجيج العالي، وذرف الدموع على ضحايا غزة الذين وضعتهم أوهام معسكر الممانعة والمقاومة على فوهة النار الاسرائيلية، وهذا يعبر عن استمرار الخلاف الفلسطيني وبقائه قائماً، فالحديث عن المصالحة في المدى المنظور صعب لأن البعض لا زال يراهن على محور الاعتدال وآخر يراهن على محور الممانعة.(ظاهر،2010)

لم يكن من مصلحة إيران أبدا أن تتوحد الفصائل الفلسطينية في جبهة واحدة تواجه إسرائيل في معركة المفاوضات من أجل إقامة الدولة الفلسطينية الموحدة والتي تضم الضفة وقطاع غزة، أو أن تندرج هذه الفصائل في المبادرة العربية للسلام مع باقي الدول العربية، وذلك في إطار الجهود التي تبذلها مصر لتوحيد الصف الفلسطيني، وإزالة الانقسام الذي وقع في منتصف عام 2007م بين فتح وحركة حماس. لذلك سعت إيران إلى إفشال الجهود المصرية، وترسيخ الانقسام الفلسطيني الفلسطيني، بل توسيعه ليصبح انقساماً عربياً – عربياً بين ما يسمى "بدول ممانعة" و"دول معتدلة".(سويلم،2009)

ويري الباحث أن طهران كانت تسعي من وراء دعواتها لحل الخلافات الفلسطينية بالحوار إلى الظهور بمظهر المصلح، إلا أننا نري أنها كانت سبب في تعميق الخلاف من خلال دعمها المتواصل والمستمر لحركة حماس، وتأيدها لانقلاب حركة حماس على السلطة الوطنية الفلسطينية في قطاع غزة عام

2007م. كما أنها تحاول لعب الدور المصري في المنطقة من خلال دعواتها للفصائل الفلسطينية للحوار والمصالحة الوطنية.

4. 3. 3. تأثير إيران علي عملية التسوية السلمية للقضية الفلسطينية

تزامن مع إنتهاء الحرب العراقية – الإيرانية، حدوث العديد من المتغيرات الدولية والإقليمية، فلقد تحفظت إيران على التكتل العربي بهدف إرساء قواعد التسوية مع إسرائيل، والذي لم يطلب المشورة الإيرانية، وأكدت الخارجية الإيرانية أن تلك الاتفاقيات لن تحل القضية أو تعيد للفلسطينيين حقوقهم، ورغم إعلان إيران عن تحفظها، فإنها لم تقم بمساعٍ دولية للحد من تطبيق هذه الاتفاقيات، أضف إلى ذلك رفض الرئيس الفلسطيني الراحل (ياسر عرفات) دعم وجهة النظر الإيرانية المتعلقة بأسلمة القضية، وذلك لكي يرضي جميع الأطياف السياسية الفلسطينية العلمانية واليسارية. لذلك قررت إيران دعم الفصائل الفلسطينية مثل حماس وحركة الجهاد الإسلامي، وهذا ما أثار حفيظة كل من إسرائيل والولايات المتحدة.(صلاح الدين،2010)

وحافظت إيران على مواقفها الثابت إلى جانب الشعب الفلسطيني، وحركات المقاومة ضد إسرائيل، بعد فوز حركة حماس بالانتخابات التشريعية عام 2006م، ورفضت الاعتراف بها. وقد تعرضت بسبب ذلك إلى الاتهام بدعم الإرهاب، وكان شرط التخلي عن هذا الدعم هو المطلب الأمريكي الدائم في أي مشروع للتفاوض مع إيران، أو لاستئناف العلاقات معها. وقد بلغ هذا الموقف الإيراني في فلسطين ذروته مع الرئيس (احمدي نجاد) من خلال تأكيده على دعم بلاده الكامل لخيار المقاومة ومواصلة دعمه لحماس.(التقرير الاستراتيجي الفلسطيني ،2006، 188)

الهدف النهائي الذي كانت تسعى إليه إيران دائماً، هو إجبار الولايات المتحدة على الجلوس معها لبحث جميع الملفات في مقابل تهدئة الأوضاع في المنطقة. ولأن المبادرة العربية لحل القضية الفلسطينية تسلب إيران ورقة تفاوضية مهمة سياسيا وأيديولوجيا ، فقد كرست إيران جهودها لإيقاع أكبر قدر من الاضطراب في المنطقة، فراهنت على حركة حماس بدعمها سياسيا وماديا بعد أن رفضت اتفاقية أوسلو والمبادرة العربية، رغم أن مشاركة حماس في الانتخابات المنبثقة من أوسلو هي التي ضمنت لها فوزا يتيح لها نسف هذه الاتفاقية. مما نتج عنها من اتفاقيات أخرى داخل السلطة الفلسطينية، حيث حافظت حماس على موقف غير واضح من جميع الاتفاقيات التي أبرمتها السلطة الفلسطينية، وشاركت في اتفاق مكة من أجل تعزيز موقفها العربي والسيطرة على الوضع الفلسطيني، وهو ما يتطلب من وجهة النظر الإيرانية والسورية المشتركة القضاء على سلطة الحكم الذاتي الفلسطيني المستندة إلى شرعية منظمة التحرير. لذلك نجد حماس –ومنذ نجاح انقلابها في قطاع غزة– كانت ولا تزال دائمة السعي لوضع السلطة الفلسطينية موضع الاتهام بالفساد والتفريط في القضية الفلسطينية من أجل مصلحتها الحزبية، مستغلة صعوبة الأحوال المعيشية في قطاع غزة نتيجة الحصار الإسرائيلي عليها. (سويلم،2009)

وفي عام 2010م حافظت إيران على مواقفها من القضية الفلسطينية، ووالرافض لمسار التسوية، وأعلنت رفضها المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية، مشككة في شرعية المفاوض الفلسطيني. وجددت في المقابل دعمها السياسي والمادي للمقاومة الفلسطينية، ومطالبتها برفع الحصار عن قطاع غزة. ومن المرجح أن يستمر الموقف الإيراني الداعم للمقاومة، وخصوصاً في ظلّ تسارع الأحداث والتغيرات السياسية في المنطقة، والتي قد تشكل عاملاً مساعداً أمام مشروع المقاومة.(التقرير الاستراتيجي الفلسطيني ،2010، 17)

4. 3. 4. موقف إيران من المقاومة الفلسطينية

مع وصول (أحمد نجاد) إلى رئاسة الجمهورية في إيران في صيف سنة 2005م اشتد الاهتمام الدولي بالمواقف الإيرانية الرسمية من القضية الفلسطينية ومن إسرائيل . فمنذ ذلك التاريخ وتصريحات الرئيس الإيراني أحمد نجاد في الأوساط الإيرانية والدولية تتسم بالتشدد تجاه هاتين المسألتين فهو يدعو من جهة إلى الالتزام التام بدعم الشعب الفلسطيني وحقه في استرجاع أرضه ودياره، وهو يشكك من جهة ثانية في استمرار بقاء إسرائيل، ويعتبر إزالتها من الوجود أمراً محتوماً. (التقرير الاستراتيجي الفلسطيني ، 2006، 16)

تقدم إيران مساعدات مختلفة لحركة حماس وحكومتها المقالة في قطاع غزة تشمل المساعدات الإنسانية. وقد وقفت إيران إلى جانب المقاومة الفلسطينية، التي اعتبرتها الوسيلة الأنجح للوقوف في وجه اسرائيل، بل وشجعت الفصائل على الاستمرار في المقاومة. هذا ما عبر عنه المرشد الأعلى للجمهورية الإسلامية (آية الله علي خامنئي) بدعوة حماس للاستمرار بالمقاومة، ورأي (خامنئي) أن الانسحاب الإسرائيلي من قطاع غزة قد تم بفضل المقاومة. كما أكد الرئيس الإيراني (أحمدي نجاد) أن القضية الفلسطينية تشكل القضية المركزية بالنسبة لإيران.(التقرير الاستراتيجي الفلسطيني ، 2005، 11)

كما يظهر دعم إيران للمقاومة خلال العدوان على قطاع غزة من خلال حديث (رفسنجاني) خلال خطبة الجمعة في 2009/1/2م حيث أكد على دعم الفلسطينيين وتسليحهم للدفاع عن أنفسهم. واتهم وزير الخارجية الإيراني (منوشهر متكي) بعض الدول في المنطقة بأنها أصبحت سماسرة لاسرائيل.(التقرير الاستراتيجي الفلسطيني ، 2009، 17)

بناءاً على ما تقدم نرى أن الجمهورية الإسلامية في إيران تمسكت بجوهر سياساتها ومواقفها السابقة تجاه القضية الفلسطينية، وهو تبنيها لخيار المقاومة المسلحة ورفضها لعملية التسوية والمفاوضات مع إسرائيل، بناءا على أيديولوجيتها الإسلامية للصراع مع إسرائيل. إلا أن ما لم تكن تتخيله إيران هو أن تمتد كرة نار الشعوب العربية والمتمثلة في الثورات العربية ، لتصل إلى حليفتها الإستراتيجية (سوريا) وأن يصبح مواقف حلفاء إيران من الربيع العربي متباينا ومختلفا ، فالأحداث في سوريا أوجدت نوعاً من التخلخل في جبهة (إيران– سوريا– حزب الله – حماس) فبينما كان الموقف الإيراني مساندا للنظام السوري ، فإن حركة حماس وقفت ضد النظام السوري، وهو ما اعتبره النظام السوري تخاذلا وهروبا من حليف دمشق في أزمتها ، وبناءا عليه يبقي هناك احتمال قائم وهو أن تتسع هوة الخلاف بين إيران وحماس على حسب طبيعة تطورات الأحداث في سورية ومواقف حماس منها .

4. 4. مستقبل النظام السياسي الفلسطيني في ظل الدور الإيراني وأزمة الملف النووي الإيراني

اتخذت العلاقات الفلسطينية – الإيرانية مسارا جديدا بعد هجوم الرئيس الإيراني (محمود أحمدي نجاد) على رئيس السلطة الفلسطينية (محمود عباس) ووصفه إياه بأنه رهينة بيد إسرائيل لموافقته على استئناف المفاوضات المباشرة بين الجانبين، ثم في أعقاب رد السلطة الفلسطينية على الرئيس الإيراني العنيف على لسان الناطق الرسمي باسم الرئاسة (نبيل أبو ردينة) في بيان قال فيه "إنه لا يحق لمن لا يمثل الشعب الإيراني، الذي زوّر الانتخابات، وقمع الشعب الإيراني، وسرق السلطة أن يتحدث عن فلسطين، أو عن رئيس فلسطين، أو عن التمثيل الفلسطيني".(هاشم ، 2010)

لقد أقدمت السلطة الفلسطينية على خطوة تتصف بالشجاعة عندما أوضحت موقفها الرافض لتدخلات الحكومة الإيرانية في الشأن الفلسطيني، وفضحت أسلوب (أحمدي نجاد) في المزايدة على القضية الفلسطينية، ودعواته إلى نصرة الأمة الإسلامية ... خطوة كان لابد منها منذ مدة طويلة للكشف عن النوايا الحقيقية للنظام الإيراني، الذي لم يجد طوائف متعددة في فلسطين لممارسة سياساته في إثارة الفتن المذهبية على غرار ما فعله في العراق عام 2006، فعمل على التفريق بين صفوف الفلسطينيين من خلال دعمه الواضح لحماس، وبالتالي قدم خدمة كبيرة للجانب الإسرائيلي في إجهاض مشروع الدولة الفلسطينية أولاً، واغتنم فرصة تناحر الفصائل الفلسطينية للدخول بصفة (المدافع الشرعي عن مصالح الأمة الإسلامية)(زاده، 2010)

الدور الإيراني تجاه القضية الفلسطينية كان دائما ما يتسم بالدعوة غير الصريحة وغير المعلنة الى الفرقة والتشتت فى أركان النظام الفلسطيني، وذلك من خلال دعمها لأحد الأطراف دون آخر وتحريضها المستمر ودعواتها المستمرة لرفض التسويات السلمية للقضية الفلسطينية.

أما الشعب الإيراني كغيره من الشعوب العربية والإسلامية فهو متعاطف مع القضية الفلسطينية ومع الشعب الفلسطيني، إلا أن هذا التعاطف الشعبي لا يمكن أن يوقف السياسة الخارجية الإيرانية تجاه المنطقة العربية وفلسطين، ورغبة السلطة السياسية في إيران في فرض هيمنتها على المنطقة، وجعلها الدرع الواقي لإيران تجاه أي عدوان عليها.

لقد كانت إيران دائما رافضة للدور المصري في محاولاته لرأب الصدع وإنهاء الانقسام الفلسطيني. حيث أننا نستطيع أن نقول أن المؤشرات تدل على رغبة إيران وسعيها على إبقاء الوضع الفلسطيني على ما هو عليه من الخلاف الفلسطيني والفرقة بين الأشقاء، وقد كانت ايران تستخدم دائما حجة عدم نزاهة مصر خلال فترة رئاسة الرئيس السابق (محمد حسني مبارك) في رعاية اتفاق المصالحة .

كما أن إيران وحسب الدلائل والمؤشرات الموجودة ترفض فكرة إعلان قيام الدولة الفلسطينية على حدود الرابع من حزيران على 1967 م أياً كانت الظروف، معللة ذلك بأحقية المقاومة بتحرير كامل التراب الفلسطيني وبالتالي فإنها تسعي دائما إلى تحريض بعض الفصائل الفلسطينية على عدم الوقوف إلى جانب منظمة التحرير الفلسطينية والسلطة الوطنية الفلسطينية في هذا المطلب، الأمر الذي يشكل أزمة للوضع الفلسطيني الداخلي، ويؤدي إلى فشل المحاولات المتعددة التي تقوم بها القيادة الفلسطينية للوصول إلى الدولة المستقلة.

4. 5. خاتمة

مع التسليم بأن إيران ليست طرفاً أصيلاً في القضية الفلسطينية ولا مجمل الصراع العربي – الإسرائيلي، إلا أن معطيات السياسة الإيرانية خلال السنوات الأخيرة ومؤشرات المستقبل القريب، تشير بوضوح إلى أن إيران تسعي لتمرير مخطط يرمي لتحقيق مصالحها في المنطقة، وفرض هيمنتها، وإيجاد درع واقي لها أمام أى عدوان محتمل عليها.

في ضوء ما سبق يري الباحث أن إيران تسعى إلى إبقاء الأزمة الفلسطينية بدون حل، وهي التي ساعدت فصائل الممانعة على انشقاقها، ومكنتها بالدعم والتمويل من البقاء رغم الحصار المفروض عليها من اجل تحقيق مكاسب سياسية دولية، واكتساب نفوذ إقليمي لصالحها.

كما أن الوحدة الوطنية على الساحة الفلسطينية في هذه المرحلة تعرقل مشاريع إيران الرامية إلى إبقاء فتيل الأزمات كأوراق للمساومة والتفاوض مع الإدارة الأميركية الجديدة ودول الغرب فيما يتعلق بامتلاكها للسلاح النووي الذي يعتبر حلمها الكبير.

وعلى الفصائل الفلسطينية أن تسعى لتحقيق الوحدة الوطنية بدلا من اللجوء إلى قوى خارجية تسعى لإبقاء الأزمة في المنطقة من اجل تحقيق مصالح خاصة بها، وصرف النظر عن الأزمات الداخلية التي يعاني منها النظام الإيراني.

الفصل الخامس

المصالحة الوطنية الفلسطينية وتأثيرها على السياسة الفلسطينية

5. الفصل الخامس

المصالحة الوطنية الفلسطينية وتأثيرها على السياسة الفلسطينية

5. 1 مقدمة:

لا تزال تحتل قضية المصالحة الوطنية، موقعاً مركزياً في النقاش والحراك السياسي في المجتمع الفلسطيني في السنوات الخمس الماضية، وفى جميع الحالات التي طرحت فيها قضية المصالحة الوطنية هذه ، لم يكن الأمر يتعلق كما كان من الممكن أن نتوقع بعملية رأب الصدع بين تيارات سياسية متنازعة أو قطاعات متنابذة من الرأي العام وإنما جاءت لمحاولة رأب الصدع بين طبقات وفئات الشعب المختلفة. تشهد الساحة الفلسطينية حالة من الانقسام في الشارع السياسي إمتدت لتشمل المؤسسات الوطنية والأهلية، تلك الحالة التي تعد الأصعب والأشد في تاريخ الشعب الفلسطيني.

لقد أجمع الجميع على أن الانقسام الفلسطيني الداخلي قد ألحق ضرراً بالقضية الفلسطينية وبالمجتمع الفلسطيني ، حيث برهن الواقع أن حالة الانقسام أوصلت القضية الفلسطينية إلى طريق مسدود، زادت من معاناة الشعب الفلسطيني الذي يخضع للإحتلال والحصار، ودفعت الجميع للتفكير الجاد بالمصالحة الوطنية الداخلية الفلسطينية، لأنها ستعود بالفائدة على القضية الفلسطينية والمجتمع الفلسطيني سياسياً، واجتماعية ، واقتصادياً....الخ.

5. 2 . واقع المصالحة الوطنية الفلسطينية

5. 2. 1. أسباب الانقسام الفلسطيني

على الرغم من أن حدوث حالة الانقسام بين الضفة الغربية قطاع غزة جاء مع الأحداث التي انتهت بسيطرة حركة حماس عسكريا على قطاع غزة في منتصف حزيران/ يونيو ٢٠٠٧ ، والإجراءات التي اتخذتها قيادة السلطة الفلسطينية في رام الله ردا عليها، إلا أن أسباب الانقسام الحقيقي أعمق من ذلك، ويمكن أن نلخصها فيما يلي:(العصار، 2008)

١. غياب المرجعية الأيديولوجية المشتركة التي تجمع بين الطرفين، وبالتالي عدم وجود ما يحدد ما هو ثابت لا يقبل المساومة، وما يمكن أن يخضع للتكتيك وتقدير المصالح. وهو الأمر الذي ينعكس بطبيعة الحال على البرنامج السياسي لكلا الطرفين، وعلى تحديد الأولويات، وعلى مقدار التنازلات التي يمكن تقديمها، وعلى رؤيتهما التكتيكية والاستراتيجية لمشروعي المقاومة والتسوية.

٢. غياب المرجعية المؤسسية التي يفترض أن يحتكم إليها الطرفان، وأن تضبط آليات اتخاذ القرار الوطني، وآليات التداول السلمي للسلطة، وشرعية تمثيل الشعب الفلسطيني. حيث إن منظمة التحرير الفلسطينية التي تشكل مظلة مقبولة من كلا الطرفين تعاني من تراجع دورها، وضعف تأثيرها في الواقع الشعبي الفلسطيني، وتهميشها لصالح مؤسسات السلطة الفلسطينية. إضافة إلى عدم تمثيلها لكافة الاتجاهات السياسية على الساحة الفلسطينية؛ نظرا لعدم وجود تمثيل للقوى الإسلامية، التي أصبحت تشكل قوة أساسية على تلك الساحة فيها.

3. العامل الخارجي، وهو يتجسّد في صورة تدخلات وضغوط سياسية وأمنية واقتصادية، التدخلات السياسية تأتي من خلال الشروط الإسرائيلية والأمريكية على الحوار، والضغط على الرئيس (محمود

عباس) لمنعه من التحاور مع حماس، إلا في حال استجابتها لشروط المجتمع الدولي، وعلى رأسها الاعتراف ب"إسرائيل"، والتخلي عن سلاح المقاومة. أما التدخلات الأمنية فتأتي من خلال الخطط والبرامج والتمويل لتقوية أجهزة الأمن الفلسطينية، ودفعها لمواجهة المقاومة وقمعها. كما يتم استخدام الحوافز الاقتصادية والدعم المادي أحيانا، وأساليب الحصار والتدمير والمصادرة أحيانًا أخرى، من أجل تركيع الشعب الفلسطيني، أو تغليب طرف على آخر.

5. 3. تأثير المصالحة الوطنية الفلسطينية على السياسة الداخلية الفلسطينية

تتصف الساحة الفلسطينية السياسية بتعددية بالغة، قلما شهدتها حركة تحرر وطني من قبل. وبالإضافة إلى الأثر الذي تتركه هذه التعددية، يتأثر الوضع الفلسطيني الداخلي بميراث القضية الوطنية، لا سيما ذلك المتعلق بتاريخ تكون القوي السياسية وعلاقتها ببعضها البعض، والدور الذي لعبته كل منها في المسيرة الفلسطينية. ولكن هذا الصنف من التأثير هو في أغلبه تأثير مستبطن أكثر منه ظاهر ومصرح به. أما التأثيرات المباشرة فمرجعها عدد من التطورات الهامة التي شهدتها الساحة الوطنية، والطريقة التي استجابت بها القوي السياسية المختلفة لهذه التطورات. ومن الصعب في اغلب الأحوال فصل أياً من هذه التطورات والمؤثرات عن بعضها البعض، أو فصل نتائج حدث ما عن تجليات حدث أخر.(صالح، 2005، 21)

الساحة الفلسطينية تشهد حالة انقسام حادّة بين الفصيلين الأكبر فيها، فتح وحماس. الأمر الذي أدى إلى حدوث انفصال واقعي بين الضفة الغربية وقطاع غزة، ووجود حكومتين تتنازعان الشرعية، لكل واحدة منهما برنامج سياسي مختلف. وفي ظلّ حالة الانقسام هذه، يعاني المشروع الوطني الفلسطيني من حالة تراجع تصيب القضية الفلسطينية، والجميع بالضرر.

5. 3. 1. تأثير المصالحة الوطنية على عملية التسوية السلمية للقضية الفلسطينية

ما زالت التجاذبات المحلية والإقليمية ، والعربية ، والدولية تتفاعل بين الدول والقوى السياسية حول انعكاسات المصالحة الوطنية على الأوضاع والتطورات السياسية بمستوياتها المختلفة. فهناك من رحب وبارك بل ودافع، وهناك من بارك بحذر، والبعض لم يكن أمامه سوى القبول بما جرى على مضض، وأرفق ذلك بالتأكيد على قبول شروط الرباعية من قبل أي حكومة وحدة وطنية. لكن حركة حماس وبكافة مستوياتها القيادية رفضت المصالحة الفلسطينية من حيث المبدأ، وضعتها كنقيض للتسوية السياسية، كما رفضت إسرائيل بل وحرضت وتوعدت باتخاذ عقوبات وإجراءات سياسية ولوجستية ضد القيادة الشرعية الفلسطينية بمستوياتها المختلفة.(الحياة الجديدة، 2012/12/6)

إلا أن الرئيس (محمود عباس) أكد على أن المصالحة الوطنية مصلحة فلسطينية عليا تسهم في دفع عملية السلام إلى الإمام، من خلال توحيد الشعب الفلسطيني، وتشكيل حكومة 'تكنوقراط' تعيد إعمار قطاع غزة وتحضر للانتخابات القادمة.(وكالة وفا،2012)

إلا أن إبراهيم أبراش يرى أنه وفي ظل حالة الانقسام الفلسطيني لن ينجح مشروع المفاوضات والسلام، ولن ينجح مشروع المقاومة. وستبقى إسرائيل تتفرد في الضفة الغربية والقدس استيطاناً وتهويداً، وستبقى تتفرد بقطاع غزة من خلال التوغلات والاغتيالات المتواصلة. فوضع حد للانقسام، والمصالحة الوطنية يمكن أن يكسب المفاوض الفلسطيني القوة اللازمة للثبات على المواقف، والتقدم بما يضمن الحقوق والثوابت الفلسطينية.(ابراش،البيادر السياسي، 2012/12/15) وتعزز عملية السلام، وتدفعها للأمام وليس العكس. وبالتالي على الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي وروسيا الاتحادية والصين والهند والبرازيل غيرها من الأقطاب الدولية،أن تعمل على قطع الطريق على سياسة التحريض الإسرائيلية المعادية للتسوية

السياسية، لإعادتها إلى جادة الصواب، وإلزامها باستحقاقات التسوية السياسية. وعلى تلك الدول دعم خيار الشعب الفلسطيني في الوحدة الوطنية، ومواصلة الدعم المالي والاقتصادي والسياسي والمعنوي للشعب الفلسطيني وقيادته السياسية، ومساندة تشكيل حكومة الوحدة الوطنية من المستقلين وصولا لتحقيق المصالحة الوطنية الفلسطينية. (الحياة الجديدة، 2012/12/6)

5. 3. 2. المصالحة الوطنية والانتخابات

أصبحت المصالحة الوطنية الفلسطينية خياراً استراتيجياً فلسطينياً إجبارياً، ولا يختلف اثنان على هذه النظرية، وذلك من أجل سد الذرائع التي يتذرع بها الكثير من المساندين للقضية الفلسطينية، وعدالتها في عدم تقديم الدعم الاقتصادي والسياسي للقضية الفلسطينية، تلك الذرائع التي ربما كانت بسبب القصور في بعض الأحيان من بعض الأطراف العربية والإسلامية، وبسبب الإذعان لمعادلات القوة في أحيان أخرى لبعض الأطراف الأخرى، أو بسبب المصالح المرتبطة بالقوى الفاعلة والانسياق في مخططاتها للمنطقة بالنسبة لأطراف ثالثة لا يروق لها حل القضية لكي تبقى ساحة للهو واللعب والتلهي بها. وكان الإنقسام شماعة يعلقون عليها ذرائعهم.(وكالة النهار الاخبارية، 2011/12/27)

إن تحقيق المصالحة الفلسطينية سيعمل على تعزيز الديمقراطية في المجتمع الفلسطيني من خلال مشاركة كافة الفصائل في صنع القرار الفلسطيني مما سينعكس إيجابياً على القضية الفلسطينية، ويوحد الجبهة الفلسطينية في وجه إسرائيل.(عدوان،2011)

فقرار إجراء الانتخابات هو قرار سياسي، فالأولى أن تجرى انتخابات سياسية، أي انتخابات للمجلس التشريعي وللرئاسة وللمجلس الوطني عندما يكون ذلك ممكناً، ويجب توفير شروط إجرائها وشروط نجاحها

والعمل الهادئ المتراكم ، والقبول بنتائجها أياً كانت ، فهي الضمان الوحيد لاستمرار المصالحة الوطنية الفلسطينية المبنية على أسس صحيحة.(هواش،مركز الاعلام الفلسطيني،2012)

5. 3. 3. دور إسرائيل في تعزيز الانقسام

في أعقاب الانقسام الفلسطيني –الفلسطيني، الذي حدث 14-6 من العام 2007م ، استخدمت إسرائيل هذا الانقسام للتسلل إلى المشهد السياسي الفلسطيني، وقامت على تعزيز هذا الانقسام، ومنع أي محاولات فلسطينية للفكاك منه، وراحت بالمقابل تخاطب المجتمع الدولي للطعن بالشرعية الفلسطينية وبوحدة الموقف الفلسطيني السياسي والجغرافي،وبالقول بأن فرصة السلام مع الفلسطينيين معدومة في ظل الانقسام الفلسطيني،وبقيت تتلكأ وتتهرب من التقدم باتجاه العملية السياسية ،بحجة هذا الانقسام، وراحت تتهم الرئيس محمود عباس"بأنه ضعيف ولا يحكم غزة،وكانت الذريعة والمقولة الإسرائيلية على الدوام "مع من نتفاوض"–"أبو مازن ضعيف ولا يحكم غزة"–"لا يوجد شريك سياسي"،فلقد استخدمت إسرائيل هذه الحجج بطبيعة الحال لتتهرب من استحقاقات العملية السلمية،ولتنتهي مشروع الدولة الفلسطينية.

وبعد نجاح الفلسطينيين في الاتفاق على إنهاء ملف الانقسام، وبمجرد توقيع ورقة المصالحة 4-5-2011م، خرج رئيس الوزراء الإسرائيلي "نتنياهو"مباشرة، يهدد ويتوعد الجانب الفلسطيني، والرئيس(محمود عباس)، مخيرا إياه مابين الوحدة مع حماس والسلام مع إسرائيل، وراح يخاطب دول العالم بأن المصالحة الفلسطينية خطر على العملية السلمية، هذا إلى جانب تصريحات العديد من قادة اسرائيل بالدعوة إلى محاصرة السلطة والقيادة الفلسطينية،على أثر هذه المصالحة، وما عزز الموقف الاسرائيلي هذا، وأعطاه مزيداً من الدعم والمساندة، هو الموقف الأمريكي الذي أعلنه (اوباما) والذي قال فيه صراحة بان المصالحة الفلسطينية معيق أمام عملية السلام، مما يكشف كم كانت وما زالت إسرائيل مستفيدة من الدعم

السياسي الأمريكي، ومن الانقسام الفلسطيني، في التسلل للمشهد السياسي الفلسطيني.(إبراهيم، 14،2011)

أثار إعلان الاتفاق بين حماس وفتح المخاوف لدى اسرائيل، حيث أدرك صناع القرار في إسرائيل أن تطبيق الاتفاق بنجاح بشكل يؤدي إلى إنهاء حالة الانقسام يؤذن بخسارة إسرائيل كل المكتسبات الإستراتيجية التي حققتها خلال الأعوام الخمسة التي تلت الانتخابات التشريعية الفلسطينية التي جاءت بحركة حماس إلى الحكم، وما تلا ذلك من صدامات أدت إلى الانقسام الفلسطيني.(النعامي،الجزيرة،2011/5/4)

5. 4. مستقبل النظام السياسي الفلسطيني في ظل غياب المصالحة الوطنية الفلسطينية

مضت سنوات عديدة والحديث عن المصالحة الوطنية الفلسطينية لا زال مجرد كلام في أروقة السياسة، لا يصل إلى حدود تطبيق الكلام على أرض الواقع وتحويل الكلام إلى أفعال ملموسة ، لقد إستبشر الفلسطينيون خيراً باتفاق المصالحة، واعتقدوا انه سينهي حالة الانقسام والتشرذم والمناكفة والاحتقان الفلسطيني، وانه سيخلق حالة فلسطينية جديدة ويفرز واقعاً فلسطينياً جديداً ، وان هذه المصالحة تصب في نهاية المطاف في صالح المشروع الوطني الفلسطيني، وخدمة القضية الوطنية وقضايا الشعب الفلسطيني ونضاله التحرري الاستقلالي المشروع العادل لأجل إقامة الدولة الوطنية المستقلة.لا شك أن

تحقيق المصالحة الوطنية الفلسطينية سوف يوصل القضية الفلسطينية والنظام السياسي الفلسطيني بأكمله إلى بر الأمان، وسوف يقضي على حالة الانقسام.

إن تحقيق المصالحة الوطنية الفلسطينية هو السبيل الوحيد لإعادة توجيه المسار الفلسطيني نحو الاتجاه الصحيح، والتوافق على رؤية واحدة مشتركة بين جميع أطياف العمل السياسي الفلسطيني، بحيث تجري انتخابات فلسطينية تضمن تصحيح المسار السياسي الفلسطيني.

حاولت الأطراف الفلسطينية المختلفة تسويق الكثير من المبررات ، لتبرير هذا التأخير وراء عدم الاتفاق على المصالحة الوطنية، وعلى تشكيل الحكومة حتى هذه اللحظة، وفي ضوء ذلك فإنه تدور في عقلية المواطن الفلسطيني الكثير من السيناريوهات المحتملة، للمشكلات التى تعيق انجاز ملف المصالحة تلك السيناريوهات المختلفة تدور حول الاحتمالات التالية:

1 – عدم رغبة الطرفين بالمصالحة الحقيقية، على اعتبار أن الظروف العربية (سقوط نظام مبارك، والثورة السورية)، هي التي أجبرت الفريقين للتوقيع على ورقة المصالحة.

2 – الضغوطات (الإسرائيلية)، والأمريكية على السلطة الوطنية لـ " تمزيق" اتفاق المصالحة مع حركة "حماس"، إن أرادت الاستمرار كشريك لعملية السلام من جانب، وتدفق الأموال إلى خزينتها من جانب آخر.

3 – إصرار الرئيس محمود عباس على أن يكون (سلام فياض) هو رئيس الحكومة الجديدة، وهو ما ترفضه حركة " حماس" .

4 – عدم سيطرة رئيس السلطة الفلسطينية على الأجهزة الأمنية في الضفة الغربية، التي ترفض المصالحة مطلقًا مع حركة "حماس".

إن الشيء الذي تأكد أكثر من أي وقت مضى، أن المصالحة الفلسطينية ليست شأناً فلسطينياً خالصاً، بل وليست شأناً عربياً، ولو كانت كذلك لما مضى كل هذا الوقت دون الاتفاق على تسمية رئيس الحكومة المقترحة، إضافة إلى ذلك أن التدخلات الخارجية في الشأن الداخلي الفلسطيني تلتقي بشكل أو بآخر برغبة أطراف فلسطينية داخلية، لم تكتف بالوقوف حجر عثرة في وجه تحقيق المصالحة، وإنما تعمل كل ما يمكن عمله من أجل "بعثرة" اتفاق المصالحة بشكل أو بآخر ليصبح أثراً بعد عين.(أبو رايدة، 2011 ، 20)

الفصل السادس

الثورات العربية وتأثيرها على السياسة الفلسطينية

6. الفصل السادس

واقع الثورات العربية وتأثيرها على السياسة الفلسطينية

6 .1. مقدمة:

إن تأثير الثورات الشعبية العربية، انعكس على المشهد السياسي الفلسطيني، حيث خرج الشعب الفلسطيني في مظاهرات حاشدة يوم 2011/3/15 ، رافعةً شعارين محددين: الشعب يريد إنهاء الانقسام، الشعب يريد إنهاء الاحتلال؛ فالشعب الفلسطيني يطالب بحقوقه كباقي شعوب العالم، وقد أثبت للعالم، بأنه لن ينسى حقه بالتقادم، وقد اتضحت للعالم بأسره عدالة قضيته وشرعية مطالبه، وأنه لن يسمح لحركتي فتح وحماس، بالاستمرار في تغليب مصالحهما الفصائلية على حساب المصالح الوطنية، وأنه لن يصبر على ذلك طويلاً.

فكان التقاط الإشارة سريعاً من قبل طرفي الصراع؛ حيث تقدم رئيس الوزراء المقال في غزة (إسماعيل هنية) بمبادرة لإنهاء الانقسام، وعرض على الرئيس (عباس) المصالحة والقدوم إلى غزة، فكانت الاستجابة سريعة أيضاً من الرئيس (عباس)، الأمر الذي مهد الأجواء إلى توقيع الورقة المصرية، على أمل إنهاء حالة الانقسام.

6. 2. واقع الثورات العربية

لا مبالغة في القول بأن عام 2011م حمل توقيع العرب بوقائعه وأحداثه. إنه كان عام العرب بإمتياز، إذ هم أذهلوا العالم بثوراتهم التي جاءت تغييراً لأوضاع راكدة منذ عقود، حيث تغيرت المعطيات وتبدلت

التحالفات وانقلبت المعادلات، بقدر ما ظهر فاعلون جدد على المسرح بنمطهم ونماذجهم.(حرب،7،2012)

فالثورات العربية هي حركة احتجاجية سلمية ضخمة انطلقت في كُلِّ البلدان العربية خلال أواخر عام 2010م ومطلع 2011م، متأثرة بالثورة التونسية التي اندلعت جراء إحراق (محمد البوعزيزي) نفسه ونجحت في الإطاحة بالرئيس السابق (زين العابدين بن علي).(الموسوعة الحرة ، ويكيبيديا)

6. 2 .1. أسباب الثورات العربية

لم تكن الثورات العربية نتاج طبيعي لأخطاء متراكمة لأنظمة حكمت لسنوات طويلة وحسب، ولكنها خرجت بهذا الشكل وفى هذا التوقيت لأسباب حديثة العهد ، ويلخص (حاتم حسين) أسباب الثورات العربية فيما يلي:

1. عدم السماح بالتعبير عن الحريات، والإفراط الشديد في استعمال القوة والحزم تخطت المعارضين للنظام إلى الذين لا يروقون للنظام.

2. تعامل الكثير من أفراد الشرطة مع المواطنين معاملة تبدأ من السيئة إلى عدم احترام أدمية المواطن، وتنتهي إلى التعذيب حتى الموت في بعض الحالات.

3. عدم إظهار أدنى احترام لرأى الشارع المصري الرافض للتمديد والتوريث، وسياسات الحكومة الاقتصادية.

4. عدم تحقيق الكثير من المطالب الشرعية لآلاف المحتجين أمام مجلس الشعب، وأماكن متفرقة أخري في الفترة السابقة.

5. فساد وأخطاء إدارية متكررة لقطاعات هامة يتعامل معها المواطن العادي بصفة يومية مثل الصحة والتعليم ووزارة المالية والقوي العاملة.

6. فضيحة الانتخابات التشريعية والتي أفرزت برلمانات بدون معارضة.

7. عدم الاهتمام بالشباب وإعطائهم الفرصة للتعبير عن أنفسهم بحرية في اى مجال أو مكان عدا الانترنت.

8. عدم وجود قوي معارضة يحترمها الشعب ويلتف حولها، فخرج يعبر عن نفسه منفرداً يطلب التغيير ولا يحدد بديل.

9. ارتفاع معدلات البطالة بين الشباب إلى معدلات غير مسبوقة في ظل تصريحات وردية من الحكومات بإرتفاع معدل التنمية.

10. ارتفاع الأسعار وحدوث أزمات ونقصان سلع أساسية بطريقة ملموسة في آخر عامين، مع عدم الارتفاع بالحد الأدنى للأجور بما يوازي هذا الغلاء.(حسين، 2011، 11-12)

6. 3. تأثير الثورات العربية على السياسة الداخلية الفلسطينية

كانت الثورات العربية ذات تأثير كبير على صعيد السياسة الداخلية الفلسطينية، خاصة الثورة المصرية، حيث تعتبر مصر أكثر الشعوب العربية ارتباطاً وتأثيراً بالقضية الفلسطينية وبسياستها الداخلية، وهذا نابع من الموقع الذي تحتله مصر في النظام الإقليمي والعربي.

شهدت السياسة المصرية ما بعد ثورة 25 يناير تغييراً تجاه فلسطين، فمن المعروف عربيا وعالميا أن الموقف من القضية الفلسطينية، ومسألة الصراع مع إسرائيل يشكل قاطرة القيادة الأولي على المستوي

الإقليمي والعربي، ومن يحتلها ويديرها بفعالية وبنجاح وانحياز واضح إلى جانب الحقوق الفلسطينية هو المرشح الأكثر حظاً لا يكون الطرف القيادي بهذا الشكل أو ذاك.

شكلت الثورات العربية نقطة فاصلة في التاريخ العربي ككل، وتأثرت السياسة الفلسطينية بتلك الثورات حيث ما لبثت أن عمت الأراضي الفلسطيني الاحتجاجات المنادية بإنهاء حالة الانقسام السياسي. كما برز الدور المصري جليا في سبيل الوصول إلى مصالحة فلسطينية وإنهاء حالة التفكك السياسي الموجودة بين شطري الوطن(قطاع غزة والضفة الغربية) . فلقد كان واضحاً وجليا وجود مساعي حقيقية وجدية في الوصول إلى مصالحة وطنية فلسطينية.

6. 3. 1. تأثير الثورة المصرية على القضية الفلسطينية

من الواضح أن الدور المصري قبل الثورة المصرية يختلف، عن الدور المصري بعدها، فلم يكن النظام السابق حيادياً في مساعيه للإصلاح بين الطرفين، بل كان أداة ضغط على حركة حماس لإجبارها على التوقيع على ورقة لم يتم التوافق عليها؛ لذلك كان طبيعياً أن تفشل مساعي النظام السابق برغم كل أساليب الضغط التي استخدمها ضد حركة حماس.

إن تغير النظام المصري له تأثير مباشر على القضية الفلسطينية، ليس فقط في ملف المصالحة، بل على جميع المستويات الأمر الذي سهل عملية التوقيع على الورقة المصرية.

ويمكن رصد ملامح تأثير الثورة المصرية على القضية الفلسطينية في ثلاثة محاور أساسية، هي:(حبيب، 2012، 533-535)

6. 3. 1. 1. المحور السياسي

- إن توجهات القيادة المصرية توحي بعودة مصر التدريجية لممارسة دورها القيادي، الذي تخلت عنه عقب توقيع اتفاقية السلام مع "إسرائيل"، مما يعني أنها لن تمارس الأدوار التي كانت تخدم السياسة "الإسرائيلية" كما كان يفعل النظام السابق، وهذا بحد ذاته يعد خسارة "لإسرائيل".

- عودة الدور المصري لدعم القضية الفلسطينية في المحافل الدولية.

- محاولة تحقيق المصالحة الفلسطينية.

6. 3. 1. 2. المحور العسكري

- إن التغير النسبي في نظرة النظام المصري للمقاومة الفلسطينية، يوحي بتطور المواقف الرسمية لمصر خلال المرحلة القادمة، وهذا ما اتضح في مواقف القيادة المصرية الجديدة، التي كان من أهمها: موقف رئيس المجلس العسكري، المشير (محمد حسين طنطاوي)، الذي قال، بأن قطاع غزة يشكل عمقاً استراتيجياً لمصر، الأمر الذي اعتبرته "إسرائيل" تحولاً خطيراً في المواقف المصرية.

- لم يعد سهلاً أن تقدم "إسرائيل" على شن عدوان واسع على قطاع غزة على غرار عدوان 2008-2009م، بسبب مواقف القيادة المصرية الجديدة، التي تحمل معنى الإنذار والتهديد "لإسرائيل"، التي كان أهمها؛ موقف وزير الخارجية السابق، نبيل العربي، الذي حذر "إسرائيل" من عواقب أي عدوان على غزة.

- لم يعد سهلاً أن تقدم "إسرائيل" على إعادة احتلال محور صلاح الدين الفاصل بين مصر وقطاع غزة؛ لأن تغير الواقع الجيوبوليتكي على طرفي الحدود في قطاع غزة، أصبح صعباً على "إسرائيل".

6. 3. 1. 3. المحور الاقتصادي

- رفع الحصار عن قطاع غزة.

– تسهيل حركة المسافرين في معبر رفح ومطار القاهرة، حيث صرح وزير الخارجية · المصري السابق نبيل العربي؛ بأن ما كان يجري في معبر رفح من إغلاق متعمد، كان أمراً مشيناً لمصر، يجب إنهاؤه.

6. 3. 2. تأثير الثورات العربية على ملف المصالحة الوطنية

شكل ملف المصالحة الفلسطينية واحداً من أعقد الملفات الفلسطينية، التي يحاول الفلسطينيون على اختلاف انتماءاتهم الفكرية، ومشاريهم السياسية إيجاد حلول، ومقاربات تسهم في تفكيكها، وطي صفحة الانقسام، وأسهمت في تراجع مكانة القضية الفلسطينية على كافة الأصعدة الإقليمية والدولية.

ومع مطلع سنة 2011م ، وفى ظل اشتعال الثورة المصرية طرأ تغيير جوهري على موقف حركة فتح، فقد أبدت الحركة موافقتها على ملاحظات حركة حماس على الورقة المصرية، فيما اشترطت حماس شروطاً جديدة لإتمام المصالحة خارج نطاق الورقة المصرية. إثر ذلك عرضت فتح إمكانية إجراء انتخابات في ظل تعثر المصالحة، الأمر الذي رفضته حماس التي أعلنت عكوفها على بلورة رؤية وطنية شاملة في إطار مبادرة لإنهاء الانقسام. وبموازاة ذلك رفضت الحركتان مبادرة صادرة عن رئيس الوزراء الفلسطيني الدكتور (سلام فياض) قوامها الإبقاء على كلا الحكومتين في غزة ورام الله في الوقت الذي أبدت فيه حماس مرونة جديدة لجهة التعاطي مع الورقة المصرية.(التقرير الاستراتيجي الفلسطيني،2011، 35)

6. 4. مستقبل النظام السياسي الفلسطيني في ظل الثورات العربية

في ظل الأجواء التي تجلّى فيها صراع الفصائل الفلسطينية أمام مشروع حل الدولتين، ووقف أعمال المقاومة ، وجمود المشهد السياسي مع انشغال أميركا وصلف قادة اسرائيل وعجز الأنظمة العربية، ومع تكرر محاولات تمرير برنامج سياسي تفاوضي تحت مسمّى المصالحة، وتعثّرها أمام ملفات المنظمة والانتخابات والحكومة والملف الأمني.

في ظل هذه الأجواء تفاجئت الأمة العربية بثورات متعاقبة، فتغيرت تلك الأجواء التي كانت تطمح إلى مبادرة أميركية جديدة. فقد جمدت أميركا الأوضاع بخصوص هذه القضية عند الحالة التي آلت إليها، بانتظار ما يمكن أن تسفر عنه الأحداث في المنطقة ككل. كما وجدت الفصائل الفلسطينية نفسها أمام وقائع جديدة، فحركة فتح وسلطتها في رام الله تتخوف من صعود التيار الإسلامي الممثل فى الإخوان المسلمين فى مصر. أما حركة حماس، فهي من جهة تحس بنشوة إثر فوز الإخوان المسلمين في الانتخابات في كل من تونس ومصر، ولكنّ حماس من جهة أخرى تعاني من أزمة إلى حد ما أمام موقفها المضطرب والمهزوز من الثورة السورية.

ويبدو أن هذه الأجواء قد دفعت الأطراف الفصائلية المختلفة إلى التغاضي عما تسببت به من آلام ومحن لهذا الشعب وهذه القضية، فبادرت إلى لملمة الأوضاع ولم شمل الأطراف في إطار منظمة التحرير، سيما أن المشروع السياسي الاستراتيجي لهذه الجماعات لا يتجاوز سقف المشروع الأميركي بإقامة دولتين لشعبين على أرض فلسطين. ولذلك طفا الحديث عن انطواء مختلف التيارات بما فيها حماس والجهاد في إطار المنظمة لإعادة بث الروح في جسد المنظمة، .وبعد عام على الثورات بات الموقف السياسي فيما يتعلق بقضية فلسطين يتميز بالمعالم التالية:

على الصعيد الدولي: لا زالت أوراق قضية فلسطين مبعثرة على الطاولة الأميركية، تغطّيها حزمة من الملفات الدولية العديدة، وعلى الصعيد العربي والإقليمي: لم تتمخض الثورات عن تغيير جوهري في المعادلة، وفي العلاقة مع اسرائيل من قبل دول الطوق، بل تم التأكيد على جميع الاتفاقيات مع إسرائيل. ولا يغير من هذا كثيراً اقتحام السفارة الإسرائيلية في القاهرة والاحتجاجات أمام سفارتهم في عمان وتفجير أنابيب الغاز المصرية لـ(إسرائيل).

لقد تمخضت عن الثورات العربية الحديث عن المقاومة الشعبية السلمية، التي تصاعد الحديث عنها بعد لقاء الرئيس الفلسطيني محمود عباس ، مع خالد مشعل رئيس المكتب السياسي لحركة حماس في القاهرة. وظلّت الفصائل الفلسطينية تنتهج المراوغة ، وتشغل الناس بملفات ترتيب الشأن الداخلي من انتخابات وحكومة ومنظمة دون جديد على الساحة الدولية، ودون وعي على ما آلت إليه أجواء الأمة بعد الثورة. وهكذا تبقى قضية فلسطين –فصائلياً– في أزمة فصائيلية، ضمن ملفات الحوار الفلسطيني، وضمن ملفات القاهرة السابقة من تشكيل لجان وحديث عن "المنظمة والحكومة والأجهزة الأمنية والانتخابات". وتبقى أزمة تشكيل حكومة جديدة قائمة في ظل استمرار التجاذبات وتضارب المصالح الشخصية والحزبية، وفي ظل عقلية المحاصصة.

النتائج والتوصيات

7. النتائج والتوصيات

7. 1. النتائج

توصلت الدراسة للنتائج التالية:

– تطور مفهوم النظام السياسي إرتباطاً بالتغير الذي شهدته الدولة القومية من حيث زيادة درجة تعقيد، وتنوع العلاقات الاجتماعية، وتطور البني الاقتصادية للمجتمع، ولم يعد النظام الاجتماعي معطي هامشياً بالنسبة للعملية السياسية. أي أن النظام السياسي مرتبط جدلياً بالدولة القومية ومؤسساتها وتغير علاقات القوة الاجتماعية السياسية والاقتصادية فيها، وبالتطور الاجتماعي لممارسة السلطة، في إطار من الشرعية والبناء المؤسسي الذي يحدد من يصنع القرار؟ وكيف؟

– شكلت اتفاقية إعلان المبادئ عام 1993م ، تحولاً إستراتيجياً هاماً في الحياة السياسية الفلسطينية، حيث تم صياغة نظام سياسي فلسطيني جديد في الضفة الغربية وقطاع غزة، وتم التعبير عن شكل هذا النظام السياسي من خلال قيام السلطة الفلسطينية في عام 1994م في الضفة الغربية وقطاع غزة.

– تعرض النظام السياسي الفلسطيني منذ نشوءه لتغييرات عديدة فمنذ منتصف الستينيات وحتى وقتنا الحالي دخلت تغييرات مهمة على هذا النظام، وارتبطت هذه التغييرات بأحداث ذات تأثير كبير في النظام السياسي الفلسطيني ككل ، منها إنشاء منظمة التحرير الفلسطيني كأول إطار سياسي يمثل الفلسطينيين في الداخل والخارج ، حيث استطاعت المنظمة صياغة الهوية الفلسطينية، وهي هوية افتقدت إلى إقليم وفق مقتضيات الدولة الحديثة. حيث أصبحت المنظمة النظام السياسي الأوحد للشعب الفلسطيني، وهي الدولة التي تمارس صلاحياتها بدون أرض.

– شكلت السلطة الوطنية الفلسطينية أول كيان فلسطيني مستقل يقوم على الأراضي الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة، ليشكل ذلك منعطفاً تاريخياً في حياة الشعب الفلسطيني من حيث التحول من الثورة إلى السلام.

– شكل دخول "حماس" في النظام السياسي تتويجاً لعملية تاريخية طويلة ومعقدة. من خلال الانتخابات التشريعية التي جرت في 2006/1/25، حيث بلورت خارطة سياسية وحزبية جديدة، أظهرت التقاطب بين تيارين رئيسيين، ولا شك أن الانتخابات التشريعية الفلسطينية شكلت بنتائجها منعطفاً هاماً، وجاءت لتترجم التحولات السياسية والفكرية والاجتماعية للشارع الفلسطيني، وتجسده داخل النظام السياسي الرسمي.

– أحدث فوز حماس في الانتخابات التشريعية عام 2006م، تغيرات كبيرة في الخارطة السياسية الفلسطينية، نجمت فيما بعد عن استيلاء حركة حماس على السلطة بالقوة، وسيطرتها على قطاع غزة، وحدوث الانقسام السياسي بين شطري الوطن.

– برغم أن تركيا ليست طرفاً أصيلاً في القضية الفلسطينية، ولا مجمل الصراع العربي – الإسرائيلي إلا أن معطيات السياسة التركية خلال السنوات الأخيرة، ومؤشرات المستقبل القريب تشير بوضوح إلى أن تركيا قامت وبقوة بلعب دور أوسع وأكثر تأثيراً ، فضلاً عن أنها مؤهلة للقيام بدور فاعل وربما محوري في هذا السياق.

– اتضح أهمية الدور الذى قامت به الدولة التركية، ومدي تأثيره في السياسة الداخلية الفلسطينية خلال السنوات الأخيرة. حيث برز الالتزام التركي من الناحية الدبلوماسية علي أكثر من ملف فلسطيني داخلي، حيث أدت الحكومة التركية جهدا هاماً في إطار تحقيق المصالحة الفلسطينية.

– اتضح وجود حالة من التوازن في العلاقات التركية بين كل من إسرائيل والفلسطينيين، حيث برز هذا التوازن مع وصول حزب العدالة والتنمية إلى سدة الحكم في تركيا، كما تبين مدي ميل تلك العلاقات

لصالح التعاطف مع القضية الفلسطينية، كما أدي وصول حزب العدالة والتنمية إلى سدة الحكم إلى تغيير النظرة التركية عن المقاومة الفلسطينية، واعتبارها حق مشروع للشعب الفلسطيني في الدفاع عن نفسه.

– أوضحت الدراسة أن معطيات السياسة الإيرانية خلال السنوات الأخيرة ومؤشرات المستقبل القريب، تشير بوضوح إلى أن إيران تسعي لتمرير مخطط يرمي لتحقيق مصالحها في المنطقة، وإيجاد درع واقي لها أمام أى عدوان محتمل عليها.

– إن إيران تسعى إلى إبقاء الأزمة الفلسطينية بدون حل، وهي التي ساعدت فصائل الممانعة على انشقاقها، ومكنتها بالدعم والتمويل من البقاء رغم الحصار المفروض على الشعب الفلسطيني من اجل تحقيق مكاسب سياسية دولية، واكتساب نفوذ إقليمي لصالحها.

– إن الوحدة الوطنية على الساحة الفلسطينية في هذه المرحلة تعرقل مشاريع إيران الرامية إلى إبقاء فتيل الأزمات كأوراق للمساومة والتفاوض مع الإدارة الأميركية الجديدة ودول الغرب فيما يتعلق بامتلاكها للسلاح النووي الذي يعتبر حلمها الكبير.

– إن تحقيق المصالحة الوطنية الفلسطينية هو السبيل الوحيد لإعادة توجيه المسار الفلسطيني نحو الاتجاه الصحيح، من خلال والتوافق على رؤية واحدة مشتركة بين جميع أطياف العمل السياسي الفلسطيني، بحيث تجري انتخابات فلسطينية نزيهة تضمن تصحيح المسار السياسي الفلسطيني.

– شكلت الثورات العربية نقطة فاصلة في التاريخ العربي ككل، وتأثرت السياسة الفلسطينية بتلك الثورات حيث ما لبثت أن عمت الأراضي الفلسطيني الاحتجاجات المنادية بإنهاء حالة الانقسام السياسي. كما برز الدور المصري جليا في سبيل الوصول إلى مصالحة فلسطينية وإنهاء حالة التفكك السياسي الموجودة بين شطري الوطن(قطاع غزة والضفة الغربية) . فلقد كان واضحاً وجليا وجود مساعي حقيقية وجدية في الوصول إلى مصالحة وطنية فلسطينية.

7. 2. التوصيات

1. العمل على ببناء نظام سياسي فلسطيني، يراعي المحددات التي تحكم النظام السياسي الفلسطيني ليس فقط كمؤسسات وعلاقات وإنما أيضا كبرنامج ومشروع سياسي لمرحلة الاحتلال وما بعد الاحتلال.

2. العمل على إعادة استكمال بنية النظام السياسي الفلسطيني دستورياً.

3. توثيق العلاقات الفلسطينية مع الأطراف ذات التأثير الايجابي على النظام الفلسطيني، ودعمها في جميع الجوانب والمجالات، من ما ينعكس إيجاباً على القضية الفلسطينية.

4. عملت تركيا على إحداث نوع من التوازن تجاه القضية الفلسطينية، وإن حالة الانقسام الموجودة بين الفلسطينيين، يعمل على إرباك الموقف التركي، وعليه، يجب على الأطراف الفلسطينية إتمام المصالحة، وعدم إضاعة الفرصة في حشد الرأي العام العربي والإقليمي والدولي لصالح القضية الفلسطينية.

5. دعوة المؤسسات الرسمية وغير الرسمية بضرورة العمل على وضع آليات من أجل تعزيز الدور السياسي التركي في فلسطين، نظرا لما يملكه من رؤى وتصورات مستقلة، وأهداف تنسجم مع الحاجات، والأوليات، وخطط الإصلاح والتنمية الفلسطينية، مما ينعكس إيجاباً على تمكين وتعزيز صمود الفلسطينيين في أرضهم استنادا إلى المؤهلات الجغرافية، والإستراتيجية، والسياسية، والاقتصادية،والتاريخية، والدينية التي تتمتع بها تركيا.

6. ضرورة العمل الجاد من قبل الأطراف الفلسطينية على عدم السماح لأيٍ من الأطراف الإقليمية والدولية وخاصة إيران بتمرير مخططاتها التي ترمي لتحقيق مصالحها في المنطقة، وفرض هيمنتها، وإيجاد درع واقي لها أمام أي عدوان محتمل عليها، على حساب القضية الفلسطينية.

7. ضرورة العمل على انجاز ملف المصالحة الوطنية الفلسطينية وتحقيق الوحدة الوطنية على الساحة الفلسطينية في هذه المرحلة لإفشال اى مشاريع تستهدف القضية الفلسطينية والنظام السياسي الفلسطيني.

8. ضرورة تحقيق المصالحة الوطنية الفلسطينية لأن ذلك يعتبر السبيل الوحيد لإعادة توجيه المسار الفلسطيني نحو الاتجاه الصحيح، من خلال التوافق على رؤية واحدة مشتركة بين جميع أطياف العمل السياسي الفلسطيني.

9. ضرورة العمل على إجراء انتخابات فلسطينية تضمن تصحيح المسار السياسي الفلسطيني.

10. ضرورة الاستفادة الايجابية من الثورات العربية في سبيل إنهاء حالة الانقسام السياسي الفلسطيني.

المراجع

الكتب العربية:

أبو عامر، عدنان(2011): النفوذ الإيراني في قطاع غزة..الشواهد والدلالات، الطبعة الاولي، مؤسسة "فريدريش إيبرت" الألمانية، القدس.

تركماني، عبد الله (2010): تعاظم الدور الإقليمي لتركيا، الطبعة الأولي، دار نقوش عربية، تونس.

حسين، حاتم (2011): ثورة مصرية 100% ، سلسلة كتب نظر(2) عندما يكتب القلم.

خليل، عزة (2006): النظام السياسي الفلسطيني، الطبعة الأولي، مكتبة مدبولي، القاهرة.

الأزعر، محمد خالد (1996): النظام السياسي والتحول الديمقراطي في فلسطين، رام الله: مواطن المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية.

السبع، عماد (1996): أزمة المجتمع السياسي الفلسطيني، فى أزمة الحزب السياسي الفلسطيني، ط1 ، مؤسسة مواطن ، رام الله.

سعيدي ، زامل (1996) : الورقة الإيرانية، العلاقات العربية الإيرانية، الاتجاهات الراهنة وآفاق المستقبل، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.

عبد الشافي، عصام (2004): أزمة البرنامج النووي الإيراني " المحددات – التطورات – السياسات " دراسة في إدارة الأزمات الدولية ، مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية، القاهرة.

عدوان، عاطف (2011): "آفاق المصالحة الفلسطينية"، معهد فلسطين للدراسات الإستراتيجية.

المصري، زهير (2006): اتجاهات الفكر السياسي الفلسطيني بين الكفاح والتسوية رؤية تاريخية (1978–1991)، دار اليازجي للطبع والنشر والتوزيع ، غزة، فلسطين.

ملوح، عبد الرحيم (1999): اليسار الفلسطيني: التغيرات البنيوية وآفاق التجديد. في ما بعد الأزمة: التغيرات البنيوية في الحياة السياسية الفلسطينية، وآفاق العمل، ط1 ، مؤسسة مواطن، رام الله.

هلال، جميل (1998): تحولات لنظام السياسي الفلسطيني بعد أوسلو، ط1، مؤسسة الدراسات الفلسطينية– بيروت.

هويدي ، فهمي (1991): إيران من الداخل، مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة.

ياسين وآخرون ، السيد(2002): تطوير العلاقات المصرية الإيرانية، تحرير : محمد السعيد إدريس، مؤسسة الأهرام، القاهرة.

الدوريات

أبراش، إبراهيم (2012): الانقسام أفرز جماعات مصالح لا زالت تعطل المصالحة، "البيادر السياسي" العدد 1028 السنة الثانية والثلاثون، البيادر السياسي، 2012/12/15.

إبراهيم، عبد المنعم (2011): إسرائيل ونظرية التسلل " دراسة تحليلية " ، وكالة سما الإخبارية، 2011/8/5.

أبو سيف، عاطف (2009): النظام السياسي الفلسطيني: الحاجة للتغيير، سياسات ، العدد: 8.

الأزعر، محمد خالد (2006): معنى فوز حماس في الانتخابات الفلسطينية، شؤون عربية (ربيع 2006) العدد 125.

الباسل، رجب (2010): دور تركيا في القضية الفلسطينية في الفترة من 2002–2010 (فترة حكم العدالة والتنمية الأولى والثانية) ،ورقة مقدمة للمؤتمر العربي – التركي للعلوم الاجتماعية ATCOSS-2010 – "الثقافة ودراسات الشرق الأوسط" ديسمبر، 2010. أنقرة، تركيا.

جقمان، جورج (2005): مستقبل النظام السياسي الفلسطيني بعد عرفات، مجلة الدراسات الفلسطينية ، العدد: 62.

حامد ، منى أحمد (2002) : قراءة وعرض كتاب "إيران وقضية فلسطين" للمؤلف : علي أكبر ولايتي، شئون الشرق الأوسط، العدد 3، مركز بحوث الشرق الأوسط بجامعة عين شمس، القاهرة ، يوليو 2002.

حبيب، إبراهيم محمود (2012): مستقبل اتفاق المصالحة الفلسطينية – القاهرة: رؤية تحليلية ، مجلة الجامعة الإسلامية للبحوث الإنسانية، المجلد العشرون، العدد الثاني، يونيو 2012.

حسين ، احمد (1990) : العلاقات الثورية الايرانية الفلسطينية 1968 . 1990، مجلة الدراسات الفلسطينية ، العدد: 4.

حمود، سعيد (1972) : الوحدة الوطنية الفلسطينية : واقعها وكيفية إجتراحها، شؤون فلسطينية، ع 13،أيلول 1972.

الزبيدي، باسم (2004): دور النظام السياسي الفلسطيني في عملية إنتاج مجتمع المعرفة، مجتمع المعرفة وإمكانيات التنمية: قراءات فلسطينية في تقرير التنمية الإنسانية 2003 . تحرير: نادر سعيد. رام الله: برنامج دراسات التنمية، جامعة بيرزيت، شباط 2004.

العاطي، صلاح (2009): النظام السياسي الفلسطيني : تحديات متواصلة،تسامح ، العدد:24 ،السنة السابعة.

عباس، يحيى داود (2004): موقف إيران من القضية الفلسطينية بعد الثورة الإسلامية، شئون الشرق الأوسط، العدد 10،مركز بحوث الشرق الأوسط، جامعة عين شمس، القاهرة، إبريل 2004.

عبد الناصر، وليد (1993): الإسلام والعنف في السياسة الدولية: إيران وجماعات العنف السياسي في الشرق الأوسط ، السياسية الدولية ، يوليو 1993.

عبد الهادي، مها (2006): النظام السياسي الفلسطيني بعد الانتخابات التشريعية الثانية 2006 ، مجلة دراسات شرق أوسطية، العدد34-35، السنة العاشرة.

العتوم ، نبيل (2004): التحديات التي تواجه إيران بعد ٢٥ عاما من الثورة" ،التحديات الخارجية والداخلية، مركز القدس للدراسات السياسية ، ١٦ / آذار مارس/ 2004.

فياض ،أحمد (2007): العلاقات الفلسطينية الإيرانية خرجت من مربع الفتور، الدول العربية وإيران الثورة،تحرير شفيق شقير، فبراير /شباط 2007.

القلم، محمود سريع (1993): مستقبل العلاقات العربية – الإيرانية، المستقبل العربي، عدد 177، مركز دراسات الوحدة العربية، تشرين الثاني / نوفمبر 1993.

كيوان، مأمون (2001): إيران و فلسطين: جذور و واقع العلاقة، شؤون عربية،العدد: 106.

ممدوح، أحمد (2009): السياسة الخارجية التركية تجاه إسرائيل،(1996-2006)، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والاقتصادية، مصر.

يزيد صايغ (1996): مستقبل النظام السياسي الفلسطيني، السياسة الفلسطينية، العدد 10 ،السنة الثالثة.

رسائل الماجستير

أبو مطلق، رائد، (2011): العلاقات التركية – الإسرائيلية وأثرها على القضية الفلسطينية 2002-2010م، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الأزهر، غزة ، فلسطين.

ثابت، هيثم (2008): التحولات الإستراتيجية في الفكر السياسي الفلسطيني، رسالة ماجستير غير منشورة جامعة القدس، فلسطين.

حسان، سمر (2012): الدور التنموي التركي في الأراضي الفلسطينية المحتلة في ظل حكومة حزب العدالة والتنمية (2002–2010)، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة النجاح الوطنية في نابلس، فلسطين.

الخزندار، محمد إبراهيم (2010): الأبعاد السياسية و الثقافية في الإستراتيجية التركية تجاه المنطقة العربية 1996 – 2006، رسالة ماجستير غير منشورة ، معهد البحوث والدراسات العربية ،القاهرة.

الشوبكي، بلال (2008): التغير السياسي من منظور حركات الإسلام السياسي في الضفة الغربية وقطاع غزة ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة النجاح الوطنية، نابلس،فلسطين.

طه، صالح أحمد (2003): ظاهرة العنف السياسي في النظام السياسي الفلسطيني.دراسة تحليلية من عام 1994–2000 رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة النجاح الوطنية، نابلس ،فلسطين.

العقاد، علاء (2009): دراسة الخلاف السياسي بين التنظيمات العربية الفلسطينية، رسالة ماجستير غير منشورة جامعة القدس، فلسطين.

الغول، يُسرِي (2011): أثر صعود حزب العدالة والتنمية التركي على العلاقات التركية –الإسرائيلية، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة الأزهر ، غزة ، فلسطين.

تقارير

التقرير الاستراتيجي الفلسطيني (2005): مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، الطبعة الأولى، بيروت، لبنان.

التقرير الاستراتيجي الفلسطيني (2006): مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، الطبعة الأولى، بيروت، لبنان.

التقرير الاستراتيجي الفلسطيني (2008): مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، الطبعة الأولى، بيروت، لبنان.

التقرير الاستراتيجي الفلسطيني (2009): مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، الطبعة الأولى، بيروت، لبنان.

التقرير الاستراتيجي الفلسطيني (2010): مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، الطبعة الأولى، بيروت، لبنان.

التقرير الاستراتيجي العربي (2003): مركز الأهرام للدراسات السياسية و الإستراتيجية – مؤسسة الأهرام، القاهرة.

مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات (2010): تركيا والقضية الفلسطينية، تقرير معلومات (17)، بيروت، لبنان.

الصحف

أبو رايدة، جمال (2011): تعثر أم تبعثر ورقة أّّّلمصالحة الفلسطينية ؟!! ، صحيفة فلسطين، يونيو/حزيران 2011 ، ص20.

تركماني، عبد الله (2010): تركيا والمشهد الإقليمي في الشرق الأوسط، صحيفة العرب ، الخميس 2010/6/24.

الانترنت

أبراش، إبراهيم (2004): النظام السياسي الفلسطيني بين مرحلتين.
http://ar-ar.facebook.com/CRME2012/posts/402252716457475

أراس، بولنت (2009): السياسة التركية تجاه القضية الفلسطينية"، مركز الجزيرة للدراسات، الموقع الالكتروني.
http://www.aljazeera.net/NR/exeres/527D6177-3049-4E4C-B32F489485629A78.htm#1

اسكندر، فادي (2006): ردود الفعل الإقليمية على فوز حماس ، الحوار المتمدن–العدد: 1496 – 2006/3/21.
http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=60112

جريدة المستقبل اللبناني(2005): غول: الدولة الفلسطينية الطريق الأمثل للسلام والأمن، 2005/1/6
http://www.almustaqbal.com/storiesv4.aspx?storyid=102906

جريو، حسن (2012): نظرة في العلاقات العربية الإيرانية، موقع الجديدة الاخباري، 2012/1/20.
http://aljadidah.com

زاده، يد الله على (2010):النظام الإيراني والمزايدات الرخيصة على القضية الفلسطينية ، موقع البينة.
http://www.albainah.net/index.aspx?function=Item&id=36598&lang=

الزبيدي، احمد (2012): العلاقات العربية، الإيرانية بين المد والجزر رؤية تحليلية، موقع الجبهة الوطنية والقومية.
http://www.jabha-wqs.net/article.php?id=2151

سويلم ،حسام (2009): الدور والمصلحة الإيرانية في الحرب الإسرائيلية على غزة، موقع البينة.
http://www.albainah.net/index.aspx?function=Item&id=27501&lang=

شبكة فراس الإعلامية (2009): توتر في العلاقات التركية – الإسرائيلية، 2009/1/29.
http://www.fpnp.net/ar/news/17746.html

صحيفة الأيام، (2010): غول يؤكد لمبارك : الدور التركي في ملف المصالحة الفلسطينية مكمل للدور المصري،2010/7/22.
http://www.al-ayyam.ps/article.aspx?did=145340&date=3D2/3/2008

صحيفة النهار اللبنانية (2005) : الدور التركي فى المنطقة العربية، 2005/6/16.
http://www.yabeyrouth.net/index.php?option=com_content&view=article&id=27071:---24-01-2013&catid=305:2011-12-02-11-58-05&Itemid=432

صحيفة الحياة الجديدة (2012): الرئيس يؤكد أن المصالحة تسهم بدفع عملية السلام للأمام،2012/12/6.
http://www.alhayat-j.com/newsite/details.php?opt=2&id=140599&cid=2257

صحيفة الحياة اللندنية (2008): الدولة الفلسطينية من المنظور التركي ، 2008/1/14
http://alhayat.com/Details/419346

صـــــلاح الـــــدين، نجـــــلاء (2010): موقـــــف إيـــــران تجـــــاه القـــــضية الفلـــــسطينية،
http://www.alqudsonline.com/esdarat.asp?ID=12591

الطائي، سناء (2011) : موقف تركيا من الحصار الإسرائيلي على غزة، 15 مايو، 2011.
http://wwwallafblogspotcom.blogspot.com/2011/05/blog-post_15.html

ظاهر، فارس فائق (2010): موقف إيران من الوحدة الوطنية الفلسطينية، شبكة أمين الإعلامية.
http://blog.amin.org/faresdahaher/2010/06/17

العصار، عدنان (2008) : التقرير السياسي واليومي على الساحة الفلسطينية ،2008/7/13.
http://pulpit.alwatanvoice.com/content/print/139101.html

عودة، طه (2006) : فوز حماس من وجهة النظر التركية ، موقع المسلم نت.
http://www.almoslim.net/node/85704

كشك، تغريد (2007): السياسة الإقليمية لإيران، الحوار المتمدن – العدد: 2099 – 2007/11/14.
http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=115294

محيسن، تيسير(2006): آفاق التحولات البنيوية في النظام السياسي الفلسطيني ، الحوار المتمدن–العدد: 1579، 2006 .
http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=67282

مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات(2010): التقدير الاستراتيجي (22): الدور التركي في المنطقة وتأثيره على القضية الفلسطينية أيار/ مايو 2010.
http://www.alzaytouna.net/permalink/4333.html#.UQM9Th3PR9s

المعايطة، جعفر عايد (2012): كيفية تحقيق المصالحة الفلسطينية، موقع دنيا الرأي، 2012/9/12.
http://pulpit.alwatanvoice.com/content/print/270905.html

مفكرة الإسلام (2012): إجماع فلسطيني على رفض وساطة إيران للمصالحة، سبتمبر/2012.
http://www.islammemo.cc/akhbar/arab/2012/09/01/155007.html

الموسوعة الحرة، ويكيبيديا (2012) الثورات العربية.
http://ar.wikipedia.org/wiki

فارس، عوني (2009): تركيا والقضية الفلسطينية.. تطلعات شعوب ومحددات ساسة
http://www.alzaytouna.net/permalink/4825.html

النعامي؛ صالح (2011): "إسرائيل" وإفشال المصالحة الفلسطينية،2011/5/4.
http://www.aljazeera.net/analysis/pages/e7decab5-f363-4cf3-879d-15f53895d333

نور الدين ، محمد (2009): تركيا تواصل شرح دورها: لولانا لتدخلت إيران وأميركا، جريدة السفير، 2009/01/26 ، العدد11205.
http://www.assafir.com/Windows/ArticlePrintFriendly.aspx?EditionId=1146&MulhakId=851&MulhakArticleId=27748

هاشم، هاشم عبده (2010): لمصلحة من هذا يا إيران، موقع البينة.
http://www.albainah.net/index.aspx?function=Item&id=36632&lang=

همام، سامح (2012): فوز حركة حماس فى الانتخابات التشريعية دور إيرانى جديد، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، 2012.
http://acpss.ahram.org.eg/ahram/2001/1/1/C1RN62.HTM

هواش، محمد (2012): انتخابات بلدية مقدمة لانتخابات تشريعية بمن يشارك، مركز الإعلام الفلسطيني.
www.palestine-pmc.com/atemplate.php?id=21063

وكالة فلسطين برس (2011): نبض الحياة– المصالحة تعمد السلام، 2011/04/30.
http://www.palpress.co.uk/arabic/?Action=PrintNews&ID=5330

وكالة النهار الاخبارية (2011) : على هوامش المصالحة الوطنية الفلسطينية والانتخابات،أحمد إبراهيم الحاج،2011/12/27.
http://www.alnaharnews.net/ar/news.php?maa=PrintMe&id=61449

وكالة وفا (2012) : الرئيس: المصالحة الوطنية تسهم بدفع عملية السلام للأمام، 12–6–2011 .
http://www.wafa.ps/arabic/index.php?action=detail&id=107135

مراجع الانجليزية

Dahl, B. Slutzky, D.(2006): Timeline of Turkish-Israeli Relations, 1949–2006, The Washington Institute for Near East Policy.

Rougollagk. Rama Zani, Rama zani , Revolutionary Irean Balitmov, Mad: Johns Hopkins university press , 1986 .

Patrich clowson of Daniel pipes , Ambitious Iran, Troubled Neigbors, Foreign Affairs , volume 72, no.1 , 1992/1993 .

فهرس المحتويات

3. الفصل الثالث

واقع التحول في السياسة التركية وتأثيره على السياسية الفلسطينية

4. الفصل الرابع

واقع الدور الإيراني في المنطقة وطبيعة الملف النووي الإيراني وتأثيرها على السياسية الفلسطينية

5. الفصل الخامس

واقع المصالحة الوطنية الفلسطينية وتأثيرها على السياسة الفلسطينية

6. الفصل السادس

واقع الثورات العربية وتأثيرها على السياسة الفلسطينية

7. النتائج والتوصيات